السياسة الخارجية الإيرانية

تجاه دول آسيا الوسطى

LEVANT

السياسة الخارجية الإيرانية

تجاه دول آسيا الوسطى

الدكتور: عبد السلام حميده عطيوه

الطبعة الأولى: 1443هـ - 2022م

© جميع حقوق الطباعة والنشر الورقيّ والإلكترونيّ محفوظة

مركز ليفانت للدراسات الثقافية والنشر

44، شارع سوتير، أمام كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر،

موبايل: 01030036491 **هاتف:** 034830903

بريد إلكتروني: levant.egsy@gmail.com

موقع إلكتروني: www.levantcenter.net

رقم الإيداع: 2022/9836

الترقيم الدولي: 978-977-6931-64-0

التنسيق والغلاف : إيهاب رشدي

السياسة الخارجية الإيرانية
تجاه دول آسيا الوسطى

دكتور

عبد السلام حميده عطيوه

إهداء

إلى زوجتي التي لم تبطر لفرح، ولم تهتز لشدّة..

إليكِ أهدي هذا الكتاب

المحتويات

فصل تمهيدي 9

الملامح الجغرافية: (الموقع ـ اللغة ـ الديانة)

المبحث الأول: مدخل الملامح الجغرافية، الموقع – اللغة – الديانة. 11

المبحث الثاني: أقاليم آسيا الوسطى. 21

المبحث الثالث: إيران والجمهوريات السوفيتية المستقلة. 39

المبحث الرابع: إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية. 67

الفصل الأول 85

منطلقات ومحددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول آسيا الوسطى

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية الثابتة تجاه دول آسيا الوسطى 87

المبحث الثانى: محددات السياسة الخارجية الإيرانية المتغيرة تجاه دول آسيا الوسطى 101

الفصل الثاني 123

الأهمية التاريخية للسياسة الإيرانية لنظام الجمهوريات الإسلاميّة الإيرانية

المبحث الأول: ظهور التيارات السياسية الإيرانية 125
المبحث الثاني: التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إيران 135
المبحث الثالث: تحليل السياسات الخارجية الإيرانية،المدخلات والمخرجات 151
المبحث الرابع : الأهمية الإستراتيجية لدول آسيا الوسطى 173

الفصل الثالث 193

أهداف ووسائل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول آسيا الوسطى
المبحث الأول: الديناميكيات الداخلية والخارجية في آسيا الوسطى أما عن رؤية الدول العظمى لجمهوريات آسيا الوسطى 195
المبحث الثاني: الصراع النفطي في آسيا الوسطى 213
المبحث الثالث: الكومنولث الإسلامي ورؤية مستقبلية 243

المراجع 261

فصل تمهيدي

الملامح الجغرافية: (الموقع ـ اللغة ـ الديانة)

المبحث الأول: مدخل الملامح الجغرافية، الموقع – اللغة – الديانة.
المبحث الثاني: أقاليم آسيا الوسطى.
المبحث الثالث: إيران والجمهوريات السوفيتية المستقلة.
المبحث الرابع: إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية.

المبحث الأول

مدخل الملامح الجغرافية، الموقع – اللغة - الديانة.

المبحث الأول
مدخل الملامح الجغرافية: الموقع اللغة – الديانة

أولًا: إيران

عرفت إيران قديمًا باسم بلاد فارس Fars وعاش الفرس في هضبة إيران وهي تقع في غرب آسيا، يحدها من جهة الشمال تركمانستان وأذربيجان وأرمينيا، ومن جهة الغرب تركيا والعراق، ومن جهة الشرق أفغانستان وباكستان، ومن جهة الجنوب الخليج العربي؛ إذ تطل إيران عليه بجبهة بحرية طويلة طولها 1660 كيلو متر تقريبًا، ولإيران جبهة بحرية في الشمال تطلّ بها على بحر قزوين بطول 800 كيلو متر، وتتمتع إيران بموقع جغرافي جعل منها جسرًا بريًّا بين دول شرق البحر المتوسط من ناحية ودول وسط وجنوب آسيا من جهة أخرى، لعدة قرون عندما كانت الطرق الرئيسة للتجارة تعبر الجزء الشمالي للبلاد.

ولموقع إيران المتوسط بين نطاقي نفوذ الدولتين العظميين في العالم أهمية استراتيجية خاصة مما جعلها منطقة تنافس شديد بينهما، وليس أدلّ على ذلك من الصراع الذي تشهده الساحة الإيرانية منذ اندلاع الثورة الإسلاميّة في يناير 1979م[1]

ولإظهار أهمية الموقع الجغرافي لإيران، التي تعدّ أحد الطرق أو المعابر الهامة؛ إذ استطاع الحلفاء عن طريقها مد الاتحاد السوفيتي السابق بالإمدادات العسكرية في أثناء كفاحه ضد الغزو الألماني خلال الحرب العالمية الثانية، كما سعى المعسكر الغربيّ إلى ضم إيران إلى حلف بغداد في نوفمبر 1955م، والذي ضم إيران،

([1])السيد خالد المطري: دراسات في سكان العالم الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1984م، ص ص 325– 326.

باكستان، العراق والمملكة المتحدة، وقد تغير اسم الحلف وسمي باسم سينتو Cento بعد انسحاب العراق منه.

عاش الفرس في هضبة إيران، وهم يمثلون عدة مجموعات قبلية هي الميدي والفرس أو الإيرانيين، والبارثيان، والبختياريان، والسوغديان والسياسان والسيثيان، وقد تمكنوا من تكوين أول إمبراطورية[1]

أما حدود إيران[*2] الحالية، فتمتد من جبال القوقاز وبحر قزوين ونهر سيحون شمالًا، ومن جهة الجنوب يحدها الخليج العربيّ والمحيط الهنديّ، ومن جهة الشرق جبال الهندوكوش والسند ومن جهة الغرب وادي دجلة والفرات، ويسكن إيران الشاهسفان، وهي جماعات قبلية، تتميز بخاصيتي البداوة والقبلية، ولفظة إيران اتخذته أسرة بهلوي اسمًا رسميًّا لهذا القطر، وتذكر بعض المصادر بأنها مشتقة من لفظ آريا وتعنى الشريف، أو نسبة إلى قبائل الرعاة، الذين كانوا يعرفون باسم (إيريان)[3]، وينتمي سكان إيران إلى السلالة الإيرانية الأفغانية السائدة في إيران وأفغانستان وباكستان (بلوخستان) وشمال غربي الهند ولا تختلف كثيرًا عن سلالة البحر المتوسط، ويتركز معظم السكان في مراكز عمرانية صغيرة الحجم باستثناء طهران العاصمة؛ إذ يبلغ سكانها أكثر من 12% من جملة سكان البلاد.

وأيضًا تتمتع إيران بحقول بترولية في النطاق الجنوبي الغربي من البلاد، إقليم خوزستان، كما يوجد حقول بترولية بحرية صغيرة، ويوجد أيضا في شبكة من الأنابيب

([1]) جمال الدين أبو حسن: تقرير أوجاع إيران من الداخل، بلوشيستان نموذجًا، اطلع عليه في 2015/5/20م.

([2]*) غير أن إيران ذات تركيبة ديموغرافية متنوعة وقوميات مختلفة، رغم أن الإيرانيين الفرس يشكلون 51% أي أنهم القومية الرئيسة في البلاد، فإن الأقليات الأخرى لها ثقل سياسيّ واجتماعيّ لا يستهان به تطالب الأقليات الثلاث بلونسيستان – الأحواز – الأكراد بالاستقلال عن الدولة الإيرانية، ويمكن أن يجعل من الداخل الإيراني أزمة، للمزيد من التفاصيل انظر:

([3]) أحمد محمد الساداتي: تاريخ الدول الإسلامية بآسيا وحضارتها، القاهرة، 1979م، ص127.

لنقل البترول من مناطق الحقول إلى جزيرة الخرج، وميناء عبدان تمهيدًا لنقله إلى الأسواق العالمية، ويوجد في عبدان أكبر معامل تكرير البترول وأهمها، وتحتل المركز الثالث بين دول العالم من حجم الاحتياطي العالمي، وتصدر إيران كمية كبيرة من البترول الخام والمكرّر إلى الأسواق العالمية خاصة إلى اليابان وغرب أوروبا وأستراليا والولايات المتحدة، كما تنتج عدة معادن في مقدمتها الحديد والملح والزنك والرصاص، وتعددت الصناعات في إيران؛ إذ تشمل صناعة تكرير البترول وإنتاج الإسمنت والمخصبات والسكر، وطحن القمح وغزل القطن والصوف، وجميعها صناعات استراتيجية.[1]

ويتحدث أهل مقاطعة فارس اللغة الفارسية[2*] بشكل معدل للغة العربية، وتكتب بحروف عربية مع إضافة بعض الحروف التي لا توجد في اللغة العربية مثل حروف "G.z.c.p" وقد نشأت اللغة الفارسية كلغة للأدب في عام 900م وهو الاسم الذي ما يزال يطلق عليها في إيران الحديثة، أما في شرق هضبة إيران فقد أخذت شكلًا عرف باسم داري أو لغة قصر البلاط، وهو شكل أكثر قدمًا وأقل زخرفة، وتنتشر اللغة

([1])محمد خميس الزوكة: أوراسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999م، ص 541.

([2*]) عمل مركز إيوان / باكستان للدراسات الفارسية في نشر اللغة الفارسية على نطاق واسع، فقد تكللت جمهورية إيران بالنجاح في فتح قسم لتعليم اللغة الفارسية بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام أباد، وآخر للغة العربية، واستقدم أساتذة من إيران، وتم تقديم المنح الدراسية للطلاب الشيعة في مجال الدراسات العربية؛ ليكونوا دعاة شيعة باللغة العربية.

– لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى شبكة سني نيوز

على الرابطhttp://sunni news.net .

– مايكل ايزنستات: الثقافة الاستراتيجية لجمهورية إيران الإسلامية، دلالات علمانية وسياسية، على موقع معهد واشنطن على الرابط:

http://www.washingtoninstitate org/AR/policy-Analysis/view/the strategic-culture-of-the-Islamic-Republic-of-Iran-operational-and-polic.

الفارسية بين الطبقات الوسطى والدوائر الرسمية الإيرانية، وتكتسب أهميتها بأنها لغة التعليم الإجباري، ولذلك فإنها تعتبر لغة الثقافة والأدب والإدارة والتجارة في إيران واللغة الرئيسية للبلاد.[1]

ووفقًا لاستراتيجية طهران في تصدير مذهبها الشيعيّ، تُعد الدولة الإيرانية محورًا لثلاث دوائر اهتمام تحيط بها، تضم كل دائرة كُتلًا استراتيجية مهمة ولكل من هذه الدوائر الثلاث آلية محددة تختلف من دائرة لأخرى، ومن كتلة استراتيجية إلى أخرى، وذلك وفقًا للتصنيف النوعي للأقلية الشيعية، ولطبيعة البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تعيش فيها وماهية الهدف، الذي سيتحقق لإيران من وراء هذه الاستراتيجية وفق الآتي:

- الدائرة الأولى: شيعة المحيط الجغرافي وهي التي تضم أتباع الطائفة الشيعية في الدول المتاخمة للحدود الإيرانية على اختلاف نسبتهم المئوية من إجمالي عدد السكان، وتشتمل هذه الدائرة على ثلاث كتل استراتيجية:

- الكتلة الأولى: وتضم المنطقة الجغرافية الممتدة من شمال غرب الحدود الإيرانية باتجاه حدودها الجنوبية الموازية لمياه الخليج في كل من تركيا، العراق، الكويت، البحرين، قطر والسعودية.

- الكتلة الثانية: الدول الواقعة على حدودها الشمالية وهي أرمينيا، أذربيجان وتركمانستان.

- وتضم الكتلة الثالثة والأخيرة: دولتي أفغانستان وباكستان المتاخمتين لحدودها الشرقية.[2]

([1])د. آمال السبكي: تاريخ إيران السياسى بين ثورتين (1906– 1979)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999م، ص ص53 – 54.

([2])د. وليد عبد الناصر: إيران .. دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، القاهرة، 1997م، ص 61.

- أما الدائرة الثانية: شيعة الجوار الجغرافي وتشتمل على ثلاث كتل استراتيجية أيضًا:

– الكتلة الأولى: وتضم الدول الواقعة شرق البحر المتوسط سوريا، لبنان، الأردن وفلسطين.

– وتضم الكتلة الثانية: كلًا من طاجيكستان، أوزبكستان، وروسيا في الشمال والهند وبنجلاديش في الغرب.

– أما الكتلة الثالثة والأخيرة: فتضم الدول المطلة على مياه المحيط الهندي، وبحر العرب، إضافة إلى اليمن وأريتريا والصومال وكينيا وتنزانيا، وأوغندة فضلًا عن أثيوبيا، والسودان، وجزر القُمر.[1]

- الدائرة الثالثة والأخيرة: البؤر الشيعية حديثة النشأة وهي الدائرة التي تدخل في طور التكوين والإنماء المستمر، والتي تكشف تلقائيًّا عن الأبعاد السياسية للتحركات الإيرانية وحجم جهودها في تكوين هذه البؤر، توطئة لقيام الحكومة العالمية الشيعية، وتتضمن هذه الدائرة أربع كتل استراتيجية:

– الكتلة الأولى: تضم دول شمال أفريقيا مصر، تونس، الجزائر والمغرب.

– والثانية: بعض دول غرب ووسط أفريقيا وجنوبها أيضًا مثل نيجيريا، غانا، السنغال، سيراليون، زيمبابوي وجنوب أفريقيا.

– بينما تقع الكتلة الثالثة في جنوب شرق آسيا وتضم الدول الإسلاميّة مثل إندونيسيا، ماليزيا والمالديف.

– الكتلة الرابعة: تضم بعض الدول الأوروبية مثل إسبانيا، ألبانيا، اليونان، إيطاليا، بريطانيا وفرنسا وبعض دول في أمريكا اللاتينية.[2]

([1])د. أروند إبراهيميان: تاريخ إيران الحديثة (ترجمة) مجدى صبحي، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2014م، ص 77.

([2])د. أشرف سعد العيسوى: أمن الخليج.. تحديات ومخاطر جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام، القاهرة، 2010م، ص 37.

وتستهدف عملية التصدير الاستراتيجي للشيعة الإيرانية أربع فئات لكل فئة منها آلية عمل مناسبة لها وهي:

- شيعة فعل سياسي: الذين يسهمون تلقائيًّا في أي حراك سياسيّ مثل حزب الله اللبناني، وجماعة أنصار السنة، والمجلس الأعلى الإسلامي.
- شيعة تمويل: يدعمون الفاعليات والأنشطة الدعوية سواء بالهبات، أو التبرعات أو بدفع الخُمس مثل شيعة الكويت والإمارات وكندا وبريطانيا.
- شيعة معبأة طائفيًّا: وهم الذين يمكنهم أن يصبحوا وقودًا لمصلحة إيران في حالة وقوع نزاع معها: مثل شيعة باكستان والبحرين والمملكة العربية السعودية.
- شيعة المهجر: وهم أبناء الجاليات الإيرانية ومن غيرها في الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي.
- شيعة مستبصرة: وهم الذين نجحت الجهود الإيرانية في تحويلهم حديثًا إلى المذهب الشيعي، وتمتلك إيران في هذه الأوساط نفوذًا معنويًا كبيرًا، ومن أمثلة تلك التجمعات الموجودة في شمال ووسط وغرب أفريقيا والقرن الأفريقي ودول آسيا الوسطى والصغرى والقوقاز.[1]

أما فيما يتعلق بآليات إيران لتصدير ثورتها، فإنها تتمحور في أربع تتلخص في تنشيط ودعم الجماعات الأصولية، ودعم ومساندة حركات التحرر، وتصدير أعمال العنف والإرهاب، وبناء سياج طائفي حول الحدود الإيرانية وفتح آفاق دعوية جديدة في العالم، ولاسيّما في إفريقيا، والعمل على بلورة إطار مؤسسي للأقليات الشيعية في مجتمعاتها، والآليات هي:

- الآلية الأولى: دعم الجماعات الأصولية

([1])د. بيزيد إيزدى: مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، (ترجمة) سعيد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000م، ص ص 143 – 144.

تمثّل إحدى أولويات طهران نظرًا لاعتقاد النظام بأنّه هو العامل القياسيّ للإسلام الثوريّ المناصر للمستضعفين؛ مسلمين كانوا أم غير مسلمين، هذا فضلًا عن زعمها أيضًا بأن مصير الأمة الإسلاميّة رهن لمدى قدرة الجمهورية الإسلاميّة على تحويل نفسها إلى قوة عالمية يمكنها الدفاع عن مصالح الأمة ودفعها للأمام[1].. ومن هذا المنطلق عملت إيران على تفعيل دور جماعات الإسلام السياسي المتطرفة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وتقديم أوجه الدعم اللازم، لا بغرض إعادة صياغة البيئة الإقليمية بطريقة تتجانس مع التطورات الاستراتيجية والمصالح الإيرانية في المنطقة، بل لتعظم . بالقدر نفسه – القدرات الثورية للنظام داخليًا [2]؛ إذ دأبت التحركات الإيرانية على بلورة البعد الثوري لجماعات الإسلام السياسي في العالم الإسلامي بوصفه بُعدًا جديدًا للصحوة الإسلاميّة، التي يمكنها أن تستلهم النموذج الثوري وتصوغ منه أهدافًا مشتركة أو متجانسة بينها وبين هذه الثورة، وزاد توافق الأهداف من ثقة إيران بتأثيرها في هذه الجماعات المستضعفة، الأمر الذي جعل الأخيرة لا تقبل بتطبيق سياستها وفقًا للنموذج الإسلامي الإيراني[3] .

تعتبر إيران العقل الرئيسي للشيعة في آسيا الإسلاميّة، وقد اكتسب المذهب الشيعي فيها شعبية كبيرة بسبب مضمونه القوميّ، ويؤمن الشيعة بالخط الكامل للأئمة "الاثنا عشر" وهو الدين الرسمي؛ لذا يتبعون تعاليم المذهب "الاثنا عشري" أو الجعفري من مذاهب الشيعة، وقد أصبح التشيُّع المذهب الرسمي للدولة في إيران منذ نحو عام 1500م على الدولة الصفوية بزعامة الشاه إسماعيل الصفوي، ويشكل الشيعة في

---

[1]() R.K. Ramazani, Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East, (Baltimore), London: The John Hopkins University Press, 1986, p.p. 23 – 24.

[2]()مايكل ايزنشتات: الثقافة الاستراتيجية لجمهورية إيران الإسلامية دلالات علمانية وسياسية .

[3]()فصلنا مه علوم سياسي: سال هارم . شمارة شانزهومزمستان 1381هـ، ص 213.

إيران 93% من إجمالي المسلمين فيها، ويتركز الشيعة في شمال إيران ووسطها[1].. في الأصول، يُعرِّف الشهرستاني التشيع بقوله "إن الشيعة جماعة انضموا إلى علي بن أبي طالب صهر النبي "صلى الله عليه وسلم" اعترفوا له بالحق في الإمامة والخلافة".[2]

كما يعدّ إسماعيل الصفوي مؤسس الدولة الشيعية في إيران؛ إذ أسس أسرة وراثية حكمت إيران أكثر من قرنين، واتخذ من المذهب الشيعي الاثني عشري مذهبًا رسميًّا للدولة، وعَمَل شاهات الأسرة على نشر المذهب الشيعي بين الإيرانيين بالقوة والفَرضْ ووالد الشاه إسماعيل شيخًا صوفيًا أسس فرقة الدراويش، التي قامت بنشر أفكار الشيعة في إيران.[3]

([1])احمد محمود الساداتى: المرجع السابق، ص 514.

([2])الشهرستاني: أبو الفتح الملل والنحل بحاشية ابن حزم، مصر،1317هـ .

([3])محمد علاء ادين منصور: تاريخ إيران بعد الإسلام من بداية الدولة الطاهرية حتى نهاية الدولة القاجارية القاهرة، 1989م، ص 639

المبحث الثانى

أقاليم آسيا الوسطى

المبحث الثاني
أقاليم آسيا الوسطى

تُعرّف أقاليم آسيا الوسطى باسم بلاد ما وراء النهر جيحون، كما تعرف باسم تركستان الغربية تميزًا لها عن تركستان الشرقية، التي صارت تحت السيطرة الصينية، وتضم الأقاليم التالية:

(1) إقليم فرغانة: وقصبتها أخسكيت.

(2) أسييجاب: ومركزها أسييجاب.

(3) الشاش: وهي في الغالب اسم مدينة طشقند وقصبتها ينكت.

(4) اشروبنية وقصبتها بنجكت.

(5) الصفد وقصبتها سمرقند.

(6) بخارى وقصبتها بخارى.[1]

وتشكّل أرض تركستان، آسيا الوسطى، شبه منحرف تحده من الجنوب جبال الهمالايا ومن الجنوب الغربي هضبة البامير ومن الغرب جبال تيان شاه، ومن الشمال جبال الألتاري ومستانو فورى، ومن الشرق جبال كنجانوكوكوتور، وتبلغ مساحة آسيا الوسطى 6 ملايين كيلو متر مربع، ويعمر هذه المنطقة العنصر التركي والعنصر المغولي.[2]

([1])محمود شاكر: تركستان، بيروت، دار الإرشاد الطبعة الأولى، 1970م، ص 26.

([2])بارتولد، المستشرق الروسي: تاريخ الترك في آسيا الوسطى، ترجمة أحمد السعيد سليمان، القاهرة، 1958، ص 9

وأرض تركستان، أو آسيا الوسطى إلى جانب الأقاليم الستة تضم جزءًا من خراسان الواقعة في جمهورية تركستان التي تحدها غربًا إيران وجنوبًا أفغانستان، وشرقًا أوزبكستان، وشمالًا الجزء الشمالي الغربي من كازاخستان وبحر الخرز وقزوين.[1]

وهذه المنطقة تنتشر فيها الأودية وتحدها سلسله جبلية مثل تيان شاة، أكتاي، ومن أهم الأنهار التي تسير فيها سيحون وجيحون وأترك والميرغاب، وتسكنها عدة قبائل هي:

(1) القازاق أو القرغيز: وتعني الكلمة الفرسان وهم فريق الأوزبك وانشقوا عن قومهم وسموا قازاق، ويطلق هذا الاسم على الجماعات التي تنشق عن أقوامها وتجارتها.

(2) التركمان: مجموعة من القبائل مغولية الأصل تنتشر من بحر قزوين حتى الحدود الإيرانية.

(3) الأوزبك: ما بين الحوض الأدنى لنهر الفولجا حتى بحر أرال وإلى بخارى وطشقند وسمرقند وخوقند.

أ- أما مجموعة منطقة وسط آسيا تضم أربع عشرة سلالة هي:

1- الشعوب المتحدثة بالتركية
2- التتار
3- الإيجور
4- الازيرى
5- الباشكير
6- الأوزبك
7- القازاق
8- تركمان

([1])محمد علي الباز: المسلمون في الاتحاد السوفيتي عبر التاريخ، جدة، 1983م، ص 343.

9- الطاجيك

10- القرغيز

11- الكاراكاليك

12- العناصر القوقازية

الديانة: يدين معظم سكان وسط آسيا بالدين الإسلامي منذ أن تم فتح تلك الديار في عهد الخليفة عثمان بن عفان وفي عهد الخلافة الأموية، وينقسم المسلمون هناك إلى سُنة وشيعة، ونسبة المسلمين إلى عدد السكان 75% ويشكل الشيعة أغلبية في بعض جمهوريات آسيا الوسطى؛ إذ تبلغ نسبتهم في كاجيكستان 98% من عدد المسلمين وفي أذربيجان يمثلون نسبة كبيرة من المسلمين إلى جانب أقلية كبيرة من الطائفة الإسماعيلية[1]، الذين يدينون بالزعامة الروحية لآغا خان وخلفائه وهم شيعة يسكنون في هضبة البامير، أما الجمهوريات المستقلة بوسط آسيا، معظم المسلمين الذين يعيشون في الاتحاد السوفييتي السابق هم من الأتراك السُنة عددهم ثلاثة ملايين أغلبهم في جمهورية طاجيكستان، وعمدت الحكومة السوفيتية . سابقًا. لتجزئتهم:[2]

1- جمهورية كازاخستان: وعاصمتها: مدينة (إلما أتا) أي بلد التفاح ثم صارت آستانا.

2- جمهورية أوزبكستان: عاصمتها مدينة طشقند، وأهم مدنها سمرقند وبخارى.

3- جمهورية تركستان: عاصمتها مدينة عشق أباد بالقرب من إيران.[3]

4- جمهورية قيرغزيا: عاصمتها فرونز نسبة إلى القائد الروسي ميخائيل فرونزي، مما يدل على سيطرة الروس على القرغيز.

([1])محمود حسن العيلة: أواسط آسيا الوسطى الإسلامية بين الانقضاض الروسي والحذر البريطاني، الدوحة، 1986م، ص ص 17- 20.

([2])محمود شاكر: مرجع سبق ذكره، ص 69.

([3])رأفت الشيخ: آسيا في التاريخ الحديث والمعاصر، ط 1، 1997م، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، 1997م، ص 183.

5- جمهورية طاجيكستان وسكانها من أصل إيراني ومركزها مدينة ستالين آباد.

ب - جمهوريات وسط آسيا المستقلة:

تشمل جمهوريات وسط آسيا الإسلاميّة خمس جمهوريات يمكن التعرض لتاريخها منذ استقلالها عام 1991م:

أ) جمهورية قازاقستان:

يمثل العنصر القازاقي قوة دعوية في منطقة ممتدة من شمال بحر قزوين غربًا حتى مرتفعات التاي وزتحوريا شرقًا، وحدودها تشترك مع روسيا الاتحادية في الشمال وجمهورية أوزبكستان وجمهوريتي قيرغزيا وتركستان، فهي دولة إقليمية كبرى بوسط آسيا ولها حدود مع إقليم سنكيانج، وهو إقليم أغلبية سكانه مسلمون. واقتصاد قازاقستان متنوع بها معادن وتقوم عليه صناعات، وتشتهر بإنتاج البترول والغاز الطبيعي، ومنتجات اليورانيوم والفحم وتجود زراعة القمح في هذا الإقليم.

وقازاقستان إحدى الجمهوريات السوفيتية النووية الأربع، ومن أراضيها تطلق سفن الفضاء وبها أعداد وفيرة من العلماء والخبراء في كافة المجالات النووية والفضاء والصواريخ، بيد أن مصيرهم غير واضح بعد قرار التخلص من 1080 صاروخ نووي بعيد المدى في إطار اتفاقية ستارتStrategic Armies Treaty [1] وتواجه جمهورية قازاقستان عدة مشكلات تتمثل في الآتي:

(1) عدم التجانس العرقي بين سكان قازاقستان؛ إذ لا يمثل القازاق سوى 40% ثم يأتي بعدهم الروس، ثم الألمان والأوكرانيون وبعض جمهوريات وسط آسيا.

(2) ظهور صحوة إسلامية تدعو هذه الصحوة إلى إحياء الثقافة القازاقية انطلاقًا من أن المسلمين أرقى ثقافيًا من الروس، كما تدعو إلى تقوية الروابط مع سكان إقليم

([1])فوزى طايل: بحث آثار تفكك الاتحاد السوفيتي على أمن الأمة الإسلامية، مؤتمر المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز، جامعة الأزهر، ص 319.

سينكيانج الصينيّ خاصة القازاق المسلمين من أهل الإقليم، مما يثير توترًا مع جمهورية الصين الشعبية.

ب) جمهورية أوزبكستان:

هي جمهورية ضمن الاتحاد الروسي حاليًا، وحدودها مشتركة مع جمهوريات وسط آسيا المستقلة (قازاقستان)، تركمانستان، قيرغيزيا، طاجيكستان، وتضم داخلها جمهورية كاراالباك ذات الحكم الذاتي وتقع على الشاطئ الجنوبي لبحر أرال، ويمر بها نهرا جيحون وسيجون[1]، وثالث دولة في العالم في إنتاج القطن، ويوجد بها احتياطي كبير من البترول والغاز الطبيعي وبها صناعات النسيج وصناعة الكيماويات.[2]

ومعظم سكانها من الأوزبك يمثلون نحو 77%، والروس 7%، ويمثل المسلمون في الجمهورية 80% من مجموع السكان، وتتمتع أوزبكستان بتجانس ثقافي وصدر بالجمهورية قانون حرية العقيدة وحق الأبوين في تنشئة أبنائهم، السماح بطباعة نسخ من القرآن الكريم وترجمتها بالأوزبكية، التي استعادت مكانتها في البلاد، وتواجه أوزبكستان عدة مشكلات:

1- ظهور التيار الإسلامي القوى في مواجهة سياسية الحكومة العلمانية.

2- يمتنع الأوزبك عن الحديث باللغة الروسية خارج الجامعات.

3- الاتجاه للاستقلال الكامل عن روسيا.

4- الدعوة إلى التعاون والتكامل مع جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة.

ج) جمهورية طاجيكستان:

تمتلك أكبر حدود مع أفغانستان ومع إقليم كشمير الإسلامي، وإقليم سينكيانج الصيني وهي أصغر جمهوريات وسط آسيا، وأفقر دول الكومنولث الروسي وعاصمتها

([1])محمود طه ابو العلا: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنهري جيحون وسيحون في آسيا الوسطى، مؤتمر المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز، ص 34.

([2])فوزى طايل، مرجع سبق ذكره.

دوشنبه[1]، ويزيد عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة، يمثل الطاجيك منهم 60% ويليهم الأوزبك ثم الروس، وفى مارس 1990م هاجم الطاجيك الأقليات العرقية خاصة الروس والأرمن، وما زال الشيوعيون يسيطرون على البرلمان المحلي، ويتحدث الطاجيك اللغة الفارسية وهم أكثر الشعوب تمسكًا بالإسلام، ويتلقى حزب النهضة الإسلامي أكبر الأحزاب الإسلاميّة في طاجيكستان دعمًا من إيران وتركيا، وتأثر الطاجيك بالثورة الإسلاميّة في إيران عام 1979م، ونتيجة لمكاسب التيار الإسلامي في طاجيكستان تحرك الشيوعيون بدعم من موسكو، واشتعلت حربًا أهلية هرب أثناءها الرئيس رحمن نييف المدعوم من موسكو، كما هرب الكثير من التيار الإسلامي إلى أفغانستان، وبدأ عدم الاستقرار في طاجيكستان يؤثر على الأوضاع في جمهوريات وسط آسيا الأخرى، التي يُخشى من امتداد التيار الإسلاميّ من طاجيكستان إلى بلادهم.[2]

د) جمهورية تركمانستان:

تقع في الجنوب الغربي لجمهوريات وسط آسيا المستلقة وهي تطل على بحر قزوين، وحدودها مشتركة مع قازاقستان وأفغانستان، وإيران وعاصمتها مدينة عشق أباد، وعدد سكانها أكثر من أربعة ملايين يمثل التركمان منهم 70% بينما لا يمثل الروس سوى 11% إلى جانب عرقيات أخرى تتمثل في الأوزبك والتتار والقازاق وغيرهم وتشتهر بنشاطها الزراعي بالقطن واستخراج البترول والغاز الطبيعي وصناعة السجاد والمنسوجات والثروة الحيوانية القائمة على المراعي.

واتبعت تركمانستان السياسة العلمانية منذ استقلالها في نوفمبر 1991م ولا توجد بالجمهورية معارضة تُذكر، وهي من أكبر دول العالم إنتاجًا للغاز الطبيعي.

([1])محمد خميس الزوكة: مرجع سبق ذكره، ص 590.

([2])خليل عبد المجيد أبو زيادة: جهود طاجيكستان الإسلامية ماضيها وحاضرها، مؤتمر المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز، مرجع سابق، جامعة الأزهر، ص ص 290– 297.

هـ) جمهورية قيرغيزيا:

حصلت على العضوية من الاتحاد السوفيتي كجمهورية مستقلة عام 1993م وتجاور كلًا من قازاقستان وإيران والصين الشعبية وأوزبكستان وطاجيكستان، وعاصمتها مدينة فرونزي، وعدد سكانها أكثر من 4.5 مليون نسمة معظمهم من المسلمين، والأتراك يشكلون 50% يليهم الأوزبك ثم التتار إلى جانب الأقلية الروسية، وفيها المعادن المتنوعة والبترول والغاز الطبيعي، وتوجد فيها أيضًا ثروة حيوانية وبعض الزراعات الجبلية.[1]

خلص الباحث أن دول آسيا الوسطى حديثة الاستقلال تسعى لبناء مجتمعاتها من المنظور السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي، وتحقيق استقلاليتها عن الاتحاد السوفييتي السابق أو بالأحرى اتجاه دول الكومنولث الروسي.

ومن هنا فإن من يمد يد العون، والأسبق هو صاحب الكلمة في تلك الدول، وهذا اتضح من دراسة المصالح الفاعلة الدولية والإقليمية في دول وسط آسيا، وتنظر هذه الدول إلى الدول الإسلاميّة عامة ومجلس التعاون الخليجي بأنهما المنفذ والطريق؛ لتحقيق أمانيها في تواجد ركائز مشتركة بينها وهي الدين أساسًا، وقربها الجغرافي منها، وهناك بعض المحددات في إنشاء مصالح قومية إيرانية مع دول آسيا الوسطى ومن أهمها:

1) بروز مجموعة من الدول المستقلة على الساحة الدولية دفعة واحدة في مجال جغرافي موحد وهذا أمر يتسم بأهمية قصوى لا يمكن أن ينجم عنه من تغيرات وتأثيرات على علاقات القوى في المنطقة والمناطق المجاورة لها.

([1])رأفت الشيخ، وآخرون: جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وأقطار الخليج العربي (العمق الاستراتيجي والأمن القومي العربي) ص 237.

2) موقع الدول على ملتقى قارتي آسيا وأوروبا . أي ضمن المجال الجيو سياسي الذي يطلق علماء الجيوبولتيك اسم أوراسيا – ويعتقدون بانه يضطلع بدور فاعل في مسار التطور العالمي.

3) تضم منطقة آسيا الوسطى من الناحية العرقية قوميات عدة، مع غلبة عددية للعنصرين الإيراني والتركي.

4) ما شهدته المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال التأثير الأيديولوجي الشيوعي من تنافس بين تيارين هما: التيار العلماني، والتيار الإسلامي.

تتمثل المصالح الاقتصادية لإيران في منطقة وسط آسيا في:

1) نفط قزوين:

اهتمام الدول الكبرى بمنطقة بحر قزوين أدى إلى وجود سياسات لا تخلو من تنافس سياسي اقتصادي بين العواصم موسكو، واشنطن، أنقرة وطهران، وأخرى أوروبية وآسيوية، ومحورًا للتنافس على النفط في بحر قزوين، ففي 12 نوفمبر 1997م احتفلت أذربيجان ببدء استخراج الكميات الأولى للنفط، وهذا يعود إلى بداية التسعينات على أثر انهيار الاتحاد السوفيتي السابق[1]، إذ بدأت الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي تبحث عن أفضل الوسائل لتنمية وتطوير اقتصادها المنهك عبر استغلال ثرواتها الطبيعية، البترول والغاز الطبيعي في منطقة قزوين، وقد أحدث ذلك الاكتشاف صراعًا استراتيجيًا، فتقدمت دول كثيرة إلى الاستثمار النفطي، وأما التدخل الأمريكي فقد ادعت روسيا بأن تلك المناطق هي مناطق نفوذ خاضعة لها.[2]

([1])عفيف رزق: الصراع الاستراتيجي حول نقل نفط قزوين، مجلة الحرس الوطني السعودي، العدد 194، الرياض، سبتمبر 1998م، ص 35.

[2](2) Opec Review , Tun e, 1997.

وقد حسم الصراع في عمليات استخراج كولسوريتوم دولي ضم مجموعة من الشركات البترولية متعددة الجنسيات.

2) طريق الحرير الجديد:

من أهم الطرق القديمة التي امتدت عبر أواسط طرق القوافل التجارية في العصور الوسطى، إذ أسهمت هذه الطرق في نقل السلع الآسيوية كالحرير والفيروز والأخشاب والتوابل والشاي والسجاد والجلود إلى موانئ مطلة على البحر المتوسط في غرب آسيا، ويعود سير التسمية "طريق الحرير" إلى أن الحرير من أهم السلع التي تنقل على هذا الطريق، خصوصًا أن الصين ظلت مدة طويلة تحتفظ بأسرار دودة القز وصناعة الحرير، يضاف إلى ذلك أن الطريق نقل للثقافة وانتشار الأفكار والديانات، علاوة على أنه مرفق اقتصادي هام للمعادن والتوابل والمسك ومواد تجارية أخرى ومن بينها الحرير الذي كان سلعة مرغوبة، أما طريق الحرير الجديد لا مثيل له في الاستثمارات الصناعية في أوروبا خاصة في ميدان صناعة الآلات شبه الميته، ويربط بين أكبر التجمعات السكانية والصناعية والزراعية، التي تمتد بين المحيطات (الهادي والأطلسي) ومن جنوب شرق آسيا إلى شبه الجزيرة العربية على المحيط الهندي.[1]

من خلال دراسة الأوضاع السياسية الجديدة والجيوسياسية في القارة نجد أن التنافس حول دول وسط آسيا الوسطى، هو تنافس اقتصاد سياسي يستخدم فيه الأدوات الاقتصادية والثقافية؛ لتحقيق أهداف سياسية، وهو تنافس لتحقيق مكاسب معينة للدول المتنافسة، ولا يدور إحداث تغييرات في المنطقة سواءً سياسية أو غيرها، ولكن يسعى كل طرف لاستقطاب الآخر، وهذه الدول أطراف فاعلة فيه، بمعنى أنها تشجع هذا التنافس وتستفيد منه، فهي تركت أبواب وسط آسيا مفتوحة أمام كل القوى الخارجية، لكي يوازي بعضها بعضًا، ولكى يؤدي هذا التنافس إلى المزيد من الموارد

([1])د جيمس بيتراس: إيران في بؤرة العاصفة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م، ص ص 75 – 76.

في دول آسيا الوسطى فهل تتعامل بالدرجة ذاتها مع كل من إيران وكل القوى الدولية.[1]

1) المصالح الدفاعية (السياسية–الأمنية):

بعد استقلال هذه الجمهوريات، بدأت حركة تنافس أطراف دولية إقليمية للاستفادة من حالة الفراغ الاستراتيجي الناجم عن تحلل الإتحاد السوفيتي السابق، وكذلك الاستفادة من الثروات الطبيعية بها، والقوى الإقليمية في مقدمتها إيران وتركيا ومحاولة احتواء هذه الجمهوريات واستغلال ما يتوفر لها من روابط وصلات تاريخية ولغوية وثقافية وجغرافية، كما استخدم وسائل دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وسعت لربطها بالمؤسسات الإقليمية كمنظمة التعاون الاقتصادي، ورابطة الشعوب المتحدثة باللغة الفارسية.

على الرغم من تلك الجهود المكثفة قد أثمرت عن وجود إيراني واضح في الجمهوريات إلا أنها واجهت منذ عام 1993م صعوبات نتيجة وعي قيادات الجمهوريات بأهداف طهران التي تتجاوز مجرد الحضور الدبلوماسي والاقتصادي التقليدي إلى الرغبة في النفوذ.

وقد استمرت العلاقات الطيبة بين إيران وروسيا القيصرية في عهد القيصر ميخائيل أول قيصر من أسرة رومانوف، وتعددت السفارات بين إيران وروسيا وكلها تحمل روح الود أو الرغبة في التعاون لما فيه مصلحة الطرفين، وتشجع القياصرة الروس استمرار الخصومة التركية الإيرانية.

وعندما نجحت الثورة البلشفية في روسيا وعمل الاتحاد السوفيتي على إحكام قبضته على وسط آسيا، بدأت العلاقات بين الطرفين تسير نحو التأزم بسبب أطماع الاتحاد السوفيتي في الوصول بنفوذه إلى منطقة الخليج عبر إيران.

([1])محمد السيد سليم: التحولات العالمية والتنافس على آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 346.

وقد ظهرت هذا الأطماع في مذكرة أرسلها الاتحاد السوفيتي إلى برلين في 27 نوفمبر 1940م تقر على اعتراف دول المحور بأن المنطقة الواقعة جنوب باطوم وباكو في اتجاه الخليج هي مركز مطامع السوفييت وآمالهم التوسعية بغية ضمها إلى الاتحاد السوفيتي[1]. وعندما هاجم هتلر أراضي الاتحاد السوفيتي اضطر الإمبراطور رضا شاه بهلوي إلى إعلان حياد إيران، وعادت السياسة الإيرانية إلى إعلان حيادها في 22 يونيو 1941م مما جعل الروس يتمسكون بعزل الشاه.

وبالفعل تنازل الشاه عن العرش لابنه محمد رضا في صيف 1941م وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت مطامع السوفييت في شمال غرب إيران إذ أقيمت حكومات شيوعية عميلة لموسكو ولكنها انهارت بسبب موقف الولايات المتحدة المعادي لمطامع السوفييت الذين أخذوا يشجعون على إقامة حزب شيوعي في إيران فكان ذلك في الأحداث التي أدت إلى الثورة الإسلاميّة في إيران عام 1979م.

وبالفعل وقفت إيران ضد الأطماع السوفيتية في إيران ذاتها أيضًا في منطقة الخليج إذ الاستثمارات البترولية الهائلة لأمريكا وحلفائها خاصة بريطانيا، وأسهمت أمريكا في إسقاط حكومة الدكتور محمد مصدق 1951–1953م الذي كان قد أمم بترول إيران لصالح الإيرانيين، ومن ثم اقتسمت امتيازات البترول الإيراني مع بريطانيا وغيرها عام 1953م.

ونظراً لوجود مصالح بترولية أمريكية مع إيران بالتسليح والتأييد السياسي لمواجهة "الخطر" السوفيتي الشيوعي، فأمدت الجيش الإيراني بالأسلحة المتطورة والخبراء في مجال التسليح ومجال التصنيع.

كما ضمت الولايات المتحدة إيران إلى حلف بغداد عام 1955م الذي تحول إلى الحلف المركزي بعد خروج العراق منه عام 1958م وكان الهدف من الحلف عسكريًا

([1])د. جمال سند السويدى: إيران والبحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى، 1996م، ص ص 93 – 94.

الوقوف ضد أطماع الاتحاد السوفيتي بإقامة شبكة من اتفاقيات الدفاع والقواعد العسكرية.[1]

أما عن المصالح الإقليمية الاستراتيجية في منطقة دول وسط آسيا:

المصالح والأهداف الإيرانية: في دول وسط آسيا.[2]

تركز المصالح والأهداف الإيرانية في دول وسط آسيا على الآتي:

1- إن استغلال دول آسيا الوسطى الخمس (أوزبكستان – قازاقستان، وغيرها) قد فتح آفاقاً اقتصادية أمامها يتعلق باستثمارات الفرص الاقتصادية في هذه الجمهوريات.

2- إن الاستقلال لدول آسيا الوسطى قد غير الخريطة الجيوسياسية لإيران؛ إذ اختفى العدو السوفيتي السابق الذي كان يتربص على حدودها ونشأت دول – آسيا الوسطى – ذات صلات جغرافية وحضارية بالدولة الإيرانية.

3- إن لكل من الدول الإسلاميّة المجاورة لها عامة، وإيران خاصة ميزات نسبية في آسيا الوسطى سواء بالقرب الجغرافي أو الصلات الثقافية والعرقية والمذهبية.

في المقابل هناك مجموعة عوامل ومعطيات تحد من تطلعات هاتين الدولتين تجاه هذه الجمهوريات في مقدمتها:[3]

أ- عجز الاقتصاد الإيراني عن تلبية المتطلبات الكبيرة لجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلاميّة الساعية إلى النهوض باقتصادها، إذ أن هذه الجمهوريات تتطلع إلى الحصول على مساعدات مالية وتكنولوجية من دول أغنى، وتفتح أسواقها واقتصادياتها للاستثمارات والشركات الغربية.

([1]) رأفت الشيخ: مرجع لسابق، ص 258.

([2]) محمد السيد سليم: آسيا والتحولات الإقليمية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997م.

([3]) د. نبيه الأصفهانى: مستقبل التعاون الروسي – الإيراني في ضوء التقارب الأخير، السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، العدد 144، القاهرة، 2001م، ص 62.

ب- الجهود الروسية لاستعادة دور موسكو في المنطقة واستمرارها في القيام بدور سياسي وعسكري فاعل، وقد تجلى ذلك في سعيها لحل النزاعات المسلحة خصوصًا بين أذربيجان وأرمينيا وفى طاجيكستان.

ج – دخول الولايات المتحدة باستراتيجيتها الرامية إلى السيطرة على المنطقة بأنها لا تسمح بالطبع بأي دور إيراني مع دول آسيا الوسطى.

د- تتمتع إيران بمميزات نسبية في دول آسيا الوسطى عن منافستها روسيا الاتحادية وهي ميزة القرب الجغرافي والتشابه الديني والحضاري بين إيران ودول آسيا الوسطى وخاصة تركمانستان وأذربيجان.

هـ- ضم دول آسيا الوسطى وأذربيجان إلى منطقة التعاون الاقتصادي وتم ذلك في المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي في 28 نوفمبر 1992م إذ تحاول الهند استعمال المنظمة كعنصر استراتيجي موازٍ لروسيا الاتحادية.

ثالثًا: أما عن مستقبل الدول المستقلة حديثًا في وسط آسيا:

ظلت منطقة آسيا الواقعة تحت النفوذ السوفيتي مغيبة من الحسابات والاهتمامات الغربية وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، وميلاد ثماني دول أو جمهوريات جديدة في وسط آسيا وجنوب الاتحاد السوفيتي، ومنذ منتصف التسعينات عرفت القوى الغربية هذه المنطقة الواعدة (وسط آسيا) التي كانت تحت النفوذ السوفيتي، فعلى سبيل المثال الشركات الغربية أنفقت الكثير من الأموال لتأسس لنفسها وجودًا في منطقة بحر قزوين، وبنت أوروبا شبكة مواصلات تربط بين آسيا وأوروبا، والجهود الأمريكية حيث أصبح لأمريكا وجود أيضًا مع العديد من دول وسط آسيا، فطريق الحرير Silk Road الذي افتتحه الأمريكان يوضح أن منطقة قزوين قد أصبحت منطقة هامة للمصالح الغربية والأمريكية.

وأهم ما يميز منطقة آسيا الوسطى وقزوين هذه المنطقة جغرافيتها السياسية التي تتمتع بها، فهذه الميزة لها دلالة كبرى لأمن الغرب أكثر من مخزون للطاقة ويمكن تلخيصها في الآتي:

أولًا: موقع منطقة آسيا الوسطى وقزوين في قلب أوروبا الآسيوية Eurasia، ولذلك فإن من مصلحة الغرب ألا تسيطر دولة من الدول الثمان الموجودة في هذه المنطقة، (كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان، قيرغيزيا، أذربيجان، إيران، أفغانستان)، ويصبح لها السيطرة.[1]

ثانيًا: تعتبر موارد الطاقة هذه المنطقة هامة للدول أعضاء الناتو.

ثالثًا: منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

رابعًا: من مصلحة حلف الناتو تجنب المنطقة أية صراعات يمكن أن تنشب بالنسبة لتركيا ودول الخليج العربي.

إن عدم انضمام الاتحاد السوفيتي إلى حلف الناتو يثير عددًا من التحفظات من ضمنها وجود دول ضعيفة وغير مستقرة في وسط آسيا قد يخلق فراغًا استراتيجيًا، وبالتالي قد يشجع الدول المجاورة على محاولة السيطرة على هذه المنطقة وملء الفراغ وهذه الدول تركيا وإيران والصين وروسيا ليس لديها الإمكانات التي تؤهلها لفرض سيطرتها على المنطقة.[2]

بالرغم من طموحها (الجيوبولتيكى) الجغرافيا السياسية في أن يكون لها وجود فاعل في هذه المنطقة، مما يؤكد ذلك أن معظم وسط آسيا متمسكون باستقلالهم.

وبالتالي لم يتركوا مجالًا للدول المجاورة أن تتدخل وتفسد عليهم تمتعهم بكيانهم الجديد، كما أن وجود القوى الغربية يعكس نوعًا من توازن القوى، يصعب على دول بمفردها أن تخترقه بعد انفصال منطقة وسط آسيا عن الاتحاد السوفيتي بدأت المخاوف تتصاعد حول نوايا إيران تجاه الدول الخمس ومنطقة بحر قزوين، ولكن طهران لم تظهر أي معالم لسياستها، فقد بدت حذرة ومتخوفة ومتحفظة، على سبيل

---

[1]() Shehada, Nabil: "The Imparial Component in Iran's Foreign Policy", Deplomacy, January 1, 2011, p. 34.

[2]()هدى راغب: مستقبل الدول المستقلة حديثا في منطقة بحر قزوين والقوقاز ووسط آسيا بين التغير والاستمرارية، السياسة الدولية، ع 137 لسنة 1999م، ص 348.

المثال لم تحاول طهران أن تصدر الثورة الإسلاميّة من خلال الحملات الإعلامية، بل على العكس فقد حاولت إيران أن تنشر نفوذها من خلال المساعدات المالية والفنية ومساندة سياسة التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة وتوسيع الروابط الثقافية معها، وبين كازاخستان وتركمانستان بالرغم من الدور المحدود الذي تلعبه إيران في المنطقة، إلا أن هناك عدة عوامل تجهض فرص إيران في أن تكون لها نفوذ فعال في المنطقة.

لاشك أن الاختلافات السياسية والثقافية والتاريخية والدينية تحد من فرص إيران لكى تنشر من ثورتها الإسلاميّة، ومادامت الحكومة الأصولية الإسلاميّة في إيران هي التي تحكم فسوف يظل قادة وشعوب دول وسط آسيا متوجسين من نوايا إيران، كما أن سياسية إيران الداخلية والخارجية تركز حالياً على إعادة بناء اقتصادها وحماية ثورتها الإسلاميّة من أي تهديدات خارجية تزعزع مزاعم إيران في حقها التاريخي في السيطرة على الخليج العربي من جهة وبحر قزوين من جهة أخرى.

بالإضافة إلى العوامل السابقة فإن إيران تحسب وتزن أي تصرف يمكن أن تقوم به دول وسط آسيا الثماني يمكن أن يسيء علاقاتها بروسيا، ذلك بسبب الحركة الانفصالية الآذريةAzeri المنتشرة في المنطقة التي تهدد أمن واستقرار إيران ووحدة أراضيها.

ويبدو أن حكومة إيران تفتقد السيطرة على النشاطات المعادية من هذه الأقلية وما تثيره من تهديدات؛ لذا تعتمد إيران على روسيا في مهمة السيطرة عليهم.

هذا بالإضافة إلى اعتماد إيران على روسيا في استيراد الأسلحة والصواريخ النووية والتكنولوجيا العسكرية، وهذا الاعتماد العسكري يعتبر أهم العوامل التي تجعل إيران تُحجم عن محاولة توسيع نفوذها في منطقة آسيا الوسطى.[1]

()[1]ريتشارد سلوسكى وآخر: انتبهوا قبل أن يقفز الناتو إلى قزوين، السياسة الدولية، العدد 137 لسنة 1999م، ص 340.

المبحث الثالث

إيران والجمهوريات السوفيتية المستقلة

المبحث الثالث
إيران والجمهوريات السوفيتية المستقلة

لعل الدول العظمى التي اجتمعت من أجل القضاء على الرجل المريض(الإمبراطورية العثمانية) في أواخر القرن العشرين، قد اعتقدت أنها قضت على هذا الرجل وأخلاقه تمامًا خاصة مع قيام الدولة العثمانية التركية على يد كمال أتاتورك عقب الحرب العالمية الأولى، ومع سياده المبدأ الأتاتوركي في أن تنكفئ إلى الداخل وتكف عن تطلعاتها الخارجية في دول منطقه آسيا الوسطى، فقد عمق ذلك شعور القوى العظمى بأنها قضت على هذا الرجل، هانحن نرى تركيا تعود مرة أخرى للتطلع إلى الخارج من أجل مساعدة الأقليات الإسلاميّة (البوسنة والهرسك، ألبانيا).

ومن أجل إقامة وحدة اقتصادية مع دول البلقان ومضيق البسفور وأخيرًا من أجل إقامة وحدة اقتصادية مع دول البلقان ومضيق البسفور وأخيرًا من أجل مساعدة الجمهوريات (أذربيجان، أوزبكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، تركمانيستان، طاجيكستان) ولكن ما أهمية هذه المنطقة (آسيا الوسطى) التي تدفع تركيا إلى التخلي عن أحد المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية.

تاريخيًا: نجد أن إيران قد سيطرت على هذه المنطقة طوال القرن الرابع عشر ولم يُقضَ على هذه السيطرة إلا عن طريق الإمبراطورية العثمانية بزعامة السلطان سليم الأول، وبالتالي فإيران ليست غريبة عن هذه المنطقة حتى لا تعرف مميزات التمتع بنفوذ في هذه المنطقة من العالم.

من هذا بدأ الإلحاح الإيراني مع أوائل تسعينيات القرن العشرين للدعوة لخلق وحدة اقتصاديه بين دول هذه المنطقة.[1]

ويمكننا أن نعي أن هذه الدول تهدف إلى تنمية التعاون الاقتصادي فيما بينها مستفيدة في ذلك بموقعها المميز، وحول ما إذا كان تشكيل هذا التكتل الاقتصادي سيؤدي إلى عداء مع الجماعة الأوروبية، ولذلك تبقى النقطة الهامة والتي دائمًا ما تؤدي إلى فشل أي وحدة اقتصاديه وقد جاء ذكرها على لسان رئيس جمهورية جورجيا إدوارد شيفرنادزة، وهي "أن تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية لا يمكن الوصول إليه دون وجود اتفاق سياسي في البداية وبالتالي فعدم توافر الضمانات الكافية لمستوى معين لسلامة هذه الدول، قد يؤدي إلى تفتت هذا الاتحاد قبل أن تتحدد ملامحه".

وتبقى النقطة الأكبر أهمية لإيران وهي رغبتها في السيطرة على الجمهوريات الإسلاميّة المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، وذلك لتعدد وتنوع مواردها زراعيًا أم صناعيًا وكذلك امتلاكها للكثير من أسرار القوة النووية، بالإضافة لتوفر البترول واليورانيوم بكثرة بأراضي هذه الجمهوريات .[2]

وبالتالي، فإيران عن طريق تجاورها وارتباطها بدول آسيا الوسطى تستطيع أن تبرز للولايات المتحدة أهمية الموقع الإيراني كحلقة وصل بين أوروبا والشرق ومنطقة الخليج العربي ومدى أهمية أن تأخذها الولايات المتحدة باعتبارها الحليف الأول في المنطقة وبعد انتهاء الصراع بين الشرق والغرب (الحرب الباردة مند عام 1961م إلى 1992م ظهر انطباع كما لو أن إيران في فقدان مستمر لدورها كدعامة شرقية هامة،

(1) Shiren Akiner, Political and Economic trends in central Asia, London .B Touris, 1993. p. 201.

(2) Osiewicz, Przeyslaw: "The Iranian Foreign Policy in The Persian Gulf Region Under The Rule of President Hassan Roughani: Continuity or Change", pp. 38 – 39.

وباعتبارها دعامة واحدة وسط كثير من الدول، وبانهيار المعسكر الشرقي، انتهى الدور الإيراني).

ومن هنا فإيران بتعاونها مع هذه الجمهوريات الإسلاميّة تفتح سوقًا إسلاميًا كبيرًا يواجه الجماعة الأوروبية، ويمكن لهذه السوق تحقيق ما تهدف إليه تركيا، إذا ما تعاونت الدول الإسلاميّة كلها في هذا المشروع.

وقد بدأ في الآونة الأخيرة من القرن العشرين ظهور تصور أمريكي أوروبي في تأييد الموقف التركي في هذه الجمهوريات، بهدف أن تضطلع تركيا في النظام الجديد للمنطقة بالدور القيادي، إذ أن إيران تريد العمل لمذهبية الإسلام السياسي وتنفيذ تصوراتها بشأن السياسة الإسلاميّة تأسيسًا على التركيبة الإسلاميّة لآسيا الوسطى المتأثرة بالثقافة الإيرانية وعلى العكس تقف تركيا كدولة علمانية تنتهج سياسه فصل الدولة عن الدين فضلًا عن توجهات اقتصادها وسياستها الغربيين.[1]

دوافع جمهوريات آسيا الوسطى للتقارب أكثر مع إيران:

1- الروابط القديمة مع إيران:

بلا شك أن الفترة التي أمضتها الإمبراطورية الفارسية في منطقه آسيا الوسطى قد تركت آثارها حتى اليوم منها نحن نرى أن الجمهوريات الخمس الإسلاميّة تتكلم اللغة الفارسية بنسبه كبيرة، أما الجمهورية السادسة وهي طاجيكستان فتتحدث الإيرانية، فقد تركت إيران اللغة الفارسية وراءها تأثيرًا ثقافيًا ودينيًا هائلًا مازال مسلمو هذه المناطق يحتفظون به، ومن هنا فكثير من المحللين السياسيين يرجحون أن تنجذب الجمهوريات الإسلاميّة الست إلى إيران بشدة خلال هذه الفترة.

2- النموذج الإيراني هو الأقرب من النموذج الأمريكي:

عانت هذه الجمهوريات الإسلاميّة أشد المعاناة من الحكم الشيوعي الذي استمر

([1])د. خالد حسن أمين: النظام الدولي والجمهورية الإيرانية الإسلامية، سلسلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام، القاهرة، 2001م، ص 63.

يحكم هذه الجمهوريات ما يقرب من سبعين عامًا، وقبله مئات السنين تحكم عن طريق روسيا القيصرية وقد بلغ الإهمال السوفيتي بهذه المنطقة أشده خلال التسعينات من القرن العشرين، وبالتالي فعند حصول هذه الجمهوريات على الاستقلال كان التقرب للنموذج الإيراني أكثر؛ أولاً: إيران دولة إسلامية وهذه الجمهوريات إسلامية خارجة من حقبة كان الإسلام أو أي ديانة فيها من المحرمات. ثانيًا: الممارسة الإسلاميّة، فعلى إيران الشيعية هي النموذج الأفضل من وجهة نظر زعماء وأئمة هذه الجمهوريات خاصة وأن الممارسة السياسية والاقتصادية فيه تعكس النموذج الغربي الذي يشتاق إليه كثير من سكان آسيا الوسطى.

3- الموقف الإيراني من استقلال هذه الجمهوريات:

أيدت إيران داخل أروقه الأمم المتحدة التي تعلن اعترافها وتأييدها لاستقلال أي جمهورية من الجمهوريات الإسلاميّة، وكان لتأثير إيران ودول المجموعة الإسلاميّة أكبر الأثر في اعتراف المجتمع الدولي بهذه الجمهوريات الإسلاميّة واستقلالها وهو ما يهمنا هنا، فبدون هذا الاعتراف الدولي لم تكن هناك قائمة لهذه الجمهوريات، وبالتالي فهذه الجمهوريات تتمسك بإيران التي سارعت بحماية جيرانها، خاصة بعد المساعدات الكثيرة التي قدمتها لها إيران خلال فتره النضال مع الاتحاد السوفيتي من أجل الحصول على الاستقلال .[1]

ثانيًا: تطور العلاقات بين تركيا والجمهوريات الإسلاميّة بعد الاستقلال:

كان لإيران دور كبير في مساعدة الجمهوريات الإسلاميّة السوفيتية في الحصول على الاستقلال والاعتراف الدولي، وردًا على ذلك بدأ رؤساء هذه الدول زيارتهم لإيران على صورة فردية، والإشادة بالموقف الإيراني وبضرورة المُضي في الطريق الإيراني ثم توالى بعد ذلك تبادل الوفود السياسية والاقتصادية والعلمية، وقامت إيران بتقديم

([1])د. محمد السعيد عبد المؤمن: الجمهورية الثالثة في إيران، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012م، ص ص 112 – 113.

منح دراسية لطلاب هذه الجمهوريات واستمر تبادل البعثات الاقتصادية للبحث في جدوى الاستثمار بين إيران والجمهوريات الإسلاميّة.

ولا شك في أن إيران تعمل على فتح الأسواق بينها وبين الجمهوريات الإسلاميّة وإنشاء سوق واحدة كبيرة تساعد على إنعاش الاقتصاد النامي لدول هذه المنطقة، كما تهدف هذه الدول إلى تبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية فيما بينهما، بداية ينبغي الإشارة إلى أن النظام العالمي الجديد نفسه لم يتبلور بعد، وبالتالي فالنظام الجديد في منطقه الشرق الأوسط لم يتبلور هو الأخر، بمعنى أنه ليس لمجرد الأسباب التي سبق ذكرها وعوامل التقارب بين الجمهوريات الإسلاميّة وإيران، أن إيران أصبحت هي المثال الرسمي لهذا التجمع، والتوسع الإيراني أو بسط النفوذ الإيراني في هذه المنطقة يواجه العديد من التيارات والعقبات فمثلا:[1]

1- هناك التيار الإسلامي المتشدد والمتمثل في إيران والتي ترى أنها أقرب تاريخيًا وثقافيًا إلى هذه الجمهوريات من تركيا أو الولايات المتحدة أو الغرب، وبالتالي فهي الحليف الأقرب لهذه الجمهوريات، وتمثل جمهورية طاجكستان مركز الثقل الإيراني بين الجمهوريات الإسلاميّة الخمسة، ومن المنتظر أن تشهد هذه الفترة صراعًا شرسًا بين تركيا وإيران على هذه المنطقة.

2- هناك العالم الإسلامي العربي المعتدل، وهو العالم الذي تنظر إليه، كما تقول تحقيقًا لجريدة لوموند الفرنسية هذه الجمهوريات بعين من التقدير والحب والاحترام باعتباره أرض الديانة الإسلاميّة، ويمكن للدول الإسلاميّة الغنية (دول النفط) وخاصة السعودية التي بها الحرمان الشريفان أن تلعب دورًا هامًا في جذب هذه الجمهوريات للعالم العربي والاستفادة من الموارد المتعددة المتوفرة في هذه الجمهوريات.

([1])احمد ناجى: إيران والجمهوريات الإسلامية السوفيتية المستقلة، السياسة الدولية، ع 110، لسنة 1992م، ص 206.

3- الضغط المتوقع من دول الكومنولث الجديد (الاتحاد السوفيتي سابقًا (من أجل ضم هذه الجمهوريات للاتحاد الجديد، إذا كانت السلطة المركزية في موسكو لم تهتم بهذه الجمهوريات طوال الفترة السابقة، إلا إن خروج هذه الجمهوريات بما يتوفر في أراضيها من موارد وسيمثل خسارة كبيرة لأي كومنولث جديد، ولعل موارد هذا الضغط هو النزاع الذي اشتعل بصورة مؤلمة حول إقليم ناجور نوكار باخ بين أرمينيا وأذربيجان، وإن كان التدخل الإيراني والعالمي قد هدأ كثيرًا من حدة الصراع الذي مازال مستمرًا.

4- الموقف الأوربي – الأمريكي:

كما ذكرنا سابقًا فأوروبا وأمريكا يؤيدان تركيا من أجل منع وصول النفوذ الإسلامي الإيراني المتشدد إلى هذه المنطقة، ولكن هل يمكن أن تسمح أوروبا وأمريكا بإقامة وحدة اقتصادية إسلامية كبرى في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة والتي تمتلك كل مقومات القوى العظمى؟ لعل الموقف الأوربي والأمريكي حين تبدأ الخطوات العملية لتنفيذ الاتفاقيات السابقة بين الجمهوريات الإسلاميّة وتركيا أو بين الدول الأسيوية الكبرى كالصين أو اليابان أو الهند – سيختلف الموقف كثيرًا عما هو عليه حاليًا .[1]

أولًا: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول آسيا الوسطى:

بقبول قرار 598 بدأت مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول آسيا الوسطى ذلك:

وإيران قوة سياسية وإقليمية ودولية بارزة، وبناءً على ذلك لقيت المادة 152 من الدستور الإيراني "تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس رفض أي نوع من أنواع النشاط، أو الخضوع أو الحفاظ على الاستقلال التام ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق المسلمين، وعدم الانحياز للقوة المتسلطة وعلى تبادل العلاقات السلمية مع

([1])د. بيزيد إيزدى: مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، مرجع سابق، ص 157.

الدول المسلمة". أما المادة 153 "إن إبرام أي معاهده تمضى على السيطرة على الثروات الصناعية والاقتصادية والثقافية والجيش والشئون الأخرى في البلاد أمر ممنوع بتاتًا".

إن المكانة التاريخية والحضارية والجيوبولوتيكية الأمنية لإيران في منظومة الأمن الإقليمي والعالمي تجعل من أخذ التحولات المختلفة في تطبيق سياسة إيران الخارجية أمرًا لا مناص عنه.[1]

وهناك أربعة توجهات أساسية في إقليمية السياسة الخارجية الإيرانية:

التوجه الجغرافي الجيولوجي، التوجه الثقافي، التوجه العقائدي الديني، التوجه السياسي والأمني.

وقد واجهت السياسة الإيرانية تحديًا طوال العقود الأخيرة من القرن العشرين في إيجاد تعادل بين التوجهات والاهتمامات الأربعة، ويمكن تسمية ذلك بنوع من أنواع التحديات النظرية في التركيز على قواعد الأنظمة الإقليمية المختلفة في منطقه الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز وآسيا الجنوبية، كذلك يمكننا التعبير عن هذا التضاد بالتحديات بين الإقليمية والدولية في توجه العلاقات الإقليمية وسياسة إيران الخارجية، يعتبر البعض أن التحدي الأساسي الذي يواجه سياسة إيران الخارجية هو إيجاد التعادل بين العنصر الجيوبولتيكي والعنصر العقائدي الموجود طوال تاريخ إيران، والذي بلغ القمة خلال عهد الثورة الإسلاميّة.[2]

ومع ظهور انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور الدول الجديدة في آسيا الوسطى؛ كازاخستان، طاجيكستان، أوزباكستان، وتركمانستان في أوائل عقد التسعينات، تحدث

---

[1] () إيران قوة سياسية وإقليمية ودولية بارزة، مجلة الوحدة الإسلامية.

[2] () السياسة الخارجية الإيرانية، الجزيرة نت www.Alijazeer,net

البعض عن ضرورة التركيز على الاهتمام التاريخي – الحضاري في توجهات سياسة إيران الخارجية.

لقد شهد الاهتمام بالمكانة الإقليمية في سياسة إيران الخارجية نقاط تحول متفاوتة خلال عهد نظام الشاة، لم يكن هناك اقتناع كافٍ بالتركيز على الإقليمية لذلك فإن الدور السياسي والأمني أيضًا الاقتصادي لإيران في الشرق الأوسط يعتبر ثانويًا، وعليه فإن دخول إيران في القضايا السياسية والعقائدية في المنطقة من زاوية السلام بين العرب وإسرائيل، دفع إيران للدخول في مواضع لا علاقة لإيران بها لجهة مصالحهما الوطني والاستراتيجي، بل كان تدخل السياسة الخارجية الإيرانية في توترات وتجاذبات غير ضرورية.

وقد حققت منطقه آسيا الوسطى السيطرة الروسية الكاملة منذ الستينات من القرن التاسع عشر، وتم تقسيمها إلى خمس جمهوريات اتحادية في إطار الاتحاد السوفيتي خلال العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين إلى جانب أذربيجان، وعقب تفكك الاتحاد السوفييتي استقلت الجمهوريات الست تباعًا عام 1991 وانضمت في نفس العام إلى كومنولث الدول المستقلة.

ثانياً: العلاقة بين إيران والجمهوريات الإسلاميّة في آسيا الوسطي في إطار المنظمات الإقليمية:

منذ استقلال الجمهوريات الإسلاميّة عن الاتحاد السوفيتي عام 1991م، اختبرت إيران الجمهوريات الإسلاميّة[*1] بصفتها جارًا جغرافيًا يدور في الإطار الحضاري الإيراني، إذ اعترفت بها عقب الاستقلال، وقام وزير الخارجية "على أكبر ولاياتى"

[1](*) هي أذربيجان، كازاخستان، تركمنستان، أوزبكستان، طاجيكستان، وقيرغيزيا، وسيتم تجاوزًا ذكرها باسم دول آسيا الوسطى أو جمهوريات آسيا الوسطى، أنظر المحلق التعريفي بتلك الدول جدول رقم (1).

بزيارة خمس من تلك الجمهوريات بهدف بحث مجالات التعاون وذلك في نوفمبر 1991م .

شهدت العلاقات الإيرانية بدول الجمهوريات توترًا، إذ اتهمت تلك الدول إيران مع بعض تلك الدول بإشعال الحرب الأهلية في طاجيكستان عام 1992م، كما اتهمت أذربيجان إيران بتسليح أرمينيا في نزاعها مع أذربيجان حول إقليم قراباغ، كما بدأت تلك الدول تتشكك في دور إيران إذ بدأت تنظر إليها باعتبارها دولة ترعى الإرهاب وتهدف إلى تصدير القوه الإسلاميّة إلى الدول المجاورة، وتدعم الحركات التحررية في تلك الدول.

ارتكزت السياسة الإيرانية على أن إقامة علاقات اقتصادية وثقافية مع تلك الدول بغرض خلق بيئة أمنية ملائمة، من ثم ركزت إيران على فتح مجال للتعاون الاقتصادي ومع نهاية عام 1996م أبرمت إيران مع جمهورية تركمانستان وحدها أكثر من مائة اتفاقية في عدة مجالات كالاقتصاد والثقافة والتجارة، كما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 1993م حوالى 65 مليون دولار [1]

ومن ناحية أخرى ركزت إيران على محاوله التوسط في النزاعات الإقليمية في المنطقة كالتوسط في النزاع بين أرمينيا وأذربيجان.

الخلاف حول نفط بحر قزوين:

يشكل هذا المحور أحد القضايا الخلافية في علاقات الطرفين، بالإضافة إلى التواجد العسكري لحلف شمال الأطلنطي (الناتو) في آسيا الوسطى، كما تشترك إيران مع بعض من تلك الدول في عضوية بعض المنظمات الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة بحر قزوين، والتي من خلال فهم طبيعة العلاقة في إطارها يمكن التوصل لفهم أعمق لعلاقات الطرفين.

---

[1]() الصراع التركي/ الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 15، أكتوبر 2001م، ص ص 33- 34.

وسنحاول الدراسة التركيز على النقط التالية:

1- الخلاف حول نفط بحر قزوين.

2- العلاقات بين إيران ودول آسيا الوسطى في إطار بعض المنظمات الإقليمية.

3- العلاقات الإيرانية مع دول آسيا الوسطى ومدى تأثيرها بعلاقات الأخيرة مع حلف شمال الأطلنطي (الناتو).

1) الخلاف حول بحر قزوين:

يشكل هذا المحور أحد أكثر القضايا الخلافية في علاقات الطرفين نظرًا لوجود خلاف بين الأطراف المعنية حول تقسيم البحر والانتفاع بثرواته، خاصة في ظل غياب أساس قانوني لتقسيم البحر والانتفاع بموارده.

ففي ظل الاتحاد السوفييتي السابق وفيما قبل روسيا القيصرية، لم يبرز خلاف حول بحر قزوين – بحر الخزر– ذلك لأنه تقليص الاتفاق الوقع بين إيران وروسيا القيصرية اتفاق تركمنتجاى لعام 1813م، وكذلك المعاهدات الموقعة بين إيران والاتحاد السوفييتي السابق عامى 1940/1921م كان الوضع أقرب لمبدأ السيادة المشتركة على بحر قزوين بين البلدين و ولم يتم منح أي منها امتيازات خاصة في بحر قزوين.[1]

وقد كانت تلك الاتفاقات بمثابة الأساس التعاقدي للانتفاع بموارد البحر، فمنذ بداية القرن العشرين كانت روسيا وإيران تتقاسمان الموارد السمكية والثروات البيولوجية التي يزخر بها هذا البحر الداخلي، بموجب المعاهدتين الموقعتين بينهما عندما كانت الدولتان تتقاسمان شواطئ هذا البحر.

([1]) أحمد عبد الونيس: التجمعات الاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى– سلسلة أرواق أسيوية، العدد السابع، ابريل 1996م، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 26-27.

وفى بداية التسعينات انهار هذا التنظيم الثنائي عندما قامت روسيا الاتحادية محل الاتحاد السوفيتي، وتم تشكيل ما سمى بكومنولث الدول المستقلة (cis) مما أدى لتوزيع البحر على خمس دول جديدة أذربيجان، قازاقستان وأوزبكستان، تركمانستان، وطاجيكستان، إيران وروسيا، وكانت تابعة في الماضي للاتحاد السوفيتي، فأصبح عدد المنتفعين من البحر الداخلي سبع دول وبهذا التنظيم الجديد أدى لضمانة قانون تنظيمي جديد.

إذ لم تعد تصلح تلك الاتفاقات كأساس تعاقدي كتقسيم البحر والانتفاع بثرواته، ولم يتم توقيع اتفاق لتقسيم موارد البحرين بين الدول الخمس المعنية.

وُيعد بحر قزوين أعظم بحيرة مالحة مغلقة على وجه الأرض، يبلغ طوله 1200 كم وعرضه 300 كم، وقد أظهرت الاكتشافات وجود احتياطات نفطية ضخمه به، وطبقًا لتقديرات وكالة الطاقة العالمية يقدر الاحتياطي النفطي في المنطقة ما يتراوح بين 15 إلى 40 مليار برميل، وهو ما يوازى ما بين 1.5 إلى 4% من إجمالي الاحتياطي العالمي بالإضافة إلى احتياطي غير مؤكد يصل إلى 40 مليار برميل.

وفيما يتعلق باحتياطي الغاز وطبقًا لتقديرات نفس المصدر، يتوقع أن يتراوح احتياطي الغاز ما بين 6.7 تريليون متر مكعب إلى 9.2 تريليون متر مكعب، بالإضافة إلى 8 تريليون متر مكعب احتياطي محتمل وهو ما يوازى ما بين 6% إلى 7% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.[1]

ثم تعقدت الأمور عندما قامت شركات بترولية كبرى غربية باكتشاف كميات هائلة من النفط والغاز في قاع مياه ساحل البحر Off–shore وقد أدت هذه الاكتشافات إلى تنافس محموم بين الشركات الأمريكية والروسية، وقد تركز أساسًا على تحسين شبكات نقل البترول والغاز إلى الخارج للتصدير.

[1]() ما هو حجم الطاقة في بحر قزوين؟ مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 18 يناير 2002م، ص ص 35– 36.

وقام مشروع أمريكي على بناء خط أنابيب استراتيجي هام لنقل الطاقة المستخرجة من البحر عبر منطقة قزوين، يبدأ بباكو عاصمة أذربيجان ليصل إلى ميناء شيهان Chyhon التركي على شرق البحر المتوسط.

أما الجانب الروسي فقد تمثل مشروعه لنقل الطاقة في بناء خط أنابيب عبر روسيا ويبدأ من تنجيس Tings من قازاقستان حتى ميناء نوفورسيكNovo Rossisk على البحر السود.

وكان لهذا التنافس بين الشركات الأمريكية والروسية الكبرى انعكاسات هامة على الوضع القانوني الذي يتم استغلال موارد بحر قزوين، ويؤكد ضرورة صياغة القانون خاصة وأن المشروع الأمريكي كان حريصًا على عدم السماح بمرور خط الأنابيب التابع له بالأراضي الإيرانية تنفيذًا لقانون العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلاميّة الإيرانية، والذي لم يوافق عليه مجلس الأمن إلا بتحفظ من قبل دول أوربية وغيرها.

وفى 6 يوليو 1998م نص اتفاق مُبرم بين روسيا وكازاخستان على أول محاولة لرسم حدود بحر قزوين بين البلدين، فقد تضمن الاتفاق تقسيم شاطئ البحر إلى قطاعات ساحلية وفقًا لمبدأ تبادل المسافات وبهذا اقتنعت روسيا للمرة الأولى بمبدأ قومية القطاعات الساحلية Principle of Equidis Tance، أما عن قاع مياه وسط البحر فقد بقي خاضعًا للاستغلال المشترك.

وطوال عام 1997م وجدت مناقشات حول الوضع القانوني لبحر قزوين بين إيران والدول الخمس بالإضافة إلى روسيا، فقد تلاقت وجهات النظر الإيرانية مع وجهة النظر الروسية إضفاء الصفة القومية فقط على القطاعات الساحلية، أما وسط البحر وثرواته تبقى ملكًا للجميع، وذلك من أجل ضمان استغلال مشترك لموارد بحر قزوين من نفطية وسمكية لصالح الجميع ولعدة الدول.

وفى 21 يونيه 2000م أثناء زيارة لمسئول إيراني لموسكو، دعا المسئول الإيراني المسئولين الروس إلى التعجيل في استكمال النظام القانوني الجديد، وأعرب عن

استعداد إيران للتعاون مع روسيا في كافة المجالات من خلال إقامة لجنة اقتصادية مشتركة تتولى تنشيط هذا التعاون.

كما أكد وزير الخارجية الإيراني في أغسطس 2000م، عدم معارضة بلاده في أن تجري الدول الساحلية للبحر التقسيمات المتشابهة التي أجرتها كازاخستان في عام 1998م، ولكن مع عدم التعرض لحقوق إيران التي نصت عليها معاهدتي 1921، 1940م.[1]

وفى 12 نوفمبر من نفس العام كرر المتحدث الإيراني على ضرورة دعم روح التوافق بين جميع الدول الساحلية، عن طريق اتخاذ أي إجراء منعًا لأي انقسام حتى يستكمل النظام القانوني الجديد لبحر قزوين.

وفى 14 ديسمبر 1998م أكد الجانب الإيراني المكانة التي تحتلها روسيا في السياسة الخارجية الإيرانية، وأن بلاده مع التزامها بنصوص معاهدتي 1921 و1940م تبحث مع روسيا صيغة جديدة ومقبولة من الدول الساحلية الخمسة.

وقد ارتبط غياب أسس قانونية لتقسيم البحر ببروز خلافات بين الأطراف المعنية، وقد شهد عام 2001م خلافًا حادًا بين إيران وأذربيجان حول التنقيب على النفط والغاز في بحر قزوين، إذ قامت أذربيجان بالتعاون مع شركة British Petroleum البريطانية بالبحث والتنقيب في منطقه بحر قزوين في شهر يوليو 2001م، مما دفع بإيران إرسال سفينة حربية (دخلت المياه الإقليمية الآذرية) وأجبرت الشركة البريطانية على التوقف عن العمل، مما دفع الشركة البريطانية إلى تعليق عملياتها البحرية في المنطقة محل الخلاف، كما تدخل السفير البريطاني لدى إيران "نيك يروان" بإعلانه

[1]() Anthony H. Cordesman: In Search of Balance in The Gulf: The GCC, Iran and The US, Gulf Strategic Conference, Bahrain Center for Strategic International and Enegy Studies Manama, 29 – 30 October, 2013.

سحب السفينتين وأن بريطانيا لن تسعى إلى إلحاق أي ضرر بالمصالح الإيرانية في منطقة بحر قزوين.

والحقل محل الخلاف بين البلدين هو حقل "آراز – شارج اكوف" أو حقل البرز (كما يطلق عليه الإيرانيون)، يمثل حقلًا نفطيًا مشتركًا بين البلدين ويحتوى هذا الحقل وفقًا لبعض التقديرات على حوالي 20 مليار برميل فقط، ممثلًا بذلك أهم المناطق الثماني الموجودة في بحر قزوين، كما يمثل 17 – 22% من شواطئ بحر قزوين.[1]

وقد جاء التحرك الرسمي الإيراني في هذا الصدد سريعًا، ففي اليوم ذاته وجهت وزارة النفط الإيرانية تحذيرًا علنيًا إلى شركات النفط العالمية من ممارسة أي نشاط في الجزء الإيراني من بحر قزوين، محددة هذا الجزء بـ20% من بحر قزوين، كما حذرت الوزارة شركات النفط التي تنتهك هذا الخطر من أنها ستخضع للمقاطعة من جانب إيران، كما طالبت وزاره الخارجية الإيرانية الدول المجاورة بالامتناع عن انتهاك معاهدتي 1921 و 1940م، إلى حين تحديد أساس قانوني لتقسيم بحر قزوين إذ أكدت إيران من جانبها احترام حقوق الدول المجاورة مطالب الأخيرة بالشيء ذاته تجاه إيران.

كما أصدرت الخارجية الإيرانية بيانًا بشأن هذا التدهور في الأوضاع ركزت فيه على خطورة الانتهاك الأذارى للحقوق الإيرانية في مياهها الإقليمية، مؤكدة عدم تهاون إيران إزاء أية تحركات متهورة في مياهها الإقليمية تحت أي ظرف من الظروف.

وبناءً على ذلك أرسل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلاميّة الإيرانية "آية الله خامنئي" برساله إلى رئيس أذربيجان "حيدر علييف "حملها إليه الآمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني "حسن روحاني" طالبه فيها بأمور ثلاثة:

([1])محمد السعيد إدريس: المأزق الأذربيجاني وتخطيط العلاقات الإقليمية الإيرانية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 14 سبتمبر 2001م، ص 4– 5.

الأول: إغلاق السفارة الإسرائيلية في باكو لإبداء نوع من التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية.

الثاني: إصدار قرار بتأجيل أنشطة التنقيب عن النفط في الأجزاء المختلف عليها لحين التوصل إلى اتفاق بصددها.

الثالث: تأجيل قرار مد خط أنابيب لتصدير النفط أذريالى أوروبا إلى ما بعد عقد قمة زعماء الدول المطلة على بحر قزوين.[1]

وعلى الجانب الأذري رفضت أذربيجان الاستجابة للمطالب الإيرانية الثلاثة محتجة بذلك على الاحتجاج الإيراني حيال التصرف الأذري، إذ أكد الرئيس "حيدر علييف "أن بلاده لن تسمح بإقامة دولة ثيوقراطية في أذربيجان متهمًا إيران بتسليح أرمينيا الدولة المسيحية، على الرغم من كونها جمهورية مسلمة وفى هذا الإطار يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أولًا: اتسمت العلاقات بين إيران وأذربيجان منذ استقلال الأخيرة بالتوتر إذ سعت الحكومات الآذرية المختلفة إلى عقد تفاهمات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتركيا، وتعد أذربيجان من أكثر دول آسيا الوسطى تجاوبًا مع التواجد الأمريكي في المنطقة، إذ تسعى لتقوية الدور التركي على حساب الدور الإيراني.

كما تسعى لإتاحة الفرصة للتواجد الأمريكي كحماية وضمان من الضغوط الروسية، وهو ما أكده الرئيس الأذرى "حيدر علييف"، إذ ذكر أن باكو تعتبر علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا ضرورية للمصالح القوميةالآذرية [2]

ومن ثم يمكن فهم ميل أذربيجان لتصعيد الأوضاع مع إيران، فوراء الموقف الأذرى تأييد غربي، فأذربيجان هي أول دولة من الدول الخمس التي تُعلن عن أن جزءًا من

---

[1] () الحرب في أفغانستان تحسم الصراع على بحر قزوين، الحياة، 2001/11/26م.

[2] () مختارات إيرانية: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام العدد 18 يناير 2002م.

بحر قزوين أراضٍ وطنية وقومية تابعة لها، مما دفعها لتوقيع اتفاقية مع كونستريوم غربي عام 1993م.

وعلى هذا الأساس يمكن فهم الميل إلى تصعيد الموقف من الجانب الأذري بوجود تأييد أمريكي، فبعد التوترات الأخيرة في علاقات البلدين صرحت "إليزابيث جونز" مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأوروبية في 27 أغسطس 2001م، أثناء زيارتها لأذربيجان بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشعر بالقلق حيال النشاط الإيراني في بحر قزوين، كما أكدت دعم واشنطن لأذربيجان في نزاعها مع إيران حول تقاسم ثورات بحر قزوين [1]

ولقد لقي تصريح المسئول الأمريكي رفضًا إيرانيًا؛ إذ ذكر "حميد رضا أسفي" المتحدث الرسمي باسم وزاره الخارجية الإيرانية، أن تلك التصريحات تعد تدخلًا سافرًا واستفزازيًا في شئون المنطقة، ومن شأنها تعكير صفو العلاقات بين البلدين وإذكاء سوء التفاهم بينهما وتعقيد الخلاف دون حله، إذ تحس إيران من أن الاندفاع الأذري تجاه واشنطن يؤدي إلى تكشف التواجد الأمريكي على حدودها الشمالية، خاصة في ظل وجود قواعد عسكرية أمريكية في أذربيجان.

وبجانب الموقف الأذري الرسمي السابق من التأييد الأمريكي فقد برز الموقف نفسه على المستوى الإعلامي، فقد أصدرت نشرة "أخو" الصادرة بالإنجليزية في باكو عاصمة أذربيجان، بيانًا لمدة أسبوعين متتاليين تطالب فيه الحكومة الأمريكية بالتدخل السريع لمساندة أذربيجان في مواجهة النفوذ الإيراني، مؤكدةً في الوقت ذاته على وجود اتفاق أذرى– أمريكي يتم بمقتضاه مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لأذربيجان في الاستفادة من مصادر النفط، كما التقى الرئيس الأذري "حيدر علييف" مع مستشار وزير الخارجية الأمريكية "إستفين مان" في هذا الإطار للتباحث والتنسيق حول ثروات

([1])أمير طاهرى: النزاع الإيراني الأذربيجاني في بحر قزوين له جذور تاريخية وقوى دولية تدفع في اتجاه تفجيره، الشرق الأوسط، 2001/7/26م.

النفط والطاقة في بحر قزوين، ونفس المضمون السابق أكدته وكالة الأنباء الحكومية الآذرية والتي تسمى "آذار تاح"، إذ أكدت حتمية الحماية الأمريكية لأذربيجان.[1]

في هذا الصدد يلاحظ تصدير الأمور من جانب أذربيجان جاء مدعومًا بالتأييد الأميركي على وجه الخصوص، إذ تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها مساندة وتأييد أذربيجان باعتبارها مفتاح الوصول لنفط المنطقة.

وفى هذا الإطار يمكن فهم الموقف الأذري، أما على الجانب الإيراني فإنه على الرغم من تعليق الشركة البريطانية عملياتها البحرية في المنطقة محل الخلاف، إلا أنه يمكن القول إن إيران استغلت هذا الموقف لتعقيد الخلاف مع أذربيجان، إذ تشعر إيران باستياء من التعاون الأذري بوجه الخصوص مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وقد اتضح هذا الموقف في الرسالة التي أرسلها المرشد الأعلى الخامنئي إلى الرئيس الأذري "حيدر علييف".

ثانيًا: الموقف الإيراني من الصراع بين أذربيجان وأرمينيا:

تتهم أذربيجان إيران بتأييدها لأرمينيا في صراعها مع أذربيجان حول إقليم "ناجور قراباغ"، هي منطقه جبلية في القوقاز تبلغ مساحتها حوالي 4400 كم، ويمثل الأرمن بها ما يربو على 90% من السكان، وتاريخيًا كان الإقليم يعد جزءًا من أرمينيا، إلا أنه بعد الحرب العالمية الأولى أصبح تحت سيطرة أذربيجان.

وتصبح أهمية الإقليم بالنسبة لأذربيجان في أنه يربطها بتركيا، وفى ظل وجود الاتحاد السوفيتي، وسياسة الاحتواء السوفيتية ظل الإقليم متمتعًا بالحكم الذاتي تحت سيطرة أذربيجان، إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي فتح الباب أمام الصراعات العرقية والإثنية وقد دفع أرمن قراباغ إلى الإعلان عن قيام دولتهم المستقلة عام 1991م، مما أدى إلى نشوب حرب عسكرية بين أذربيجان وأرمينيا استند فيها سكان الإقليم في

[1] () الاهرام، 2001/8/29م.

طلبهم للاستقلال إلى نفس إعلان استقلال أذربيجان من الاتحاد السوفيتي في عام 1994م، تم التوصل لاتفاق هش لوقف إطلاق النار.[1]

وما يعنينا هنا بالأساس هو الرؤية الآذرية للموقف الإيراني من هذا الصراع، إذ أن هذا الأمر شديد الحساسية بالنسبة لأذربيجان، ومن ثم تتهم أذربيجان إيران بتسليح وتأييد أرمينيا، وهو ما أكده وزير خارجية أذربيجان إذ ذكر" إيران تزعم الدفاع عن الإسلام بينما هي تسلح أرمينيا الدولة النصرانية ضد شعب أذربيجان الشيعي المسلم".

ويرى البعض أن وراء التأييد الإيراني لأرمينيا في صراعها مع أذربيجان تخوف إيراني من سعى أذربيجان إلى السيطرة على مدينة أذربيجان الموجودة بإيران والتابعة لجمهورية أذربيجان.[2]

إذ يُشكل الآذريون القومية الثانية بعد الفارسية في إيران، وتضم القومية الثانية بعد الفارسية في إيران وتضم إيران 20 مليون أذرى من أصل 69 مليون نسمة هم سكان البلاد، فتاريخيًا كانت أذربيجان جزءًا من إيران حتى تخلت عنها لموسكو 1830م، بعد حربيين إيرانيتين – روسيتين، وبناءً على هذا تتضح مطالب القوميين المتطرفين داخل جمهورية أذربيجان.

على الجانب الآخر فإن أكثر من 90% من الشعب الأذرى هم من الشيعة (حوالى 7 مليون نسمة من أصل 7,8 مليون نسمة هم سكان البلاد)، وهم أكثر ميلًا للثقافة والتقاليد الإيرانية إذ تشيعوا بتلك الثقافة، ومن ثم يطالب القوميون المتطرفون داخل إيران بعودة الأراضي الآذرية الواقعة خارج إيران إلى السيادة الإيرانية باعتبارها أراضي مقتطعة من إيران.

---

[1] () مختارات إيرانية: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 18 يناير 2002م.

[2] ()محمد رفعت الإمام، مشكلة قراباغ، صراع الشرعيات بين حق الشعب ومنطق الدولة، السياسة الدولية، العدد 146 أكتوبر 2001. ص 130–133.

وفى ضوء تلك الحقائق يمكن تفهم الموقف الإيراني من تلك القضية، إذ حكمت اعتبارات المصلحة القومية التحرك الإيراني، فدعم إيران لأرمينيا ما هو إلا محاولة منها للضغط على أذربيجان، كما أنها لجأت في هذا الصدد إلى بعض الوسائل الأخرى كإصدار تشريعات تحرِّم على القومية الآذرية داخل الجمهورية الإيرانية الزواج من مواطني جمهورية أذربيجان، ومن ثم يمكن القول إن الخلاف الإيراني الأذري له جذور تدفع في اتجاه تصعيده، ومنها تخوف الطرفين من مطامع الطرف الآخر في أرضه بالإضافة إلى التأييد الإيراني لأرمينيا في نزاعها مع أذربيجان.

أزمة ناجور فى كاراباغ وأمن الطاقة جنوب القوقاز:

اتجهت أنظار حلف شمال الأطلسي لضمان إمدادات الطاقة من إقليم قارا باغ لأذربيجان وأرمينيا الذي يشهد كثيرًا من الحروب والخلافات، والذي يحظى باهتمام أوروبي– أمريكي نظرًا لقرب خطوط النفط والغاز من العاصمة الآذرية باكو على بحر قزوين إلى السوق الأوربية التي تسعى بدورها إلى تقليل مصادر الطاقة الواردة من بحر قزوين.

وهذا الحلف، شمال الأطلسي قوامه 25 دولة أوروبية من بينهم 21 دولة عضوًا في الاتحاد الأوربي، وخارجه أربع دول وهم ألبانيا، كرواتيا، أيسلندا والنرويج.

الأهمية النفطية والجيو استراتيجية لجنوب القوقاز:

تمثل هذه المنطقة أهميه نفطية وجيو استراتيجية من جانبين:

الأول: حجم احتياطات النفط والغاز لدى بعض دولها وخاصة أذربيجان تمثل 17% من حجم الطاقة بمفردها من بين دول بحر قزوين 15–40 مليار برميل نفط كاحتياطات مثبته (1.5–4%) من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز[1]، ونحو 2,9–7,6 تريليون م^3 من الغاز (6% –7%) من الاحتياطات العالمية .

()[1]بيرزج ترزيان: قره باغ مشكلة تنتظر إلى الحل، مجلة آريف، العدد السادس، يونيو 2001م، السفارة الأرمينية بالقاهرة، ص 1–3.

الثاني: أن المنطقة تمثل شبكة ربط بين الشرق والغرب مما أكسبها دورًا مهمًا في كثير من الأحداث العالمية، إضافة إلى وقوعها في الخاصرة الجنوبية لروسيا المستهدفة إلى تطويقها فكان برنامج "الشراكة من أجل السلام"، وهي خطوه لضم كل من جورجيا وأذربيجان إلى تنظيماته منذ استقلالهما في أول التسعينات من القرن العشرين، وهو ما مثل قلقًا متزايدًا لديها من وجود الحلف على حدودها وفى فضائها الجغرافي، وكان سببًا في توتر علاقات روسيا مع البلدين كما حدث في الحرب الروسية الجورجية عام 2008م، ومساعدة روسيا لأرمينيا في نزاعها مع أذربيجان في إقليم كاراباغ، وتزداد أهمية المنطقة لما يمر بها من خطوط نقل موارد الطاقة الناتجة من بحر قزوين عبر ممرات بعيدة عن سيطرة روسيا، بما يفقد الأخيرة توظيفها لورقة الطاقة في مفاوضاتها مع الحلف، إذ مثلث أذربيجان بديلًا عمليًا لنقل موارد الطاقة عبر الأراضي الجورجية التركية وصولًا إلى السوق الأوربية وذلك عبر الخطوط الثلاثة الآتية:

1- نفط كازاخستان تم تصديره عبر باكو تيليسى مارًا بالأراضي الجورجية وصولًا إلى ميناء جيهان على البحر المتوسط، وينقل مليون برميل نفط يوميًا أي ما يعادل 1,4% من الإنتاج العالمي، وتم تصدير نفط كازاخستان عبر هذا الخط بمقتضى اتفاقية موقعة بينهما عام 2008م، مع استمرار تصدير بقية نفطها عبر الخطوط الروسية.

2- خط باكو – تيليسي – أرضروم يمر عبر الأراضي الجورجية وصولًا إلى أرضروم في تركيا، وينقل 9 ملايين متر مكعب من الغاز يوميًا.

3- خط باكو – سوبسا يربط بين باكو وميناء سوبسا الجورجي على البحر الأسود، وينقل 145 ألف برميل نفط يوميًا.

والجدير بالذكر أن الأمر قد يزداد تهديدًا للدور الروسي في مجال الطاقة، وإذا أخذنا في الحسبان عودة إيران ما بعد العقوبات إلى سوق الطاقة العالمية ومشاركتها في خطوط النقل المزمع الانتهاء منها في عام 2018م، من هذه المنطقة بعيدًا عن

السيطرة الروسية وهما خط Tamap و (TAP)، إلا أن عرض روسيا يدفعها إلى استبدالهما بالتوجه شرقًا نحو باكستان، عبر تفاهمات جارية لتنفيذ" مشروع السلام " لنقل الغاز من حقل بارس الإيراني إلى باكستان.

ثالثًا: لم يقتصر الخلاف حول نفط بحر قزوين على إيران وأذربيجان فحسب، بل وجهت تركستان هي الأخرى اتهامات إلى أذربيجان تتهمها بانتهاك مياهها الإقليمية والقيام بأعمال التنقيب عن النفط، مما دفع إيران لمساندة تركستان، كما تفاهمت أذربيجان مع روسيا وكازاخستان إذ أنشأت تركستان بالفعل خط أنابيب يصل لإيران، متوقع أن يؤدي إلى زيادة إنتاج الغاز الطبيعي حوالي 8 مليارات متر مكعب ذلك عام 2006 م.[1]

كما اتفقت كل من إيران وكازاخستان على تكوين كسورنيوم لبناء خط أنابيب عبر إيران يمر بتركيا، ومن خلال هذا الخط يسمح لتركمانستان بنقل ما يقرب من 15 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى تركيا سنويًا، ووضعت للخط تكلفه 2,5 مليار دولار.

ومن جانب آخر اتجهت الأطراف المختلفة إلى زيادة قدرتها إذ اشترت تركمانستان من أوكرانيا 20 سفينة بحرية سريعة، كما ضاعفت روسيا من قدرتها الحربية في بحر قزوين كما شكلت إيران سربًا لوجستيا لخوض العمليات الحربية في بحر قزوين، ومن جانبها حذرت إيران من خطورة هذا الأمر على أمن المنطقة ككل، إذ حذرت مما أطلقت عليه "عسكرة بحر قزوين " وحذر البعض من خطورة هذا الموقف على أمن المنطقة ككل.

([1])عبير ياسين: إيران وآسيا الوسطى، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي 1999، د. مدحت أحمد حماد وآخرون، ص. 220.

رابعًا: انعكس الخلاف الذي شاهده هذا العام حول نفط بحر قزوين على مستوى آخر للخلاف، وهو الخلاف في إطار منظمة قزوين، فقد أرجئ في ظل الخلاف عقد اجتماع القمة الذي كان من المقرر عقده.

التكتل الاقتصادي:

تشترك إيران ودول آسيا الوسطى في عضوية بعض المنظمات الإقليمية ومنها منظمة بحر قزوين، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وستحاول الدراسة التركيز على تناول علاقات إيران مع الجمهوريات الخمس في إطار كل من منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة بحر قزوين على النحو التالي:

1- منظمة بحر قزوين:

منظمة إقليمية تضم الدول الخمس الشاطئية لبحر قزوين (إيران – روسيا – كازاخستان – تركمانستان- أذربيجان)، وتهدف بالأساس إلى خلق إطار للتعاون بين الدول المعنية بهدف ضمان الاستغلال الأمثل لموارد البحر وتنظيم شئون الملاحة فيه، كما تهدف إلى تحقيق قدر من التنسيق فيما بينها في بعض المجالات كإنشاء خطوط الأنابيب والنقل وحماية البيئة البحرية والبحث العلمي في منطقة بحر قزوين[1].

وتبرز أهمية المنظمة في ضوء الخلافات بين الدول الخمس المعنية حول تقسيم البحر والانتفاع بثرواته، خاصة في ظل وجود بعض القوى الإقليمية والدولية التي تعمل على إذكاء التنافس والصراع بين الأطراف المعنية.

وقد انعكس الخلاف الذي شهدته الأطراف المعنية على علاقتها في إطار المنظمة فقد أرجئ عدة مرات ولم يتم طوال عام 2000م عقد الاجتماع، إذ عقد في 20-21 فبراير 2001م اجتماع تمهيدي في طهران على مستوى نواب الوزراء من الدول

[1]() أحمد عبد الونيس: مرجع سابق، ص 30.

الخمس المعنية، وذلك لعقد اجتماع القمة الذي كان مقررًا أن يعقد في 8-9 مارس عام 2001م في تركمانستان.

وتم خلال هذا الاجتماع التمهيدي الاتفاق على ضرورة التوصل إلى اتفاق بالإجماع بين الدول الخمس المعنية حول الوضع المستقبلي للبحر، وإيجاد ضمان حول تطبيق هذا الوضع في المستقبل.[1]

وفى 2001/8/5م أعلن الرئيس الأذربيجاني "حيدر علييف" إنه سيتم عقد اجتماع رباعي بدون إيران وبرعاية روسية على خلفية الخلاف الإيراني – الأذرى في شهر يوليو، لبحث وضع البحر وهو ما رفضته إيران وطالبت في المقابل بالعمل بالاتفاقيات الموقعة بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق – اتفاقيتي 1921 – 1940م، فيما يتعلق بتقسيم البحر على أثر الخلاف الإيراني – الأذرى في يوليو 2000م وجهت تركمانستان اتهامات إلى أذربيجان تتهمها فيها بانتهاك مياهها الإقليمية والقيام بأعمال تنقيب عن النفط فيها، مما دفع إيران لمساندة تركمانستان وقد دفع هذا التفاهم الإيراني– التركمانستانى "بالرئيس الأذرى" إلى الإعلان عن اجتماع قمة سيعقد بين رؤساء كل من روسيا وتركمانستان – للبحث عن اتخاذ موقف محدد من وضع بحر قزوين مؤكدًا في الوقت نفسه على أن رابطة الدول المستقلة ستقوم بالتعاون المشترك فيما يتعلق بحماية حدودها الخارجية، إلا أن هذه القمة هي الأخرى لم تعقد في ظل الخلاف بين الدول الثلاث، إذ شددت روسيا على ضرورة تواجد إيران في أي جهود مشتركة مما يعني نسف اتفاقها مع أذربيجان كما نسفت في الوقت نفسه تفاهمها مع كازاخستان.[2]

([1]) وليد نويهض: الصراع على نفط بحر قزوين، لعبة الأكورديون من أفغانستان إلى فلسطين، الحياة، 2001/9/21م.

([2]) عبير ياسين: منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو)، سلسلة أوراق آسيوية، العدد 60، أكتوبر 2001م، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وفى 2001/8/24م تم الإعلان عن أن الدول الخمس قامت بمشاورات ثنائية تمهيدًا لعقد قمة في عشق آباد عاصمة تركمانستان في أكتوبر 2001م، على أن تكون بمشاركة الدول الخمس، إلا أنه في ظل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، تم إرجاء عقد القمة كما أرجئت الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها الرئيس الأذري في 17 سبتمبر إلى إيران.

وفى ديسمبر 2001م وقعت كل من أذربيجان وكازاخستان اتفاقًا ثنائيًا يحدد حصة كل منهما من موارد بحر قزوين، وقد واجه هذا الأمرُ انتقادًا إيرانيًا شديدًا مؤكدةً على ضرورة أن يكون أي اتفاق بين الدول الخمس المعنية.

2- منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو):

ترى السياسة الإيرانية أن أحد المساعي الإيرانية لتفعيل علاقتها مع دول وسط آسيا هو التركيز على تفعيل المنظمات الإقليمية القائمة، ومنها منظمة التعاون الاقتصادي الإيكو Ecomomic Cooperation Organzation E.C.O، وتضم المنظمة عشر دول هي إيران، أذربيجان، كازاخستان، طاجيكستان، تركمانستان، فيزغستان، أوزبكستان، باكستان، تركيا، أفغانستان.

وكانت إيران هي التي دعت إلى إنشاء تلك المنظمة كبديل لمنظمة التعاون الإقليمي عام 1985م، ومع انهيار الاتحاد السوفييتي سعت الجمهوريات الإسلاميّة المستقلة إلى الانضمام إلى تلك المنظمة واحدة تلو الأخرى.

وتهدف المنظمة إلى تحقيق عدد من الأهداف تتمثل في:[1]

1- تطور وتحقيق التنمية المستدامة بين الدول الأعضاء.

2- السعي لزيادة التعاون الاقتصادي بين تلك الدول.

([1])خديجة عرفه محمد: إيران وآسيا الوسطى، التقرير الاستراتيجي الإيراني، عام 2001م، ص 23.

3- التركيز على تطور التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين الدول الأعضاء في عدد من المجالات كالاتصالات والبنية التحتية، وفى مكافحة استخدام وانتشار المخدرات وحماية البيئة وتطوير الموارد البشرية.

4- تدعيم أواصر الروابط التاريخية والثقافية بين شعوب تلك الدول الأعضاء.

5- تحقيق التكامل في أنشطة القطاعين العام والخاص بين الدول الأعضاء.

وفى يونيو 2000م استضافت إيران اجتماع القمة السادس للمنظمة وذلك بحضور ثمانية رؤساء دول هي إيران، تركمانستان، أفغانستان، طاجيكستان، أذربيجان، قرغيزستان وأوزبكستان بالإضافة إلى وزير الدولة التركي للشئون الخارجية ورئيس وزراء كازاخستان.

وقد أكد بيان طهران الصادر عن القمة على ما يلى:[1]

- ضرورة تفعيل التعاون في مجال الطاقة وبالأخص خطوط الأنابيب النفطي والغاز.
- ضرورة الاتفاق حول نقل خطوط النفط والغاز إلى الأسواق العالمية.
- توسيع نطاق التجارة والاتصال بين دول المنطقة.

([1])خديجة عرفة محمد: مرجع سابق، ص 24.

المبحث الرابع

إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية

المبحث الرابع
إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية

تزايد الأنشطة والتحركات التي تقوم بها إيران على المستويين الدولي والإقليمي في القارة الآسيوية خاصة في مجال (التكتل الاقتصادي).

وكانت إيران تعمل وتتطلع خلال السنوات القليلة الماضية لتصبح مركزًا لعدة تكتلات نشطة في القارة، وقد ترمي من وراء ذلك إلى إبراز مكانتها ونفوذها في المنطقة المحيطة بها، ودورها القيادي مع القوى الأخرى كروسيا وتركيا والصين والهند، وفى الربط بين الجنوب الأسيوي والشمال الأوروبي.

أولًا: طريق الحرير 1996:

وفى عام 1996م برز ما يعرف باسم (طريق الحرير) الذي افتتحت إيران مؤخرًا خط السكك الحديدية لربطه واستكماله، هو خط يربط أو يصل الصين بأوروبا، ويصل الشرق الأوسط والخليج العربي بالمحيط الهندي عبر إيران بدول آسيا الوسطى.

كما تردد قيام إيران بتخطيط مجموعة من المشروعات تستند إلى هذا الطريق وتشكل ما يمكن اعتباره تكتلًا للتعاون الاقتصادي والتجاري بين دول (طريق الحرير).

ويضاف هذا التحرك إلى تكتل (بحر قزوين) الذي قامت إيران بتنشيط العمل الاقتصادي فيه، وهو تكتل يضُمها مع روسيا وثلاث من الجمهوريات الإسلاميّة التي تم أحياؤها، وتضم إيران مع باكستان وتركيا وأفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى، وتتخذ كل من المنظمتين (إيكو – وبحر قزوين) طهران مقرًا لهما[1]

([1]) د. وليد عبد الناصر: ثلاث دوائر إقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية، سلسلة كراسات استراتيجية، الأهرام، عدد 38، القاهرة، 1996، ص 13– 14.

وقد يرتبط تزايد الأنشطة والتحركات الإيرانية، الاقتصادية وغيرها، بالموقف الأمريكي من إيران، إذ تتشدد الولايات المتحدة الأمريكية في فرض العقوبات الاقتصادية عليها، بل وممارسة الضغوط لدفع الدول والقوى الأخرى للمشاركة في هذه العقوبات منذ يونيو عام 1996م، بتقرير الولايات المتحدة معاقبة الشركات الدول الأجنبية التي تقوم باستثمار في حقول النقط الإيرانية.

والواضح أن إيران قد ركزت في أنشطتها وتحركاتها على الجمهوريات الإسلاميّة الجديدة في آسيا الصغرى والتي برزت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، فظهرت بمظهر الراغب في ملء الفراغ، وتمثل مجموعة دول الجمهوريات الإسلاميّة (كازاخستان – قرغيزستان– أوزبكستان – تركمانستان – طاجيكستان) سوقًا استهلاكية تستوعب ما قيمته حوالى 10 ملايين دولار من الصادرات الإيرانية، فضلًا عن الكميات الكبيرة من البترول الخام التي يمكن لإيران تصديرها لهذه الدول.[1]

إن مختلف الأنشطة والتحركات التي تقوم بها إيران، وخاصة منها الأنشطة الاقتصادية تمتد وتنتشر على مساحة كبيرة، تغطى عدة مناطق ذات أهمية وحساسية في ظل التحولات الدولية والإقليمية، وتضم آسيا الوسطى والقوقاز مع الشرق الأوسط والخليج العربي والمحيط الهندي، بل والقارة الآسيوية برمُتها.

ثانيًا: منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو):

في مايو 1996م، انعقد اجتماع القمة لمنظمة الاقتصادي إيكو في مدينة عشق أباد عاصمة جمهورية تركمانستان، ويرجع إنشاء هذه المنظمة إلى عام 1965م بين الدول الثلاثة إيران – باكستان – وتركيا، ولعل هدفها كان مواجهة الاتحاد السوفيتي، وبعد سقوط " شاه إيران محمد رضا بهلوي" وقيام الثورة الإسلاميّة فيها تجمد نشاط

([1]) د. مدحت أحمد حماد: العلاقات الإيرانية–الأمريكية، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، العدد 35، القاهرة، 2003م، ص ص 38 – 39.

هذه المنظمة منذ عام 1979م، ثم بدأت في التحرك مع أوائل التسعينات، وقررت الدول الثلاث في 15 فبراير 1992م، استعادة هذه النشاط بمشاركة أفغانستان.

وفى ذلك التاريخ الأخير انعقد في طهران أول اجتماع قمة للمنظمة، إذ أعلن قبول الانضمام إليها من جانب الجمهوريات الإسلاميّة الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز، والتي ضمت (أذربيجان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرغيزيا، وتركمانستان، وشاركت فيها كازاخستان – بصفة مراقب).

وكان الواضح أن الهدف من إقامة هذه المنظمة من جديد، أن تكون منظمة اقتصادية إقليمية بين الدول الأعضاء، تعمل على تحقيق التعاون الاقتصادي الذي يمهد لإنشاء سوق إسلامية مشتركة.

ويبدو أن هذا المفهوم الاقتصادي هو الذي شجع الجمهوريات الإسلاميّة للانضمام إليها، ولم يكن من صالح ولا رغبة هذه الجمهوريات أن تُشكل في هذه الإطار الإقليمي الجديد تحالفًا عسكريًا، أو سياسيًا تستخدم القوى الكبرى التي ارتبطت معها فيه لصالحها كإيران وباكستان.

وعندما انعقد اجتماع القمة في عشق آباد في مايو 1996م برزت هذه الإشكالية، إذ ثارت الشكوك لدى بعض الجمهوريات الإسلاميّة في إمكانية استخدام المنظمة للأغراض السياسية، خاصة من جانب إيران وباكستان، إذ أثار الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني في الاجتماع وجهة نظره ومعارضته للنظام الصهيوني وللتسوية في الشرق الأوسط والعدوان الإسرائيلي على لبنان، مع مهاجمته للولايات المتحدة ولعملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك ركز الرئيس الباكستاني (قاروق لفاري) في الاجتماع على قضية كشمير المحتلة والممارسات الهندية ضد السكان المسلمين في كشمير.[1]

([1])د. أحمد معوض: باكستان المعاصر.. دراسة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية باكستان الإسلامية، الدار العربية للنشر، ط3، القاهرة، 2006، ص 88.

ويبدو أن إثارة المشكلة الأفغانية في الاجتماع كان لها وضعها الخاص، إذ دعا رئيس كازاخستان(نور سلطان نزار ياييف) في الاجتماع إلى بحث الأزمة الأفغانية في إطار منظمة التعاون الاقتصادي، لما لهذه الأزمة من تأثير على المنظمة بسبب الموقع الجغرافي.

وكان الرئيس الأفغاني (برهان الدين رباني) قد أعلن في الاجتماع رغبته في الانفتاح على القوى المعارضة في أفغانستان بهدف إخراج البلاد من المأزق السياسي المعقد بها.

ورغم ذلك فقد تمكنت قمة (عشق أباد) من التركيز في قراراتها على التعاون في مجالات المواصلات والاتصالات والتجارة والطاقة، وما تم في تنفيذ المشروعات الجوية والترانزيت، ومشروع بنك التنمية والتجارة، وشركة التأمين، واتخاذ قرارات بشأن المشروعات الاقتصادية واتفاق التبادل التجاري وتسهيل إصدار التأشيرات التجارية، فضلًا عن إنشاء شركة مشتركة للنقل البحري، كما قام الرؤساء ببحث مشروع التعاون الاستراتيجي بين الدول الأعضاء للسنوات العشر القادمة.[1]

وقد أبرز الاجتماع، أهمية خط السكك الحديد (مشهر، سرخس – تجان) المقرر أن يربط آسيا الوسطى مع موانئ إيران على الخليج العربي وبحر عُمان، بل وكذلك مع أوروبا من خلال تركيا، واعتبروه قوة أفضل الطرق التي ستربط بلدان آسيا الوسطى بأسواق المنطقة والأسواق الأوروبية، إذ أن من شأنه اختصار المسافة التي تفصل غرب آسيا عن شرقها وآسيا عن أوروبا بآلاف الكيلو مترات، كما تقرر البدء بتشغيل شركة الخطوط الجوية المنبثقة عن المنظمة (إيكو – إير) وكذلك اختيار

([1])د. أسعد حيدر: مؤتمر الآسيان والهموم المعقدة لجنوب شرقى آسيا، الحياة، لندن، أغسطس، 2006م، ص 3.

طهران لتكون مقرًا دائمًا للمنظمة، وأن تعقد القمة القادمة للمنظمة في كازاخستان في عام 1997م.[1]

وقد انتهزت إيران فرصة اجتماع القمة لعقد مجموعة من الاتفاقات للتعاون المشترك مع الدول الأعضاء ومنها اتفاقات مع قرغيزيا، وكذلك كازاخستان التي عقدت معها إيران اتفاقًا بتروليًا بمقتضاه تتسلم كميات من البترول الخام الكازاخى عبر موانيها على (بحر قزوين) على الحدود بين الدولتين، إذ تصدر إيران ما يعادل الكمية ذاتها من البترول المكرر عبر موانيها على الخليج العربي مقابل حصولها على فارق، أي تقوم إيران بضخ البترول الكازاخى مع تغيير مسار خطها إلى مصفاة طهران لتكريره واستهلاكه، وفى مقابل ذلك تسلم إيران زبائن كازاخستان ما يعادل القيمة من البترول الإيراني من موانيها على الخليج العربي.[2]

ثالثًا: منظمة بحر قزوين:[3*]

أما منطقة بحر قزوين (بحر الخرز) فهي تضم إيران وروسيا وكلًا من أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، ورغم أن بحر قزوين من البحار المغلقة، إلا أنه يتميز بما يتوافر فيه من بترول، فضلًا عن مخزون الغاز الطبيعي الهائل، ويهدف تكتل هذه المنظمة إلى التنسيق والتعاون بين الدول المطلة على بحر قزوين في استغلال الموارد الطبيعية التي يزخر بها فضلًا عن تنظيم عمليات الملاحة الداخلية فيه.

---

[1]() Steven Speigle & Kenneth Waltz, Conflict in World Politics, N.J., Wintrou Publisher Inc, U.S.A., 1995, p. 40.

[2]()أحمد محمد بهاء الغمرى: الصراع الدولى وأثره على أفغانستان، رسالة ماجستير معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، 2003م، ص 42.

[3](*) بحر قزوين كان المسلمون يملكون نصفه الجنوبي والذى يمتد شرقًا حتى بحر أرال حيث تسود حركة تجارية كبيرة لقربها من الأسواق بسمرقند وبخاري وقربها بعاصمة الري (وكل هذه المدن تبعد ساعتين عن طهران) والثغور الجديدة المتناثرة على ساحل بحر قزوين من أبسكوت، واسترابا في الجنوب الشرقي تصدر الملابس الحريرية وأغطية الرأس وطاقيات للمزيد الاصطخرى، ص 116.

وهناك مجموعة من الملاحظات حول تكتل (بحر قزوين) وبروز إيران فيه:

- أولًا: أن هذا التكتل لا يضم تركيا المنافسة لإيران في المنطقة، على أساس أن تركيا من الناحية الجغرافية ليست من الدول المطلة على البحر.
- ثانيًا: أن التكتل تشترك فيه إيران مع روسيا على قدم المساواة، وقد تضمن إيران بذلك محاولاتها للنفوذ في الجمهوريات الإسلاميّة التي تضم أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، دون معارضة أو غضاضة من روسيا، كما أن الأخيرة يهمها مواصلة علاقاتها مع هذه الجمهوريات إن لم يكن في إطار الكومنولث الروسي ففي غيره من الإطارات والتكتلات.
- ثالثًا: يمكن أن يُسهم في إبعاد الولايات المتحدة من المنطقة لصالحها.
- رابعًا: أنه في الوقت الذي تعتبر فيه روسيا، ومنها دول آسيا الوسطى – كتركمنتسان بحر قزوين، بحراً داخليًا تدعو إلى مراعاة مصالح كل الدول المطلة عليه، فإن بعض الجمهوريات الإسلاميّة الأخرى في المنطقة كأذربيجان – تعتبر هذا البحر بحراً دوليًا وترفض مشاركة الدول الأخرى في أن تقتسم الثروات الموجودة في الجرف القاري[(*)1] القريب من أراضيها.
- خامسًا: أن تميل إيران للتوسع في نشر نفوذها في أذربيجان، لاشك يهمها مواجهة الضغوط الدولية التي فرضت على الأخيرة، والتي أدت إلى إخراج إيران من الكونستيووم [(**)2]الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والذي وكلت إليه مهمة استخراج البترول من الحقول البحرية الثلاثة الضخمة في بحر قزوين لصالح أذربيجان.

---

[1](*) الجرف القاري: وهو الجزء الغربي من بحر قزوين ويوجد في الجزء الغربي من بحر قزوين ثغور ولا يشجع على عقد الصلات التجارية ثم أن القوقاز الأصلية بطرقها الوعرة ومكانتها والسلالات واللغات.

[2](**) الكونستيوم: المختلفة لم تكن ملائمة لشق طريق تجارى، وكان القاقشاق سكان شواطئ بحر قزوين المسلمون من جهة ومع الروم في طريق طريز وتمن جهة أخرى للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- سادسًا: دعت إيران إلى تشكيل هيئة مشتركة بين الدول المطلة على البحر، بهدف تنسيق الاستثمار بصورة منفردة، وبلغت إيران ذلك لروسيا، مع المناداة بضرورة تحويل المنطقة إلى منطقة للسلام والصداقة بين الشعوب المطلة عليه.

وكانت إيران قد عقدت في أبريل 1992م، اتفاقًا في مؤتمر عقد في طهران لتسهيل النقل والشحن البحري بين دول المنطقة، مع تحديد مجموعة من الموانئ المطلة على بحر قزوين لتكون بالقرب من (مضيق هرمز)، والميناءان يعتبران إضافة هامة للمضيق الذي يعتبر المنفذ الطبيعي أمام دول الخليج ويعطي إيران موقعًا استراتيجيًا متميزًا يربط بين الخليج العربي والمحيط الهندي وتستخدمه في تصريف بترولها الذي تنتجه بكميات تصل إلى ثلاثة ملايين برميل يوميًا، ويمر من المضيق البترولي الذي تعتمد عليه احتياجات الدول الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة ذاتها 22% والاتحاد الأوروبي 70% واليابان 90%.

رابعًا: افتتاح طريق الحرير:

في 13 مايو 1996م، افتتحت إيران خط السكة الحديد الذي يربطها بآسيا الوسطي، وقامت مع تركمانستان بتحويل الشبكة التي تربط خطوط السكك الحديدية بهما، بتكلفة 250 مليون دولار، وسبق إن أنفقت إيران بليون دولار خلال عشر سنوات لاستحداث هذا الخط الجديد امتدادًا لخطوط أخرى تقع داخل إيران، وهو يوفر مجموعة من الإمكانات:

1- أن هذا الخط يختصر مسافة الخط السابق الذي يمر عبر طهران بمقدار 900 كم، ويبلغ طول الخط الجديد 165 كيلومترا، ومن شأنه اختصار مدة تسليم البضائع بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط أسبوعًا.

Rasmussen<De orientis commerciocum Russiaet Scandinavia, medio evo Haven, 1825, p.3.

2- أن شبكة خطوط السكك الحديدية، الإيرانية سيصبح لها القدرة عل نقل بضائع تصل إلى 15 مليون طن سنويًا، كما أن من المقدر لطاقة الخط أن تستوعب نقل أكثر من نصف مليون راكب سنويًا تزيد فيما بعد إلى مليون راكب.

3- يربط الخط بين (مشهد) الإيرانية الواقعة شمال شرق إيران عبر تلال مقاطعة خراسان الإيرانية – شبه الصحراوية – بمدينة (سراخس) التي تقع على الحدود بين إيران وتركمانستان، وترتبط هذه المدينة بشبكة سكك حديد بجميع جمهوريات آسيا الوسطى والصين، وأصبح من الممكن من خلال الخط الجديد تمام الربط بين مشهد وطهران عبر شبكة السكك الحديدية التي كانت تشكل (طريق الحرير) القديم[1] عبر جبال (البرز) وصحراء كوير، وقد أصبحت مدينة سرخس تضم مطارًا دوليًا يمكنه استقبال الطائرات الكبيرة كما أقيمت فيها منطقة تجارة حرة عند الحدود.

4- إن الخط يوفر منفذًا عبر إيران إلى البحر الأبيض المتوسط، إذ يتجه إلى الغرب عبر تركيا، ويمكن بافتتاح هذا الخط السفر برًا بالسكك الحديد بين بكين في الصين وباريس في أوروبا عبر طهران بإيران وإسطنبول في تركيا.

5-يوفر الخط منفذًا إلى الخليج العربي عبر إيران حتى يتم استخدام السكك الحديد للوصول إلى ميناء (بندر عباس) الذي يعتبر منفذاً رئيسيًا لإيران على الخليج العربي والمحيط الهندي.

ويمكن إبراز مجموعة من الملاحظات حول التوجه الإيراني بإنشاء الخط الحديدي وافتتاح (طريق الحرير):

---

[1]() كان الحرير ينتج في شمال بلاد فارس وينقل عن طريق بخاري التجاري القديم، وتركزت في زمن مبكر في مرون في القرن العاشر، وطلب للسكان هذه المدينة ببيض دود القز وامتدت هذه الصناعة على طول الحدود الشمالية سرخس لإيران إلى إقليم طبرستان وحاصرتها بامول وجرجان وتنخفض الأراضي بالتدريج حتى تصبح جبالًا لبرز بحر قزوين ويقول الاصطخرى وابن حوقل ان هذه البقاع كانت على عهدهما مركزًا لإنتاج الحرير.

- أولًا: إحياء الدور التاريخي القديم لإيران، خاصة المركز الذي كانت تحتله في المواصلات العالمية، عندما كانت تخترق أراضيها الطرق القديمة الشهيرة مثل طريق اللؤلؤ، وطريق الهند والسند، فضلًا عن " طريق الحرير القديم".[(*1)]
- ثانيًا: تطمح إيران أن تكون قوة اقتصادية إقليمية بوسط آسيا الوسطى معها، سابقة بذلك كل من تركيا وباكستان.
- ثالثًا: إنجاز الخط الجديد قد تم دون اللجوء إلى المساعدات والقروض الخارجية، كما أنه يرتبط بخطوط اقتصادية لتعاون المنطقة، تضم مشروعات بإنشاء شركة طيران جديدة لتجمع إيكو – إيكو إير – ومشروعات خاصة بإنشاء شركة مشتركة للنقل البحري، فضلًا عن شركة لإعادة التأمين، وبنك للتجارة والتنمية، هكذا يتمشى هذا الإنجاز مع معالم وتوجهات النظام العالمي الجديد بإقامة ودعم التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، ويتردد أنها ترى لمواجهة ضعف التجارة بين دول أعضاء منظمة (إيكو) خاصة بالنسبة للجمهوريات الإسلاميّة، بحث إمكانية إلغاء نظام التعريفات التفصيلية واستبداله بنظام للتجارة الحرة.
- رابعًا: يُعد التوجه الإيراني الرد غير المباشر على محاولات عزل إيران على المستوي الدولي والتهوين من العقوبات المفروضة، وإتاحة الفرصة لمزيد من التبادل التجاري بين إيران ودول آسيا الوسطى ودول الشرق الأوسط، كما أنه يدعم الطموحات الإيرانية بإقامة سوق آسيوية مشتركة يكون محورها (خط الحرير) الجديد، وهي تمثل

---

[1](*) طورت صناعة الحرير بنجاح مدينتا مرو ونيسابور واستمر يزاول بنشاط في إقليم كوزستان وفارستان، وفى عهد الملوك الساسانيين، واشتهر هناك أيضًا تستر شستر بأطلسها الذى ينافس أجمل المنتجات القوقازية وطنافسها التي يتم بها كسوة حوائط الكعبة بمكة، واحتفظت مدينة تستر بالمنسوجات الحريرية حتى أواسط القرن الرابع عشر، وللمزيد يمكن الرجوع إلى الاصطخرى ص 59– 73، والإدريسي، الجزء الأول ص 3838، نقلًا عن ف هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ت عز الدين فوده، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م، ص ص 55– 56.

تكتلًا كبيرًا يضم حوالى 320 مليون نسمة وتغطي سبعة ملايين كيلو متر مربع من مساحة الأرض، فضلًا عن أن الخط الجديد يبرز أهمية جديدة لإيران في تجارة الترانزيت.

- خامسًا: بالنسبة لدول آسيا الوسطى، فإن الخط الجديد يفتح الطريق أمامها نحو أسواق المنطقة، خاصة وأن هذه الدول كانت منعزلة عن العالم في الماضي، كما أنه يصلها بالبحار المفتوحة، بالامتداد من (بندر عباس) إلى مياه الخليج العربي وإلى دول منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو)، أي أن الخط من شأنه انفتاح سيبيريا وكازاخستان وآسيا الوسطى على العالم الخارجي، من خلال موانئ إيران على الخليج العرب وموانئ تركيا التي تطل على البحر المتوسط.
- سادسًا: بالنسبة للشرق الأوسط والخليج العربي، فإن الخط الجديد يفتح الأسواق الجديدة أمام تجارة دول الخليج خاصة تجارة دولة الإمارات العربية في دبي مع الجمهوريات الإسلاميّة ودول الكومنولث الروسي، كما أنه يقلل من أسعار السلع التي تصل إلى دول الخليج العربي التي تعتمد على الاستيراد باستثناء البترول ومشتقاته، وقد تأمل إيران أن يخلق الخط مصالح اقتصادية وتجارية جديدة تكون سندًا لتحسين العلاقات على وجه العموم بينها وبين دول الخليج العربي.[1]

ولعل مما شجع إيران على تمويل وافتتاح الخط لتكون معبراً هامًا ورئيسيًا للتجارة، رغم توافر طرق أخرى من خلال الصين وأفغانستان وتركيا وروسيا، هو أن لديها ميزة اختصار المسافات وطول الحدود البرية والبحرية، فضلًا عن خطوط الملاحة البحرية المساعدة (بحر قزوين) في ناحية الشمال، والخليج العربي والمحيط الهندي في كل ناحية من الغرب وناحية الجنوب، وقد يفرض الواقع الجغرافي على دول آسيا الوسطى والقوقاز أن يكون انفتاحهما على الأسواق من خلال المعبر الإيراني، وكذلك الشأن

[1]() Martin, S. Indyk, Tamara Cofman: Back to Blancing in The Middle East Opportunity 0, February 2, 2009.

بالنسبة لدول العالم الأخرى التي ترغب في التوسع في التبادل التجاري مع هذه المنطقة، وقد لا يؤثر الطريق الجديد بدرجة كبيرة على حركة نقل البضائع بين الشرق الأقصى وأوروبا عبر قناة السويس الجديدة والموانئ المصرية التي يتطلب الأمر تحديثها.

خامسًا: التجمع الثقافي الفارسي:

يتضح من أن التكتلات والتجمعات السابقة أن الطابع الغالب اقتصادي ويعتبر ذلك في حد ذاته تحولًا هامًا في التوجهات الإيرانية، إذ كان السائد منذ استقلال الجمهوريات الإسلاميّة في آسيا الوسطى أن إيران كانت تريد تصدير الأصولية والثورة الإسلاميّة إلى هذه الجمهوريات.

ومن هنا ولتحقيق هذا رأت التركيز في المجال الاقتصادي، وأيدت رغبتها في إقامة علاقات اقتصادية معها وتحقيق الأمن والاستقرار على الحدود الإيرانية معها، ورددت أنها وسعت علاقاتها في الوقت نفسه مع الجمهوريات غير الإسلاميّة – السوفيتية السابقة – بنفس السرعة التي فعلت بها ذلك مع الجمهوريات الإسلاميّة، والمثل على ذلك أنها عقدت صفقات قيمتها مليار دولار مع (أوكرانيا) في مجالات البترول والغاز.[1]

ويمكن القول بصفة عامة بأن الجمهوريات الإسلاميّة السابقة سابقًا –ليس على ما يبدو مهيئة للمد الأصولي من إيران– إذ أن عدد سكانها من أصل السُنة، كما أنها بلاد علمانية إلى حد كبير، وهناك تتوافر أقلية شيعية وهي على مذهب (الشيعة الإسماعيلية) التي تختلف عن الشيعة (الاثنية عشرية) السائدة في إيران، هذا فضلًا عن أن تركيا من الناحية ترى أن غالبية سكان هذه الجمهوريات ترتبط بها، باعتبار أنهم يأتون من أصول تركية.

([1])د. سامح راشد: السياسة الخارجية الإيرانية فى عهد نجاد .. حدود التغيير، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 162، القاهرة، 2005م، ص 63.

وقد سارعت إيران بالاعتراف باستقلالها وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها ومدها بالكثير من المساعدات، إلا أن السنوات التي مضت قبل الاستقلال، قد أفرزت معالم جديدة لديها، في ضوء معادلة كبيرة تربط بين مجموعة من العناصر، منها الحاجة لتحقيق المصالح الاقتصادية في إطار من إقبال مختلف القوى الأخرى مع إيران على التنافس عليها، ومنها مراعاة موقف الولايات المتحدة بعد توليها أحادية قطبية[*1]، فضلًا عن بروز بعض الاتجاهات الفكرية المتباينة التي أفرزها الخروج من إطار الحكم الشيوعي وسيادة أيديولوجيته وتأثيرها على المجتمع الإسلامي في هذه الدول فقد لوحظ أن كازاخستان وقفت أمام هذه المحاولات وفضلت علاقات الود مع روسيا.

كما اتجهت أوزبكستان للتحالف مع تركيا العلمانية، فضلًا عن الولايات المتحدة وإسرائيل التي أقامت معها العلاقات الدبلوماسية واستضافت كبار المسئولين فيها.

وهناك كذلك أذربيجان الذي قضى دستورها الذي تم الاستفتاء عليه في أكتوبر 1995م بفصل الدين عن الدولة، على الطريقة الغربية، وعارضت سعي إيران لكى تعلن نفسها جمهورية إسلامية على أساس المذهب الشيعي حسب غالبية السكان، كما توجهت لتعزيز علاقاتها الولايات المتحدة وإسرائيل التي أقامت معها العلاقات الدبلوماسية وتطلعت للحصول عل المساعدات الاقتصادية بل والعسكرية منها، فضلًا عما تردد في العام 1995م عن ضلوع إيران في محاولات انقلاب في أذربيجان.

على أية حال فقد اكتفت إيران بإقامة "منظمة اللغة الفارسية" مع طاجيكستان والمجاهدين الأفغان، بهدف تحقيق التقارب بين الدول المتحدثة باللغة الفارسية، كذلك فقد حاولت تركيا على الجانب الأخر تشكيل تجمع للدول الناطقة باللغة التركية في دول آسيا الوسطى، وتمت اجتماعات متتالية[*2] لهذا الغرض، وداعبت تركيا الآمال بإقامة منظمة على هذا الأساس، أبرزت أن سياستها ستكون سلمية وهدفها تدعيم

---

[1] (*) أحادية قطبية.

[2] (*) تم عقد اجتماع في اسطنبول في نهاية عام 1994م .

الصداقة والتعاون، بين شعوب المنطقة، ولكن هذا التحرك على ما يبدو لم يكلل بالنجاح، وهو يضاف إلى سلسلة الآمال التركية بتحقيق سوق مشتركة أو كومنولث إسلامي بقيادتها.[1]

سادسًا: إيران والموقف الروسي:

تولي إيران في أنشطتها وتحركاتها في المنطقة اهتمامًا خاصًا بموقف روسيا، وتوجهاتها، وهناك مجموعة من الاعتبارات التي تبرز الموقف الروسي من التطورات الخاصة بإقامة التكتلات والتجمعات الاقتصادية في المنطقة:[2*]

- أولًا: من الواضح أن روسيا تسعي لإقامة تكتل اقتصادي مع إيران في المنطقة التي تضم دول آسيا الوسطى ولعلها تعتبر أن تركيا- وليست إيران- هي القوة المنافسة لها، ويتلاقى التوجه الروسي مع الاحتياجات الإيرانية بإيجاد حليف لها والخروج من العزلة المفروضة عليها، خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.
- ثانيًا: إنه في ظل التحولات الدولية والإقليمية وبروز روسيا، فقد لاحظت الأخيرة اشتداد التنافس وتزايد القوى الاقتصادية حولها بين منافسيها الصين وتركيا، مما يشجع تواجدها نحو إيران في الجنوب، خاصة أن روسيا كانت تطمع في فتح الأسواق الدولية الغربية أمام منتجاتها، ولكنها لاحظت ضعف قبول منتجاتها في هذه الأسواق.
- ثالثًا: تسعى روسيا للحصول على المنافع الاقتصادية التي يحققها التوجه نحو

---

[1]() Miron Rezun, (Editor), Iran At the Crossroads Global Relations in a Turbulent Decade, (Oxford: westviw Press, 2009), p. 16.

[2](**) تتحدث أقدم الأخبار التاريخية الروسية عن الطريق من القسطنطينية إلى بحر البلطيق بصعود مجرى نهر الدنيير ثم يصل إلى بحر البلطيق عن طريق نهر نيفا تمر معظم هذه الطرق بقنوات مائية صالحة للملاحة وتمر بأكبر مدينتين في روسيا (كييف ونوفنجورود) للمزيد يمكن الرجوع إلى:

Hunik, Die Berufung der schwedischen rodsen, I1, p.329.

إيران وإقامة تحالف اقتصادي معها، حتى ولو كان في ذلك ما يُعد دعمًا لإيران من الناحية السياسية، مادام هذا التحالف يحقق لها توسيع رقعة نفوذها في المنطقة، فضلًا عن المكسب الاقتصادي، ولعل روسيا تعتبر إيران سوقًا هامة لمنتجاتها التي ترغب في تسويقها في الأسواق.[1]

- رابعًا: في أواخر عام 1995م تم اتفاق روسيا وإيران، على التعاون في المجالات العسكرية والبترولية على مدار عشر سنوات، فضلًا عن الاتفاق عن إنشاء شركات مشتركة في مجال التنقيب عن البترول وإنتاجه، وكذلك التعاون في مجالات الزراعة وبناء السدود والنقل، بالإضافة إلى الاتفاق على سداد الديون الإيرانية المستحقة لروسيا سببًا في فتور العلاقات بين البلدين، حتى تم في ديسمبر 1995م على سداد إيران لديونها على دفعتين، أولاهما قيمتها 150 مليون دولار، والثاني بالبترول بما يوازي ما قيمته 230 مليون دولار بل لقد وفق مؤخرًا على رد إيران للديون كاملة بحلول عام 1999م بمعدل 250 مليون دولار، خاصة وأن هذه الديون بعد أن كانت في حدود 500 مليون دولار ارتفعت إلى 1.2 مليار دولار نتيجة ما وقع من اتفاقيات إلى جانب العقد الخاص ببناء محطة (بوشهر).
- خامسًا: في أول ديسمبر 1995م أعلنت الدول عن استئناف العمل بالخط البحري التجاري في (بحر قزوين) وهو الخط الذي سبق له التوقف عن العمل قرابة فترة طويلة، بأن تقدم إحدى السفن الإيرانية بشحن كمية من الورق تصل إلى ألف طن من ميناء (إستراخان[2*]) الروسي، وإبحارها إلى ميناء (بندر أنزلى.([3**])
- سادسًا: إن استمرار روسيا في حرب الشيشان الباهظة التكاليف قد يكون من دوافعها الصالح الروسي في السيطرة على منطقة (الشيشان) لأسباب جغرافية

([1])د. أمانى محمود فهمى: تطور العلاقات السوفيتية – الإيرانية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 144، القاهرة، 2001م، ص ص 78 – 79.

[2](*) ميناء استراخان الروسي.

[3](**) ميناء بندر انزلى على بحر قزوين.

واقتصادية، على أساس استحداث خط أنابيب البترول الذي يربط بين حقول بترول (بحر قزوين) مع أوروبا ويمر عبر هذه المنطقة، غير أنه أمكن بعد ذلك حسبما تردد استخدام خطين بديلين بمعرفة شركات عالمية لتصدير بترول البحر إلى أوروبا:

- أولهما: يمر عبر جمهوريتي أذربيجان وجورجيا.
- الثاني: يمر عبر تركيا، وكان قد سمح للإنتاج الأول من (بحر قزوين) بالمرور في خطين من الأنابيب أحدهما عبر منطقة (الشيشان) بحث يصل إلى ميناء (نوفو روسيك) والثاني عبر جورجيا وتحتاج إقامة هذا الخط الثاني إلى تكاليف تبلغ خمسة أضعاف تكاليف إصلاح خط الأنابيب الروسي.

- سابعًا: إن روسيا وإيران تسعيان إلى تقاسم الثروات البترولية في (بحر قزوين) وفتح أسواق لصادراتها، وقد أعلنت الدولتان في 30 أكتوبر 1995م في طهران، عن المعارضة لأى تحرك من جانب واحد من ناحية الدول المطلة على البحر، بالنسبة للتنقيب عن ثرواته أو استغلالها، ووضح أن الدولتين تعارضان على وجه الخصوص أي تواجد قوى للمصالح الغربية، وخاصة منها الأمريكية في المنطقة.
- ثامنًا: عارضت الدولتان من أجل ذلك، ما قام به (الكسونسريتوم[*1]) الدولي الذي تسيطر عليه الشركات الأمريكية والفرنسية من مشروع عقد وقع من أذربيجان بقيمة 7.5 بليون دولار، تحت ضغط الولايات المتحدة بعد سحب مشروع من إيران، وكانت بريطانيا عن طريق شركة (بريتش بتروليوم) – بي بي– قد تعاقدت للحصول على ما قيمته ثمانية بلايين دولار من البترول الذي يستخرج من الجزء المقابل لأذربيجان ضمن ما وقعه (الكرنسويتوم) عام 1994م.[2]

---

[1] (*) الكونسريتوم.

[2] () Shireen T. Hunter, Iran Between the Gold and the Caspian Basin: Strategic and Economic Implications, (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, The Emirates Occasional Papers Volume, 20, 2000 p. 81.

- تاسعًا: إنه بالإضافة إلى رغبة روسيا في توسيع نطاق التعاون مع إيران، فهي ترى كذلك أهمية لتعزيز تعاونها مع إيران في المجال العسكري، وهناك مشروع لإنتاج الطائرات (اليوش 14)، وتردد أن روسيا ترغب في زيادة مبيعات الأسلحة لإيران خلال السنوات العشر القادمة بما تصل قيمته إلى أكثر من أربعة مليارات من الدولارات، وبدأت خلال عام 1994م بتصدير معدات وأجهزة تصل قيمتها إلى 437 مليون دولار، وتستند روسيا إلى التزامها بتنفيذ الصفقات التي كانت إيران قد عقدتها مع الاتحاد السوفيتي(السابق) والتي تضم طائرات ودبابات ومعدات أخرى بالإضافة إلى التعاون في المجال النووي للأغراض السلمية.
- عاشرًا: إن هذا التعاون الأخير يرتبط بما أثير حول العقد الذي وقعته روسيا مع إيران، والذي تَحصل بموجبه الأخيرة على ما قيمته 780 مليون دولار، لتزويد محطة (بوشهر) في جنوب إيران بمفاعل قدرته ألف ميجا وات، وتم ذلك رغم احتجاجات الولايات المتحدة التي رأت أن هذا التحرك من شانه تمكين إيران من استخدام التكنولوجيا الروسية المقدمة لها في صناعة أسلحة نووية، ورغم أن روسيا لا ترغب في بروز قوة نووية إيرانية على حدودها، إلا أنها ترى أن تعاونها مع إيران في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأن هذا التعاون سوف يتم تحت الإشراف الدولي.[1]

وهنا أبرزت روسيا رغبتها في إتمام صفقتها مع إيران لإقامة المحطة.

([1])ميشال يمين: العلاقات الروسية – الإيرانية .. مشاكل وتطلعات، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 114، ربيع 2004، ص 71.

الفصل الأول

منطلقات ومحددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول آسيا الوسطى

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية الثابتة تجاه دول آسيا الوسطى

المبحث الثانى: محددات السياسة الخارجية الإيرانية المتغيرة تجاه دول آسيا الوسطى

المبحث الأول

محددات السياسة الخارجية الإيرانية الثابتة تجاه دول آسيا الوسطى

المبحث الأول
محددات السياسة الخارجية الإيرانية الثابتة تجاه دول آسيا الوسطى

لا تتشكل السياسة الإيرانية تجاه دول آسيا الوسطى في فراغ، وإنما في بيئة داخلية وخارجية متأثر بالعديد من المحددات الداخلية والإقليمية والدولية كما تتأثر السياسة الخارجية الإيرانية بمجموعه من الأبعاد الداخلية، والتي تؤثر سلباً وإيجابًا على السياسة الخارجية سواء أكان مباشرًا أو غير مباشر، وتتعدد هذه المحددات وتتشابك وعلى أساسها تحدد الدولة هدفها واستراتيجيتها.

كما ترتبط العلاقات الدولية لأي دولة بالمحددات لها ويأتي ارتباطها انعكاسًا للمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية التي تهدف لتحقيقها من خلال علاماتها الخارجية وتتمثل هذه المحددات في الحالة موضوع الدراسة في الموقع الجغرافي، والرصد التاريخي، ناهيك عن طبيعة نظام الحكم ونوع الحكومة والقدرات أو الإمكانات المؤسساتية ودرجة الاستقرار الداخلي ومدى تأثير العامل الاقتصادي والمشروع الثقافي أو الأيديولوجي والقدرات العسكرية وغيرها من العوامل وذلك للوقوف على مدى تأثيرها في تحديد السياسة المتبعة من قبل كل طرف تجاه الآخر.

ويسعى هذا المبحث إلى تحليل تلك المحددات السياسية الخارجية الثانية تجاه دول آسيا الوسطى وذلك على النحو التالي:

أولًا: المحددات الجغرافية والتاريخية:

1- المحدد الجغرافي:

يعتبر المحدد الجغرافي من أهم المحددات اللازمة لفهم طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول آسيا الوسطى، لأن العلاقات بين الدول المتجاورة هي أكثر تفاعلًا من الدول التي تقع خارج النظام الإقليمي.

كما تستند العلاقات بين الدولتين في هذا الإطار على عناصر غير متغيرة نسبيًا في المحددات الجغرافية وعمقها التاريخي[1]، والتي بدورها تؤثر في صياغة مساحة التصالح والتفاهم ورسم مساحة التباعد كذلك وهو ما سوف نتناوله من خلال تأثير المحددين الجغرافي والتاريخي على العلاقات الإيرانية ودول وسط آسيا.

1- أهميه الموقع الجغرافي الإيراني:

تلعب الجغرافيا دورًا هامًا في رسم وتخطيط السياسة الخارجية وتوجهات صانعي القرار السياسي ويتفاوت حجم هذا الدور تبعًا للمعطيات الجغرافية ومدى قوة تأثيرها على إدراك صانعي القرار السياسي [2]إذ سيتم إسقاط هذه الرؤية على إيران للوقوف على دور موقعها الجغرافي في رسم سياستها وتوجهاتها في العلاقات الدولية بالإضافة إلى تأثير هذا الموقع على سياسات دول وسط آسيا واتجاهها.

2- عناصر القوة الجغرافية لإيران:

تتمتع إيران بموقع جغرافي مهم، إذ أنها تمثل حلقة الوصل بين الشرق والغرب وتعتبر ممرًا طبيعيًا للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط ولذلك أطلق عليها مفتاح الشرق[3] وتبرز أهميه سواحلها المطلة على خليج عمان وبحر العرب لما يتمتع به هذان المسطحان المائيان من مزايا استراتيجية في ربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي في نظرية القوه البحرية لألفريد ماهان[4] كما تقع

([1])محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، 2013 ، ص 133.

([2])عليان محمود عليان، العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين – ألمانيا، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية 2017 ، ص 72.

([3]) انظر الملحق رقم 1.

([4])فخرى هاشم خلف الناهى، العلاقات المكانية المتبادلة بين الخليج العربي وساحل ايران المطل عليه، دكتوراة غير منشورة، جامعه البصرة، كلية الآداب، 1999، ص 150.

في قوس الأزمات الذي يشمل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وفقًا لرؤية بريجنسكى إذ وصفها بالمحور الجيوبوليتكى، في إطار منطقتها، ويعنى بالموقع الجيوبوليتكى الإيراني اندماج عنصري السياسة والجغرافيا في بوتقة واحدة تستفيد منها السياسة الخارجية الإيرانية في إطارها الإقليمي والدولي إذ يؤثر في فاعليتها السياسية على الصعيد الإقليمي وفيما يلى أهم عناصر القوة الجغرافية لإيران.

3- شساعة المساحة:

تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا بين خطى 35 شمالًا و 49 شرقًا وتبلغ مساحتها 1,648,000 كم^2 مما يجعلها تحتل المرتبة السادسة عالميًا وتصنف ضمن الدول الكبيرة جدًا حسب تصنيف نورمن باوندز[1] وهي أكبر الدول بالمقارنة بدول الجوار الجغرافي وتمدد فلكيًا بين خطي الطول 63,44 شرق غرينتش وخطي العرض 40.29 شمالًا مما جعل أغلب أراضيها تقع ضمن المنطقة المدارية المعتدلة التي تتميز بتنوع الأقاليم المناخية والغطاء النباتي.

وترتفع الهضبة الإيرانية عن سطح البحر ما بين 1000 و 1500م تحيط بها سلسلة جبال زاجروس التي كانت عائقًا طبيعيًا لحدود الدولة الإيرانية والتي تحدد مكونه مجموعة من الوديان والسهول والهضبة تقع في شمال غربي إيران وتمتد داخل حدود تركيا وفى القوقاز[2] ولإيران خاصية مميزة؛ إذ الموقع الجغرافي الممتد مع حدود مشتركة بينها وبين الاتحاد السوفيتي سابقًا، كما توجد إيران ضمن كيان جغرافي كبير تحكمه سلطة مركزية واحدة وهي خاصية قديمة إلى حد بعيد منذ أسرة الصفويين بين من عام 1501.

---

[1]() تصنيف عالمي يقسم الدول حسب مساحتها للمزيد انظر " no man JG , pounds . 35.political geography " new york , megrim hill books , 1972, p

[2]()محمد الجابري، موسوعة دول العالم حقائق وأرقام، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط1 ، 2000، ص 83.

وعن الموقع البحري يبلغ طول سواحل إيران البحرية نحو 2640 كم، وهي تشكل ما نسبته 34.2% من مجموع طول حدودها الكلية البالغة 7705 كم، ولاسيما وأن طول الحدود البحرية يبلغ نحو 5065 كم.[1]

وتعتبر إيران دوله شبه مغلقة [2] أساسًا في اتصالاتها بالخارج على إطلالتها الخليجية جنوبًا إذ توجد أهم حقول إنتاج للنفط في العالم، وتتميز الأهمية البحرية لإيران بإشرافها على مضيق هرمز الممر المائي الوحيد المؤدي إلى خارج الخليج يمكنها أن تتحكم في إمدادات الطاقة في العالم وتزداد المخاوف العربية من احتمال استخدام إيران لموقعها الجغرافي المهم في المنطقة للتلويح بسلاح النفط وإغلاق المضيق في حاله وجود حرب أوروبية مع إيران إذ يمر يوميًا عبر هذا المضيق أكثر من 40% من نفط العالم بمعدل 200–300 ناقلة يوميًا، أما شمالًا فتطل إيران على بحر قزوين الغني بالنفط والغاز وهو ما جعلها تستفيد من موارده، إذ تمتلك إيران شبكة من الطرق والموانئ على طول الساحل الجنوبي لتكون حلقة وصل لبقية الدول التي ليس لها منافذ بحرية خاصة أن جميع دول آسيا الوسطى والقوقاز دول مغلقة تمر طرقها الاقتصادية عبر إيران.

4- الجوار الإيراني:

تعد إيران ثاني دولة من حيث عدد البلدان المجاورة التي تحدها بعد روسيا إذ تجاور سبعة دول (العراق وتركيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمانستان وأفغانستان وباكستان) بالإضافة إلى حدودها مع الدول والبلدان المطلة على البحر الأحمر بحر قزوين الذي يجعلها ذات موقع جيوبوليتيكى متميز ما يفسر تبنيها لسياسة خارجية

([1])إياد علي والى: "الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي، مجله القادسية للعلوم الإنسانية، العدد 16، 2008، كليه الآداب، العراق، ص 346.

([2])عبد السلام فهمى، البرنامج النووي الإيراني والطريق الصعب، القاهرة، د.ن، 1995، ص 6.

معقدة، فقد اتسمت علاقاتها مع دول الجوار بعدم الاستقرار والتوتر المستمر وحتى الصراع العسكري في بعض الأحيان.

تمتد حدود إيران برا مع العراق 1280 كم وغربًا تبلغ 936 كم مع أفغانستان ومثله 939 كم مع باكستان التي تملك السلاح النووي، أما من جهة الشمال موطن الدراسة فتتميز الحدود الإيرانية مع أرمينيا وأذربيجان بالتداخل الإثني والعرقي[1] إذ تسعى إيران إلى تامين ظهيرها الجيوبوليتيكى من خلال تعزيز علاقاتها مع هذه الدول، وبالانتقال إلى الشمال الغربي، تبلغ 499 كم على الحدود مع تركيا والتي تربطها علاقات قوية مع الولايات المتحدة، وهو ما يجعل هذا الجوار الجغرافي يملي عليها ضرورة توفير متطلبات الأمن والقوه اللازمة لحماية مجالاتها الحيوية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن إيران على مستوى الفرص تعتبر مفتاح الشرق الأوسط وتحتل مكانًا مهمًا عن طريق الحرير، وهي ملتقى لتبادل السلع والبضائع بين شرق القارة الآسيوية وغربها وبين شمال الشرق الأوسط ومركز دول آسيا الوسطى وما وراء القوقاز حتى وصفت قوتها الجغرافية بسلطان الجغرافيا في الشرق الأوسط في المقابل يعتبر جوارها غير مريح من كل الجهات إذ يثير لديها القلق على أنها ومصالحها بسبب تاريخها الصراعي مع معظم جيرانها كما تخشى في الوقت نفسه من تطويق القوات الأجنبية المنتشرة عبر هذا الجوار ولا شك أن هذا الجوار المعقد والمضطرب يتطلب سياسات معقدة ومتفاوتة ومختلفة في الشدة والليونة، وإذا كان الموقع الجغرافي لإيران المختلفة التي تنفتح عليه إيران أو تتصادم معه فإن الخلفية التاريخية والسياسية والإيدلوجية وباقي المقومات الأخرى تبقى محركًا لأهدافها.

أهميه الموقع الجغرافي الإيراني بالنسبة لدول وسط آسيا:

([1])عمر كامل حسن ، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015، ص 131.

لقد مثَّل الموقع الإيراني هدفًا استراتيجيًا دائمًا ومستمرًا بالنسبة لدول آسيا الوسطى نظرًا لأهميته فقد كانت بمثابة دولة عازلة ضد الاتحاد السوفيتي والمد الشيوعي [1] ومركزًا للمراقبة والرصد لما يدور داخل الاتحاد السوفيتي وحلفائه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فكانت إيران تمثل أحد الدعائم الصلبة الأمريكية في المنطقة وحليفها الاستراتيجي من أجل منع الاتحاد السوفيتي من كسر حصاره الجغرافي الطبيعي خاصة وأن واقعه البحري، الذي يطل على بحار غير صالحة (جليد) أو مغلفة يجعله دائمًا بحاجة إلى التقرب من المياه الدافئة في تحدٍ لسمات الحركة الاستراتيجية[2] من خلال المنفذ الوحيد المتمثل في إيران التي تجاوره لفك عزلته عن المحيط الهندي والخليج العربي.

وإزاء تلك المعطيات عملت إيران على منع وصول أي فئة يسارية موالية للاتحاد السوفيتي إلى السلطة في إيران، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تخرج أهمية إيران عن حساباتها، إذ أخذت تجرى تعديلات جذرية في الوضع الجيوبولتيكى في آسيا الوسطى، تمثلت في التدخل المباشر في منطقه بحر قزوين الغنية بالنفط، من خلال إنشاء منظومة ممرات أوروبية أسيوية بين تركيا وأذربيجان وكازخستان وجورجيا بغية تحقيق العزل الجيوسياسي لإيران التي شرعت في التقارب مع روسيا لمواجهه التطويق الأجنبي.

وعلى ضوء ما تقدم يتضح أن لإيران موقعًا استراتيجيًا بالغ الأهمية عبر التاريخ وهو ما تؤكده رؤية قيلت منذ نهاية القرن التاسع عشر، مفادها أن الموقع الجغرافي

---

1 (Kenneth katzman: "eran: us: concorns and policy responses" congressional research service (CRS) October 1, 2014, P. 2.

2() مجيد حميد شهاب، جيوبو لتبك بحر قزوين، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد 59، 2002، ص 408-409.

هو ما يحقق بذاته قيمة سياسية[1] فضلًا عن ثروتها النفطية ووقوعها بين منطقتين غنيتين بالنفط: (الخليج العربي وبحر قزوين) وهو ما يجعلها قادرة على لعب دور إقليمي مهم في المنطقة يصعب تجاهله، ومحل اهتمام أطراف أخرى عملت من أجل عزلها جيو سياسيًا، فإذا كان الحصار الذي فرضته عليها وما نتج عنه من تضييق لنمو الدولة على كافة الأصعدة يشكل أثر على حضورها الإقليمي، إلا أن استمرارها في تسجيل مكاسب في عدة ميادين جعل بمقدورها على الأقل أن تعرقل أي مشروع لا تشعر معه بالاطمئنان على مصالحها وأمنها واستقرار نظامها.

المحددات التاريخية:

1- تأثير الإرث الفارسي على السياسة الخارجية لإيران:

تُعد إيران جزءًا مهمًا من حضارة الشرق الأوسط والوريثة الشرعية للإمبراطورية الفارسية التي امتدد حدودها إلى شرق العالم وغربه هذا التاريخ الذي تمازج بين أسطورة التفوق والتوسع تأسيسًا على العصبية الفارسية والاعتماد على القوة لحماية النفس[2] جعل وحدة أراضيها والاهتمام بالاستقلال والسعى للتقدم والتطور يشكل الخصوصيات المهمة للدولة الإيرانية فقد كانت الحضارة الفارسية تبعث في نفوس شعوبها روح الوعي والتحدي وهدم القبول بوجود قوى مخالفة لها تسعى لتدمير منظومتها الحضارية، وهو ما ساهم في أن تحافظ إيران طول التاريخ حتى الآن على استقلالها.

إن استقلال إيران لإرثها التاريخي وحضاراتها القديمة جعلها ترى نفسها على الدوام الأحق بالريادة والهيمنة الإقليمية بما يمكنها من استرجاع مجدها القديم عبر التوسع

([1])عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2015، ص 43.

([2])نبيل على العتوم: إيران إمبراطورية الشيعة الموعودة، السعودية دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، ص 58.

لبناء مجالها الحيوي.

ويبدوا أن سياسة المكانة مدفوعة بغايات لا تبتعد عما كان أفلاطون قد اصطلح عليها "الثموس thimos[1] وهو الجانب من الشخصية البشرية الذي يدفعها لتحقيق ذاتها وانتزاع اعتراف الآخرين، وهذا الجانب من الشخصية البشرية الذي يدفعها لتحقيق ذاتها وانتزاع اعتراف الآخرين بها[2] لعبت إيران في عصر الحضارات القديمة أدوارًا مختلفة وتوسعت على حساب الدول المجاورة ووصلت جيوشها إلى مصر الفرعونية واحتلتها مرتين، ومن الناحية الجيوسياسية تعتبر إيران دولة خليجية تمتد على طول الساحل الشرقي للخليج وتسمي الخليج الفارسي وهي التسمية التي أطلقها بعض الغزاة والرحالة قيل أن تتمسك بها إيران التي تظل اسمها فارس حتى عام 1936م[3] فإيران بحكم موقعها الجغرافي الملاصق لدولة آسيا الوسطى تربطها تلك المنطقة علاقات تضرب جذورها في أعماق التاريخ فمنطقة بحر قزوين مجال حيوي للسياحة الفارسية منذ القدم بأوضاع عديدة. فالوضع الجغرافي مثلًا له أثر في العلاقة بين الهضبة الإيرانية ومنطقة ودول وسط آسيا التي تطل على الهضبة الإيرانية كثيرًا ما غزت السهول الغنية في آسيا الوسطى وهو ما فعله الساسانيون قبل الإسلام

([1])الثموس: هي كلمة إغريقية الأصل تقيد مركز الانفعالات والتقلب والرغبة وقد ترجمت هذه الكلمة بالروح أحيانًا والنفس أحيانًا أخرى حيث تؤخذ في جمهورية أفلاطون معنى القلب الشجاع ويؤكد فوكو ياما أن هذه الصفات تشير إلى الإنسان الذى يشعر بالحاجة إلى إسباغ قيمة الأشياء والرغبة في الاعتراف، الجانب السياسي لشخصية الإنسان لأنها تدافع الناس إلى الحاجة إلى تأكيد =
= انفسهم في مواجهة الآخر، انظر يحيى سعيد قاعود: أطروحات فوكو ياما وهنتغتون والنظام العالمي الجديد "دراسة مقارنة" مجلة البيان الرياض، 2015، ص 125.

([2])فراس عباس هاشم: النفوذ المتعاظم: إيران وأعداء التفكير الاستراتيجي جبال الصعود الإقليمي مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

([3]) عبدالله الأشعل: ايران والخليج رؤية للمستقبل المنظور وأبعاده الاستراتيجية مختارات إيرانية العدد 86 سبتمبر 2007، ص 19.

والبوهيون والسلاجقة والمغول والصفويون بعد الإسلام وظلت دول آسيا الوسطى بحاجة للحصول على المعادن والخشب والحجارة فانطلقوا نحو الهضبة الإيرانية بحثًا عن هذه الموارد عن طريق التجارة أكثر ربحًا، وعرف دول آسيا الوسطى بوصفه ممرًا تجاريًا وطريقًا للمواصلات في العالم القديم، ولذا توجهت أنظار الفرس للسيطرة على تلك المنطقة فتمت السيطرة على بابل على يد الفرس اللخمينيين عام 538 قبل الميلاد وظلت السيطرة الفارسية على المنطقة حتى سقوطها على يد الإسكندر المقدوني، وسادت البلاد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي إلا أن أردشير بن بابك (224 – 240م) استطاع إعادة الاستقرار إلى البلاد مرة أخرى ووحد أقسامها وأقام الدولة الساسانية.

وكما أعاد أردشير الروح لدولة الفرس وواصل مسيرة أسلافه من حكام فارس لغزو المنطقة والسيطرة عليها حتى لا تمثل تهديدًا لإمبراطوريته واستطاع بناء أسطوله البحري وواصل سابور الثاني (309 – 379م) إنشاء وحدات إدارية واقتصادية ومراكز حربية.

وعندما جاء الإسلام إلى بلاد فارس كانت الديانة الزرادشتية هي المسيطرة على سكان البلاد وبدأ الإسلام ينتشر في المناطق الحضارية أولًا في أصفهان ومرو وبلخ ثم ما لبث أن انتقل ليشمل المناطق الريفية نتيجة جهود الدعاة المسلمين وشملت بلاد فارس الدين الجديد، كما شهدت المنطقة العربية ميلاد الدعوة وتوحدت منطقة بلاد فارس تحت راية الدين الإسلامي بل إن الخلفاء العباسيين قد استعانوا بعناصر فارسية لتولى مناصب الوزراء والمشاركة في السلطة والإدارة والجيش، وهذا السبب ذاته الذي أدى إلى سقوط الدولة العباسية نتيجة الثورات التي قام بها الفرس بعد أن انفكت عُرى التعاون بين الفرس والعباسيين.

بدأ الفرس بتحقيق نوع من الاستقلال عن الخلافة الإسلاميّة فتولت الإمارات الطاهرية والسامانية والصفارية في إيران ثم قامت الدولة البويهية (334 – 447هـ) لتحقيق أول سيطرة فعلية على أمور السلطة داخل إيران منفذ الفتح الاسلامي، وأعقب

البويهيين دولة الغزويين (566 – 581هـ) فالسلاجقة (629 – 640هـ) حتى سقوطها على يد المغول ثم قامت دولة التيموريين (711 – 912هـ) ثم أعاد الصفويون بناء الأمة الإيرانية عام 1501م استقلالًا عن الخلافة العثمانية وبدأت حملة جديدة من السياسات التوسعية الإيرانية تجاه دول وسط آسيا خصوصًا مع بدايات عهد نادر شاه (1732 – 1779 م) الذي استطاع بناء قوة إيرانية حاول بواسطتها فرض نفوذه على البصرة ثم واصل كريم خان (1757–1779 م).

ورغم أنه غالبًا ما يشار إلى الثورة الإسلاميّة عام 1979 م بقيادة آية الله بروح الله الخميني باعتبارها بداية هذه النظرة الإمبريالية إلى العالم إلا أن طموحات الهيمنة الإيرانية تعود في الواقع في عهد الأسرة الصفوية من ق 16 فقد سعى الصفويون إلى النأي بأنفسهم عن الإمبراطورية العثمانية السنية القوية وأعادوا ترتيب إيران لكى تصبح قوة شيعية رسميًا عام 1502م وفى القرون التي تلت ذلك وسعت إيران سيطرتها على أفغانستان والعراق وجنوب القوقاز[1] ومن الجدير ذكره النزعة التوسعية الفارسية في العهد الصفوي وما تلاه من عهود كان لها ما يبررها فقد كانت اقتصاديات الهضبة الإيرانية تدفع الفرس الإيرانيين إلى العمل على الاستحواذ على سهل العراق الخصيب لاستكمال حاجاتها الزراعية وسوقًا جديدًا لتسويق المنتجات الفارسية.

والمؤسس الأول لتلك الدولة هو الشاه إسماعيل الصفوي الذي انتصر في معركة حاسمة على قبائل (أصحاب الخراف البيض) 1500م وتولى الحكم في تبريز، وقد وصل نفوذه إلى كل من العراق وفارس وكرمان وهمذان وخراسان ولقد بسط حكامها نفوذهم على مدى التاريخ شرقي الهضبة الإيرانية وأسسوا إمبراطورية كبيرة جعلت

([1])سونر جاغايتاى وجيمس جيفرى ومهدى خليجي: إيران لن تتخلى عن ثورتها، معهد واشنطن للدراسات الشرق الأدنى، أبريل 2015، دونالد ولبر، مرجع سابق، ص 86

لإيران الأثر الكبير في الصدام مع الدولة العثمانية التي استطاعت أن توقف المد الصفوي.

وحاولت السياسة الفارسية أثناء تنازعها مع الدولة العثمانية تحويل التجارة وإغلاق طريق البصرة – حلب وتحويل التجارة عبر بلاد فارس وروسيا، عبر طريق رأس الرجاء الصالح، ومن الملاحظ كذلك أن الأحوال في إيران كانت مضطربة ومتغيرة، وهذا الأمر ساعد في تحرير دول آسيا الوسطى من السيطرة القادسية، ولكن أخذت الدبلوماسية الفارسية تولي اهتمامًا بمنطقة آسيا وخاصة بعد عام 1726م عندما فشل نادر باشا في سياسته الهادفة إلى السيطرة على منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين وكان من أسبابها عدم توافر البحارة الفرس اللازمين لمواكبة الطموح السياسي، إذ كان أغلب البحارة من الهنود والبرتغاليين.[1]

وكانت إيران في أثناء الوجود البريطاني في منطقة بحر قزوين لا تمارس دورًا فاعلًا ولكن عندما بدأ الانسحاب البريطاني من المنطقة تحمست لتمارس دور شرطي بحر قزوين وفقًا لمبدأ نيكسون وبالأخص الجانب الأمني منه، فأعلن الشاه أن إيران هي القوه الجديدة الوحيدة في المنطقة.

([1])شفيق عبد الرازق السامرائى وآخرون، العلاقات الفرنسية الإيرانية منذ وصول الخميني إلى السلطة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993، ص 36.

المبحث الثاني
محددات السياسة الخارجية الإيرانية المتغيرة تجاه دول آسيا الوسطى

المبحث الثانى
محددات السياسة الخارجية الإيرانية المتغيرة تجاه دول آسيا الوسطى

1- المحددات السياسية:

أدى قيام الثورة الإيرانية عام 1979م إلى الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي على يد الخميني الذي أرسى دعائم الجمهورية الإسلاميّة الإيرانية[1] فكان من نتائج هذه الثورة أيضًا أنها أثرت على مجمل الأحداث المحلية والإقليمية داخل إيران ومنطقه الشرق الأوسط، مما أخل بالتوازنات والترتيبات الأمنية.

فقد ولد هذا النظام من مزيج من الأصالة والحداثة بين الفكر الإسلامي السياسي، والديمقراطية الغربية وكذلك كحل وسط ومحاولة للتوثيق بين التيارات الإسلاميّة التي تطالب بتطبيق نظام إسلامي خالص يحدد فيه رجال الدين نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتيار ديمقراطي يطالب بنظام جمهوري يحكم فيه رئيس جمهورية منتخب يعاونه وزراء ومجلس شورى منتخب يراقب أعمال السلطة التنفيذية مع الأخذ بعين الاعتبار ألا يخل البرلمان بتوجهات الدولة الإسلاميّة ورأي العلماء المجتهدين الذين يعتبرون المراجع الدينية للنظام الإسلامي الجمهوري .[2]

إن مصدر السلطة في القيادة الإسلاميّة وفى الدستور الذي يحكم الأمة ليس الأمة، وإنما لله عز وجل أما سلطة نائب المعصوم وولي الأمر في عصر الغيبة فهي الأخرى لا تُستمَد من الأمه إنما من سلطة إلهية أيضًا، إذ أن الرد على الإمام المعصوم كالرد على الله، ويعتبر مرشد الثورة المؤسسة الرئيسية في الجمهورية

---

[1]() Ruhallah Ramazani , (Iran foreign policy) middle east journal , vol. 43 , No. 25 , spring 1989.

[2]() مجله الوسط، العدد 446، 2000/8/26.

الإسلاميّة، وهو أعلى سلطة فعلية في البلاد، وهو بمثابة المهدى المنتظر ومن صلاحياته أن يوقف العمل بأي مبدأ من مبادئ الدولة ويستطيع تعليق الدستور وفصل أو إعفاء الرئيس من منصبه للجمهورية وحل البرلمان المنتخب.

ويقول محمد عمارة شارحًا ولاية الفقيه:

إن اختفاء المهدى وطول غيبته قد فرضت على الفكر الشيعي ضرورة التلاؤم مع واقع الافتقاد إلى الإمام الذي هو المرجع الأوحد في أمور الدين فتبنى هذا الفكر مبدأ نيابة المجتهد الجامع للشرائط وهو نائب الإمام في حال غيبته هو الحاكم والرئيس المطلق[1]

وكما هو معروف فإن منصب الفقيه يتولاه مرجع تقليد وهو العالم الذي يتميز بوجود عدد من الأتباع والمقلدين لفكره وفتاواه، وتنص الفقرة 110 من الدستور على منح الفقيه سلطات واسعة لتعيين المسؤولين الكبار الآخرين والموافقة على المرشحين لمنصب الرئاسة وتولي القيادة العامة للقوات المسلحة في تعيين قادة الجيش النظامي والحرس الثوري وعزلهم وتنظيم مجلس الدفاع الأعلى الذي يعتبر أعلى هيئة صنع قرار في القوات المسلحة الإيرانية[2] وهذا يعنى أن الحاكم الفعلي للجمهورية هو الفقيه وبيده كل السلطات في حين أن رئيس الجمهورية والوزراء والنواب الذين يطلق عليهم أعضاء مجلس الشورى هم أدوات تنفيذية لقرارات الفقيه، أو هم الذين يقترحون المشاريع فإذا حظيت بموافقة الفقيه اكتسبت شرعيتها، وإذا لم تحظَ بموافقته تُلغى.[3]

وتضم مؤسسات الحكم في إيران العناصر الآتية:

– مرشد الثورة: قائد ومرشد الجمهورية ويملك صلاحيات واسعة والقرارات السياسية الخارجية بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار صلاحيات المرشد والمادة

([1])مهدى شحاته، جواد بشارة، ص 18–22 ، 95.

([2])كينيث كاتزمان، الحرس الثوري نشأته وتكوينه (أبو ظبى، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، ط1، 1996مؤ، ص 60 .

([3])مهدى شحاته فاخر، مرجع سابق، ص 24.

110 تنص على أن المرشد هو الذي يعين السياسات العامة لإيران بالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، لذا فالسياسة الخارجية تعد جزءًا من هذه السياسات التي يجب أن تحصل على موافقة المرشد.

– رئيس الجمهورية: يشير الدستور الإيراني لعام 1989 مهام رئيس الجمهورية والشروط المطلوب توافرها فيه ومدة حكمه وذلك في المواد من 113 إلى 132 بخلاف إشارتين عابثتين إحداهما في الديباجة والأخرى في مادة 60 تخصان السلطة التنفيذية بوجه عام وتفيدان مباشرتهما المهام التنفيذية إلا ما وضعه الدستور منها تحت إشراف المرشد وإشارات أخرى في مواضعها لاتصالها بصلاحيات تفصيلية لرئيس الجمهورية والذي يعبر عنها المبدأ 113 من الدستور وتنص على الآتي "رئيس الجمهورية هو أعلى منصب رسمي في الدولة بعد منصب القيادة وهو المسؤول عن تطبيق الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية باستثناء الشئون التي ترتبط بالقيادة وينتخب رئيس الجمهورية انتخابًا مباشرًا من الشعب لمدة أربع سنوات ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين.[1]

– مجلس الخبراء: يتكون من علماء الدين المنتخبين ويتمتع هذا المجلس بحق عزل المرشد إذا قصر بواجباته الدستورية أو إذا أصيب بمرض أو أصبح عاجزًا ولا يجوز التصويت في البرلمان على أي نوع من التعديلات الدستورية قبل أن تصدر توصية من مجلس الخبراء بذلك الشأن، وتلزم توصياته وقراراته سائر أجهزة الدولة.[2]

– مجلس صيانه الدستور: ويتكون من 12 عضوًا يختار المرشد ستة أعضاء والمجلس ستة آخرين ومهمة هذا المجلس مراقبه التشريعات والقوانين ومدى تطابقها

([1])نيفين مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 88–89 . وانظر بيرن ايزدى، مدخل السياسات الخارجية لجمهوريه ايران الإسلامية، ترجمه سعيد الصباغ (القاهرة) الدار الثقافية للنشر، 2000، ص 96.

([2])نيفين مسعد ، نفس المرجع ، ص 95.

مع المبادئ الإسلاميّة وفقًا لصلاحيات هذا المجلس الواردة بالدستور تحت المادتين (94-96).

يلعب مجلس صيانة الدستور دورًا مؤثرًا هو الآخر في مراقبة السياسة الخارجية وذلك من خلال تصديقه على القرارات التي يصدرها مجلس الشورى ومنها ما قد يتعلق بالسياسة الخارجية.

- مجلس الشورى: ويتم انتخابهم عن طريق الاقتراع السري كل أربع سنوات لاختيار 290 عضوًا.

- السلطة التنفيذية: وتتكون من رئيس جمهورية منتخب ومجلس وزراء[1] مجمع تشخيص مصلحة النظام، ويقوم في الفصل في النزاع بين مجلس الشورى وصيانة الدستور على شرعية التشريعات ومشروعيتها ويتكون المجمع من 31 عضوًا يمثلون مختلف التيارات السياسية الإيرانية ويعد جهة استشارية بالنسبة للمرشد، لكنه رغم ذلك يحظى بمكانة حيوية في آليات صنع القرار في إيران في جميع القضايا التي تعرض عليه ومن تلك القضايا ما يتعلق منها بالسياسة الخارجية الإيرانية.

2- المحددات الدينية:

استندت الثورة الإيرانية إلى المرجعية الدينية وزاد على ذلك أنها اجتماعية وحملت معاني متعددة (الاستقلال، الحرية، الجمهورية) فقد كان للدين دور بارز في توجيه السياسة الخارجية فضلًا عن دورها في البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الإيراني.

ووضع الخميني اعتبارات ثلاثة أساسية في كتابه "الحكومة الإسلاميّة" وأول هذه الاعتبارات يتعلق بتطبيق أحكام الإسلام في ظل استمرار غيبة الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري والذي دخل غيبته الكبرى منذ عام 256هـ/874م.

([1])محمد محمد ربيع، إسماعيل صبري مقلد، الموسوعة السياسية الكويتية، محرر (الكويت: مطابع دار الوطن) 1994، ص 1174.

أما الاعتبار الثاني والثالث فيتعلقان بتوحيد المسلمين وتحريرهم من الاستعمار ويقول الخميني: "نحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمه الإسلاميّة وتحرير أراضيها من يد المستعمرين، وإسقاط الحكومات العميلة لهم إلا أن نسعى إلى إقامة حكومتنا الإسلاميّة".

يأتي الفقهاء على رأس الحكومة الإسلاميّة حتى ولو كان لها حكام من غير رجال الدين فهؤلاء الحكام إن كانوا على جانب من الدين فما عليهم إلا أن يصدروا في أعمالهم وأحكامهم عن الفقهاء وفى هذه الحالة فالحكام الحقيقيون هم الفقهاء ويكون السلاطين مجرد عمال لهم.[1]

ويتميز المرجع الديني بوضع خاص إذ يحظى بمكانة عالية في المجتمع ويوجد تدرج حتى يصل طالب العلم لدرجة المرجع يبدأ الدارس في الجودة التعليمية كطالب علم ثم يتدرج علميًا إلى المجتهد بناء على رأى أحد مراجع التقليد وهو الفقيه ويواصل المجتهد عملية الاجتهاد داخل الحوزة ويتزايد أتباعه من الطلبة عندها يلقب بآية الله.[2]

ويضاف إلى ما تقدم شعور اتباع المؤلف الشيعي عمومًا والإيرانيين خصوصًا بالمظلومية التاريخية بناءً على المادة 152 ما نَصه الدفاع عن حقوق المسلمين وعدم التبعية للقوى المتسلطة[3] وساعد ذلك رجال الدين على تثبيت النظام الإسلامي ودعم الثورة ومبادئها، فعملوا على تغيير النظم التعليمية والقضائية والاهتمام بتثقيف المجتمع وفقًا لتعاليم الشريعة الإسلاميّة على المذهب الاثنى عشر.

وارتبط العمل السياسي للثورة الإيرانية بتوجهات رجال الدين الذين يحرمون من أي دور في السلطة السياسية للبلاد، بينما نجد أن رجال الدين ما قبل الثورة يحجمون

([1])فطين مسعد، مرجع سابق، ص 54-55.

([2])آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979، مرجع سابق، ص 223-224.

([3])عبدالله النفيسي، إيران والخليج ديكالتيك الدمج والنبذ، السياسة الدولية، العدد 137، 1999م.

ويميلون إلى البعد عن العمل السياسي، بينما شجع الخميني في كتابه ولاية الفقيه رجال الدين للدخول في النشاط السياسي والذي قدمه كنظرية للحكم، وذكر أن مسؤولية رجال الدين أن يقدموا الإسلام للناس في شكله الحقيقي وأن شعار فصل الدين عن السياسة ومطالبة علماء الإسلام بعدم التدخل في الشؤون السياسية والاجتماعية قد انتشر بفعل الاستعمار[1] ومثال هذا الرأي الفتوى التي أصدرها آية الله الخميني بإحلال دم سلمان رشدي بقوله إن رشدي يجب أن يقتل حتى ولو أعلن توبته، واعتبر إحلال الدم أمرًا سياسيًا، بل اعتبره مسألة دينية أثارت حفيظة الدول الغربية وساءت العلاقات بشكل سلبي تجاه إيران[2]. وظهرت في إيران أصوات مؤيدة وأخرى معارضة لمسألة ولاية الفقيه وترى الأولى وجوب إعطاء ولاية الفقيه سلطة نهائية تصل إلى سلطة شرعية مستمدة من الزعيم الخميني، وذكر موسى أردبيلى أن الحكومة ومجلس الشورى والمسؤولين الحكوميين كل ذلك يخضعون لسلطة الولي الفقيه ويستمدون شرعيتهم منه ولا يملكون عمل أي أمر مخالف لإرادته، وطالب أحد نواب المجلس الشورى بتعديل الدستور لإلغاء منصب المرشد الأعلى ودعا بضرورة توافق نظام صنع القرار في إيران مع دوائر صنع القرار في الدول التي تتعدد فيها مراكز صنع القرار هذه التوجهات كانت واضحة خلال فترة حكم الخميني وخلال الحرب الإيرانية العراقية، وأخذت تميل إلى الاعتدال بعد انعقاد المؤتمر الإسلامي الثامن في طهران عام 1997م الذي اعتبر في حينه خطوة نحو إيجاد نوع من التفاهم الأيديولوجي الإسلامي بين جميع الدول الإسلاميّة.

3- المحدد العسكري والأمني:

([1])مهدى نورتجش: "الدين والسياسة والاتجاهات الايدلوجية في ايران، أبو ظبى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط، ص 42 .

([2])وليد محمود عبد الناصر: ايران نحو الحسم والتصعيد ام الاستقرار، السياسة الدولية، ع 117، 1994، ص 30.

تعتبر القوة العسكرية من مقومات الدول التي تسعى لتعزيزها وتدعيمها، رغم أن هذه القوة قد تقلص استخدامها بسبب التطور الذي لحقها وجعلها تنصب على الجانب الردعي فإنها تثبت بين الحين والآخر أنها مازالت فاعلة في المجتمع الدولي، وتتحكم في السياسة الخارجية للدول إذ أن للبعد العسكري دوًرا هامًا وحيويًا في حماية الأمن القومي وتتحكم في السيادة على إقليم الدولة.

وفيما يتعلق بإيران فقد كانت إيران في فترة حكم الشاه إحدى نقاط الارتكاز الرئيسية؛ لأن في المنطقة حليفًا قويًا للغرب من أجل حصار الاتحاد السوفيتي؛ لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى إقامة تعاون عسكري متميز وإمكانات وقدرات قوية، ولكن بعد قيام الثورة واحتجاز الرهائن الأمريكان في السفارة الأمريكية في إيران تراجع الدعم الأمريكي لها، بل دفع هذا التطور الولايات المتحدة إلى تشكيل قيادة مشتركة لقوات الانتشار السريع، ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى جمهوريات متعددة اختل النظام العالمي السابق الذي يسمى بالقطبية الثنائية وهيمنت الولايات المتحدة الأمريكية وتبوأت مكان الصدارة والقيادة في العالم وزاد تأثيرها على مصالحها في الشرق الأوسط وإيران بشكل واضح.[1]

على الجانب الآخر كانت هناك عوامل كثيرة أدت إلى تبوؤ إيران دورًا فعالًا في أمن دول وسط آسيا، منها المخصصات المرتفعة من الميزانية العامة للتسليح العسكري، ومع بداية التسعينيات تم التحول المفاجئ لخفض كمية الأسلحة لصالح نوعية أخرى، فمنذ عام 1991م قامت إيران باستيراد دبابات القتال الرئيسية في 72 وطائرات ميغ 29 وطائرات سوخى 24[2] كما كان لإيران منذ عام 1958م نشاط في مجال الأبحاث العلمية عندما تأسست مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية بالاتفاق مع

([1])حافظ برجاس، صراع الدول على النفط ، بيسان للنشر والتوزيع ، ط ، 2000.

([2])انتونى كردزمان، القدرات العسكرية الإيرانية (ابو ظبى مركز الدراسات والبحوث) العدد 6، ص 20.

شركة ألمانية، وفى التالي قامت ببناء مفاعل (بوشهر) وأربعة مفاعلات مع شركة فرنسية عام 1977م وسعت إيران أثناء الحرب الإيرانية العراقية في تنويع مصادر أسلحتها ومنها الاتحاد السوفيتي السابق (تعاون عسكري سوفيتي إيراني) ورأى الاتحاد السوفيتي أن هذا التعاون يسهل له التغلغل في منطقة الخليج العربي وتم مواصلة الاتفاق على مواصلة التعاون الثنائي بموجب اتفاق موقع بينهما عام 1989، وآخر عام 1992م ويتضمن استخدام الطاقة النووية وبناء محطة بوشهر في إيران بالإضافة إلى مفاعلين من موسكو لتوليد الطاقة الكهربية لأجراء الأبحاث العلمية مقابل ذلك تنازل الإيرانيون عن حقهم في أعمال البناء في محطة بوشهر.[1]

القوات النظامية (الجيش):

أولى مهام الجيش مسؤولية الدفاع عن استقلال ووحدة أراضي البلاد وعن نظام الجمهورية الإسلاميّة، وفى وقت السلم الاستفادة من الجيش في أعمال البناء والإنتاج والتعليم على ألا يؤثر أو يضر ذلك بالاستعداد العسكري مع مراعاة موازين العدالة الإسلاميّة بشكل واضح وكامل وتنص المادة 114 من الدستور ألا يضم الجيش سوى أفراد مؤمنين بأهداف الثورة ويضم كافة القوات المتعددة قوات حرس الحدود والشرطة المدنية وقوات حماية صناعة النفط وبدأت تتضاءل أعداد من العاملين في الجيش في أعقاب الثورة الإيرانية، إذ فر من الجيش أكثر من 60% من عناصره، في الطرف الآخر تعاظم دور قوات الحرس داخل الجهاز العسكري في الدولة وحتى داخل النظام السياسي[2] إلا أن العلاقة بين الحرس والجيش لم تقبل إلى مرحلة التعاون إلا في مرحلة حكم الرئيس رافسنجاني الذي عمل على الكفاءة الفاعلية للجيش وتأكيد الطابع المؤسساتي للجمهورية الإسلاميّة.

---

[1]() مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، التعاون العسكر الروسي الإيراني وتداعياته على منطقة الخليج العربي 1999/1/27م.

[2]()مصطفى عبد العزيز موسى، مؤسسات نظام الحكم في إيران مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد الثامن أكتوبر / ديسمبر 1998 ص 323.

الحرس الثوري (الياسداران):

يتمتع الحرس الثوري بمكانة كبيرة في نظام الحكم في الجمهورية الإسلاميّة ولقد دعم الحماس المطلق لتعاليم الخميني هذه المكانة بالإضافة إلى أسباب أخرى منها:

- الاستبسال والحماسة واستعداده للتضحية.
- تمتع الحرس الثوري بإمكانات مالية وإنتاجية ضخمة وإدارة العديد من المصانع.
- امتلاك الحرس الثوري شبكة معقدة من العلاقات المتينة مع مراكز صنع القرار في إيران بجانب العلاقات المتينة مع مراكز صنع القرار في إيران.
- بالإضافة إلى البازار والحوزة الدينية.
- وفر أسبقية المشاركة في النظام الفئة من غير رجال الدين لكى لا تبدو الثورة الإسلاميّة كأنها استيلاء على السلطة من قبل رجال الدين.
- تزايد أهمية الحرس الثوري في المؤسسة العسكرية دعا لإنشاء وزارة مستقلة للحرس الثوري عام 1982م وتحول الحرس من ميلشيات فوضوية إلى بنية تقليدية وتم تحديد مهام الوزارة لتولى مهام التنسيق بين الحرس ومجلس الشورى والسلطة التنفيذية.[1]

قوات التعبئة (الباسيج):

ضمت هذه القوات شبانًا صغارًا وأطفالًا من سن عشر سنوات، ومعهم موظفون مدنيون متقاعدون من المناطق الريفية والمدن الصغيرة، وتصف الباسينج بنوع خاص من الاستقلال، وكان جزءًا لا يتجزأ من الحرس الثوري، الذي كان يشرف على تجنيدهم وتدريبهم وتنظيمهم ونشأته مع الثورة وتحت مشاركتهم الفعالة في حرب الخليج وإحباط أي محاولة لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين.

([1])كينث كاتزمان: مرجع سابق ص 19، 93.

أما الدور المهم في حفظ الأمن والسلم الداخلي من خلال دمجها في قوات الشرطة والدور المهم هو الدور الاجتماعي من خلال المشاركة في حملات (محو الأمية، والتطعيم، ورفع مستوى الوعى العام.[1]

مما سبق نستنتج أن المحددات العسكرية، التي تقوم عليها السياسة الإيرانية والأمن القوميّ الإيرانيّ تهدف إلى:

1- الرؤية الإيرانية للإسلام ومحاولة فرض الزعامة على دول الجوار الجغرافي.

2- مواجهه النفوذ العسكري الأجنبي في منطقة آسيا الوسطى ومنطقة الخليج.

3- أن مهمة بحر قزوين وتأمينه مهمة تقع على عاتق الدولة المتشاطئة له لذلك فمن حق إيران التدخل فيما تراه هي مناسبًا، الواضح أن لها حسًا أمنيًا شكل أولى أولويات الجمهورية الإسلاميّة وحرضت على امتلاك قوة عسكرية تمكنها من حماية مصالحها في وسط آسيا ومحاولة بسط نفوذها في بحر قزوين من خلال هذه القوة، ولكن وجود النفوذ السوفيتي في المنطقة شكل قوة ردع للجمهورية الإسلاميّة من أي محاولة لبسط نفوذ الهيمنة وتحجيم هذه القوة العسكرية داخل الحدود الإيرانية.

4- المحدد الاقتصادي:

أخذت الحرب العالمية الثانية إفرازات وتداعيات على محمل الأحداث سواء على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي، فكان من هيمنة النفوذ البريطاني في منطقة الخليج (الفارسي) مما زاد من أهمية النفط في النشاط الاقتصادي الإيراني وشكل بنية التنمية، وحدا ذلك بالحكومة الإيرانية، وبضغط من القوى الشعبية إلى إلغاء المعاهدة الموقعة بين شركة الأنجلو إيرانية وشاه إيران في عام 1949م. مما أجبر الشاه على إجراء انتخابات جديدة أسفرت على نجاح الجبهة الشعبية، وتشكلت حكومة يرأسها الدكتور مصدق عام 1951 للعمل على تأميم النفط[2] وأجبر الشاه على ترك إيران،

([1])نفين عبد المنعم سيد، مرجع سابق، ص 139، 140.

([2])كمال مجيد، النفط والأكراد (لندن- دار الحكمة) طبعة 1997، ص 13.

وحدث انقلاب دموي عام 1853م وأطيح بحكومة مصدق لأجل الاكتفاء على المصالح البريطانية في المنطقة بعيدًا عن التذبذب في أسعار النفط.

وبرز النفط فاعلًا في الإبقاء على الأوضاع على حالها دون المزيد من التدهور ومع حرب أكتوبر 1973م وارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة صادرات النفط حتى بلغت 22 مليون دولار سنويًا، وركز الشاه على المشاريع الصناعية، فسارع لإقامة المفاعلات النووية، ومحطات الطاقة الكهربائية التي تعمل من خلال الطاقة المائية بدلًا من النفط لإنتاج المنتجات البلاستيكية والبتروكيماوية التي تدر مردودًا أعلى من مردود النفط الخام.

رغم تحرك الشاه الإيجابي لم تنجح مشروعاته في إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية وزادت وتيرة الأحداث والمظاهرات حتى أن جاء عام 1978م بإطلال الثورة الإيرانية التي أطاحت بنظام الشاه واستلمت مقاليد الأمور في إيران وبدأت المنطقة تمر بمرحلة حساسة من مراحل الصراع في المنطقة.

بعد وصول رجال الدين إلى السلطة واجهوا اقتصادًا متدهورًا، وهرب الآلاف من المواطنين وانتشرت البطالة وتوقفت المشاريع الإنمائية وحدثت احتجاجات عديدة ناتجة عن الإصلاحات التي يقررها رجال الدين بعيدًا عن أصحاب الخبرة والاقتصاد الذين فضلوا العمل خارج إيران، إذ أنهم وجدوا تضييقًا على جميع خطوط التنمية، بدعوى أنها ضد الإسلام.

إلى جانب ذلك كان هناك الأثر السلبي للحرب الإيرانية العراقية التي كبدت الاقتصاد الإيراني الكثير، فقد وصلت نسبة التضخم السنوي خلال الحرب الإيرانية العراقية إلى 40% وبلغت البطالة ربع القوى الإيرانية العاملة، وهبط دخل الفرد عام 1977 من 2400 دولار إلى 1300 دولار عام 1987.[1]

([1])سعيد باديب، مرجع سابق، ص 133.

ولم تكن للمؤسسات الخيرية التي أنشأها الخميني لأجل توزيع الثروة على المحرومين وأسر الشهداء أيُّ أثر في تحسين الاقتصاد الإيراني.[1]

أما البازار فلم تفلح السلطة في احتوائه وتعديله وظلت تضم 140 ألفًا من تجار السوق تسيطر على ثلثي تجارة التجزئة، وتفادى نفوذًا قويًا من خلال الطوائف التجارية والحرفية ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع العريض من التجار هو الممول الأساسي للمؤسسة الدينية [2] لأن الزكاة الخمس تذهب إلى الفقهاء (آل البيت من الشيعة) وقد وضع الدستور قواعد للاقتصاد بمقتضى القانون حسب المواد 43-47، 49-51، ما يتمثل في القضاء على الربا والرشوة والسرقة والمقامرة ومصادر الثروات وإعادة توزيعها على مستحقيها الشرعيين.

كما فرض الدستور ضرورة التزام الدولة بجميع متطلبات المواطن من مأكل وملبس ورعاية صحية وإنماء شخصية المواطن الإيراني للمساهمة في قيادة البلاد حسب المواد (44-46-47).

وأشار الدستور في علاقة إيران بالخارج إلى منع السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الإيراني والعودة إلى العمل على الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات وعدم توظيف الأجانب إلا في حالات الضرورة وموافقة مجلس الشورى حسب المواد (43-80-82).[3]

أما بالنسبة لمعدلات التضخم عام 1992م تراوحت عند أدنى مستوياتها 7/6% وأعلاها 23% واستقرت معدلاتها عام 93/1994 عند 20% وفى عام 1994/1993م حققت إيران، بعد تحقيق عجوزات كبيرة نسبيًا فائضًا هامشيًا في حسابها الجاري، بالإضافة للتوزيع غير المتكافئ للأنشطة التنموية على مناطق الدولة

([1])نيفين عبد المنعم، صنع القرارات في إيران، مرجع سابق، ص 146.

([2])مصطفى عبد العزيز مرسى، مؤسسات نظام الحكم في إيران (الكويت، مركز الدراسات الخليج والجزيرة العربية) العدد الثامن، 1998 ، ص 326.

([3])نيفين عبد المنعم، مرجع سابق، ص 190.

الأثر الكبير على الاقتصاد الإيراني، وكان انخفاض النمو الاقتصادي ناتجًا عن عوامل خارجية قبل زيادة إمدادات النفط أثناء حرب الخليج وربط الاقتصاد بالمساعدات الخارجية، وهذا ما دعا المسئولين الإيرانيين لإجراء إصلاحات اقتصادية عميقة والسعي لتطور علاقات ودية مع المؤسسات الدولية التمويلية وإدماج إيران في السوق العالمي وتم زيادة أسعار الكهرباء، وخفض كميات المياه الممنوحة مجانًا.[1]

أما التأثيرات الخارجية فقد حذرت الولايات المتحدة الشركات الأجنبية من الاستثمار في قطاع النفط الإيراني بأكثر من أربعين مليون دولار، لأن الولايات المتحدة تنظر لإيران على أنها دولة داعمة للإرهاب، فقد كان لهذا القانون التأثير القوى على الاقتصاد الإيراني، أما فرنسا وألمانيا ساعدا إلى رفع مجالات التعاون الاقتصادي والتجارة الدولية مع إيران.[2]

ولم تؤد أحداث إميكانوس التي وقعت في ألمانيا التي ذهب ضحيتها أربعة من المعارضين الإيرانيين إلى أي تأثير على العلاقات التي أصبحت مميزة مع الدول الأوربية وإلى جانب ذلك أيضًا سعت إيران إلى تحسين علاقاتها مع الجمهورياب السوفيتية خاصة التي ترتبط مع إيران بحدود مشتركة وتمت بلورة هذا التعاون بعقد اتفاقيات زراعية مع تركمانستان وأيضًا مع كل من كازخستان وأوزبكستان وطاجيكستان.[3]

5- المحدد القومي:

كان لضعف الدولة العثمانية الأثر الأكبر في زيادة الشعور القومي وخاصة في مواجهة المستعمر الأجنبي، وانطلقت القوميات التركية والفارسية والعربية وظهرت أصوات تنادى بالقوميات، فقامت إيران بخطوة غير مسبوقة في البلاد الآسيوية

([1])وليد محمود عبد الناصر، مرجع سابق، ص 24-26.

([2])جاسم سعدون ، منتدى التنمية ، مرجع سابق ، ص 61.

([3])وليد محمود عبد الناصر ، ثلاث دوائر إقليمية في السياسة الخارجية الإيرانية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية) 20 مايو، 1997، ص 2.

بإعلانها تأميم النفط أثناء فترة حكومة مصدق وفى عام 1936م أصدر رضا شاه مرسومًا يقضي باستبدال اسم فارس باسم إيران نسبة إلى القومية الإيرانية التي رأى أنها تنتمي إلى الشعب الآري الذي بدأت قبائله تهاجر إلى إيران من سهول آسيا الوسطى خلال القرن السادس عشر قبل الميلاد ومثل الفرس 60% من سكان إيران – أكبر مجموعة عرقية من أصول آرية – وتشمل المجموعات العرقية الأخرى التي بقيت أنها تنحدر من الآريين، الجيلاتيين، والمازنديين، في الشمال وأكراد الشمال الغربي، واللوريين، والبختياريين في الغرب، والبلوشيين والجنوب الشرقي وتضم المجموعات العرقية الأخرى الأذربيجانيين والخامسيين والكشكشين والتركمانيين، بالإضافة لذلك يعيش بعض العرب والأرمن والأشوريين واليهود في إيران.[1]

وقد عمد النظام البهلوي على إظهار النزعة القومية وأخذ بروج لأيديولوجية قومية تقوم على الشوفنية، إذ أصبح تشابه النظام النازي في ألمانيا والفاشي في إيطاليا، مذكّرًا بأن إيران بلد آري، وعمل على مادة إحياء المعتقدات والعادات والأسماء الفارسية القديمة فقد أضاف إلى الأسماء لقب أريا مهر (نور الأريين) وتوالت تلك التوجهات في سياسات إيران ونجد ذلك في رضا خان الذي شجع على إعادة كتابة التاريخ الإيراني، والتقليل من شأن التأثير الإسلامي عندما فتح العرب إيران في القرن السابع.[2]

وقد قام الشاه رضا بمحاولة طمس اللغة العربية من خلال تطهير اللغة الفارسية من الكلمات والألفاظ الأجنبية – خاصة العربية والتركية – واستبدالها بالفارسية، وعمل أيضًا على التنقيب عن العالم القديمة للحضارة الفارسية، لإقامة احتفال بمرور 2500

---

[1] () الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، (الرياض: موسوعة أعمال النشر والتوزيع) ط1، 1996 ، ص 456.

[2] () سليم مطر، الذات الجريحة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ط1، 1997، ص 50.

عام على الملكية عام 1971م، وإن دلَّ ذلك الأمر، فإنما يدل على تغلغل الفكر القومي الإيراني داخل الوعى الشعوري العام للشعب الإيراني.

ولم يستطع النظام الإمبراطوري الداعي إلى تبني فكرة إعادة الأمجاد الفارسية تجاوز الإرث الإسلامي والحضاري المكونة الثقافية وتاريخ الدول الإيرانية، وظهر ذلك واضحًا بعد قيام الثورة الإسلاميّة في إيران، والتي تبنت النهج الإسلامي وذلك لكونه الوعاء الذي يحوي جميع الأعراق والقوميات التي يتكون منها المجتمع الإيراني.[1]

وتتنازع إيران انتماءات وتوجهات مختلفة بين ما هو إسلامي وفارسي إذ أن الشعور القومي الفارسي يكاد يكون واضحًا حتى أن الفكر السياسي الإسلامي الإيراني يكاد لا يخلو من نبرة قومية إيرانية.

وذكر بعض الكتاب والمفكرين أن الأمة الإيرانية قدمت خدمات للإسلام أكثر من أي أمة أخرى وأن الحضارة الإيرانية القديمة والعريقة قدمت للحضارة الإسلاميّة خدمة كبرى.

كما يرى أغلب المفكرين والساسة ورجال الدين الإيرانيين، نجد أنه على الرغم من إيمانهم بالعقيدة الإسلاميّة التي تؤكد على الأخوة والمساواة بين الشعوب الإسلاميّة ونبذ التفرقة والعنصرية فإنهم يرون أفضلية الإيرانيين على باقي الشعوب الإسلاميّة، فيقول المطهري: "إن أكثر الآثار الإسلاميّة، سواء في العلوم الدينية أو غيرها كانت من مساعي المسلمين الإيرانيين، وهذا هو فخر وميزة المسلمين على العهد الإسلامي.[2]

وعلى الجانب الرسمي نظمت الحكومة الإيرانية مع منظمه الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) قد عقدت مؤتمرًا حول تدعيم التعاون الثقافي والتربوي

([1])مأمون كيوان، اليهود في إيران، (بيروت، سان للنشر والتوزيع والاعلام) ط، 2000، ص 10.

([2])مرتضى المطهرى، الإسلام وإيران، (بيروت، دار المعارف للمطبوعات، 1400هـ)، ص 62-257.

والعلمي مع جمهوريات آسيا الوسطى في نوفمبر عام 1992م، للتركيز على أهمية اللغة الفارسية والثقافة الإيرانية مع عدم إغفال العامل الديني، ألا وهو الإسلام الذي يعتبر هو الدعامة الاساسية لتلك العلاقة والذي يجمع بين الإرث التاريخي والثقافي.[1]

كما أن دول آسيا الوسطى تركمانستان وطاجيكستان، كازاخستان، اوزباكستان، امتدادات آتية داخل إيران متمثلة في أصول آرية من الأذربيجان والكشكشين والتركمانيين والأكراد والشيعة والتي تشكل نسبة لا بأس بها، فإن لإيران امتدادات قومية ومذهبية مع دول آسيا الوسطى ممثله بالعمالة الفارسية والتي تشكل نسبة لا بأس بها من تعداد سكان إيران بالإضافة للمسلمين الشيعة المكونين للنسيج الاجتماعي.[2]

وهكذا فإن تغيير النظام الإيراني الحاكم في إيران، وان كان يتبنى التوجيه الإسلامي إلا أن الخطاب الإسلامي يحمل بين طياته التركيز على تحقيق الأهداف الإيرانية في منطقة بحر قزوين بحيرة معلقة وعلى غرار ذلك فالأدبيات الإيرانية كانت دائمًا وابدًا تركز على تسمية الشعوب الآرية استنادًا إلى بعض الادعاءات التاريخية والثقافية وذلك كله قد يؤدي إلى بطء في عملية بناء علاقات إيجابية مع دول آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين.

6- المحددات الدولية:

تتمثل هذه المحددات في طبيعة النظام الدولي الذي تتحرك في إطار مختلف الدول والذي يؤثر في توجهات وأهداف سياستها الخارجية.

وتتسم المتغيرات الدولية بالتنوع والاتساع لتشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية. وهي تؤثر بلا شك تأثيرًا كبيرًا على مجمل

([1]) وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص 3.

([2]) (1) نيفين مسعد السياسات الخارجية العربية (ندوة تطوير العلاقات العربية الايرانية) بيروت، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنه الخامسة عشر، العدد 279، مايو 2002.

العلاقات الدولية مما يستدعي دراسة جميع هذه المتغيرات، وأثرها على النظام الإقليمي والداخلي على الدولة.

منذ منتصف الثمانينات بدأت تتشكل معالم نظام دولي جديد تبلور بشكل واضح مع مطلع تسعينيات القرن العشرين في ظل أزمة الخليج الثانية والتي تزامنت مع تطبيق النظام الجديد الذي حمل معه أسسًا وعلاقات وقيمًا جديدة تحكم العلاقات الدولية مع اقتراب انتهاء الألفية الوراثية والدخول للألفية الثالثة ليخلق وضعًا عالميًا جديدًا ظهرت فيه وقائع جديد وترسخت وقائع أخرى، وسوف ننصرف لتأثير سياسات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا نظرًا لما لها من الوراثية من تأثير على التحفة الإيرانية عند تحديدها لملامح السياسة الخارجية.

من بدايات قيام الجمهورية الإيرانية حاولت الولايات المتحدة إبعاد روسيا عن المنطقة ومحاولة احتواء إيران وتطويقها؛ حماية لمصالح أفريقيا في منطقه آسيا الوسطى وبحر قزوين بشكل خاص.

إن ما حدث للاتحاد السوفيتي والمشتركين من تطورات متلاحقة أدى إلى أن يظهر في الأفق ما أطلق عليها اسم النظام الدولي الجديد الذي ارتبط ببروز القوة الأمريكية المسيطرة كأقوى دوله العالم وأدت التطورات التي شهدتها دول الوسط آسيا وروسيا وأوروبا إلى غلبة وجهة نظر الرأسمالية الغربية؛ إذ تحول العديد من الدول المعسكر الشرقي الاشتراكي إلى تبني النموذج الغربي سياسيًا واقتصاديًا وبالتالي تحقق للولايات المتحدة منارة المعسكر الغربي الرأسمالي والانفراد بالهيمنة على النظام العالمي، وكانت أزمة الخليج الثانية مجالًا مناسبًا لاختيار تللك الهيئة وانتهاء العالم الحرب الباردة والثنائية القطبية وبداية لعصر جديد تسيطر في دوله واحدة على مجريات

الأمور الدولية الجوانب الدولية على الأقل في جوانبها السياسية والعسكرية وبدرجة أقل الجوانب الاقتصادية، لدرجة أن البعض قد أطلق على ذلك بالعصر الأمريكي.[1]

ويقصد مجددات العلاقات بين وحدتين دولتين مجموعة المتغيرات التي يمكن أن تشكل في النهاية السلوك السياسي الخارجي لأى منها وتؤثر على العلاقات الخارجية لكليهما تجاه الأخرى إيجابًا وسلبًا، ورغم وجود اختلاف في تصنيفها ما بين داخلية مرتبطة بطبيعة النظامين العالميين للدولتين واقعه الاقتصادي وبيئته الثقافية، وخارجية كالمتغيرات التي تنشأ في البيئة المحيطة لأي منهما فإنهما تعطيان ميزة خاصة للسياسة الخارجية؛ إذ أن تفاعل هذه المتغيرات وتشابهها يؤديان في النهاية إلى تشكيل نمط معين من السلوك السياسي الخارجي، ومن ثم شكل العلاقات الدولية بين الدولتين في هذا الفصل تحاول إبراز مختلف المحددات التي تؤثر في مسار العلاقات الإيرانية السوفيتية والتي تساهم في إيضاح الأساسات التي تقوم عليها أعمدة وهرم العلاقات بين البلدين إذ سيتم التطرف إلى أهم المحددات الخارجية سيتم التطرف إلى دور القوى الإقليمية في التأثير على تطورات العلاقات بين الطرفين وصدارة موضوع الطاقة والانتشار النووي من منحنى هذه العلاقات.[2]

وعلى سبيل المثال القضايا المطروحة في دول لاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية:

- إهمال الموارد النووية والمفاعلات التي لا تحظى بالعناية اللازمة بسبب عجز الميزانية ونقص قطع الغيار والجمود البيروقراطي.
- انفجار العداء بين القوميات المختلفة داخل الدول وخارجها.

([1])عبد الخالق عبدالله العالم: المعاصر والصراعات الدولية (الكويت سلسله عالم العرف)، 1989، ص 25.

([2])مهدى نور الدين: الحصار المتبادل العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد احتلال العراق بيروت مركز الحضارة التنمية الفكر الإسلامي 2012، ص 27.

- إغراق الدوائر الإسلاميّة المتطرفة الجمهوريات الإسلاميّة بالسلاح تعدو بملياري دولار

- حدوث اضطراب اقتصادي في روسيا 1992 بسبب تقلص الدخل القومي 65% عن مستوى الدخل في عام 1989 وارتفع السعر الاستهلاكي إلى السلع 25 ضعفًا في حين لم يرتفع الدخل إلا بنسبة 7,4% فقط وارتفع التضخم وتدهور سعر الصرف الريال تدهورًا كبيرًا مقابل الدولار وانخفض الناتج القوم بنسبة 30% بما في ذلك قطاع البترول.

- أحد العوامل التي ساهمت في هذه الأزمة الاقتصادية الروسية هو قطع العلاقات الاقتصادية من روسيا والجمهوريات الإسلاميّة الأخرى تسبب عن خفض 50% تقريبًا من صافى صادرات روسيا، أما التحديات التي واجهت روسيا وأوروبا الشرقية وكلها مترابطة في نفس الوقت مثل التحدي الأول مشكلة التخلص من بقايا الشيوعية والتراث الشيوعي.

- مشكلة بناء نظام سياسي واقتصادي جديد (إدارة التحول إلى النظم السياسي والاقتصادي) الجوبرة.

- مشاكل كيفية التعامل مع التحديات المواكبة العلمية بناء الديمقراطية في التحدي الداخلي المستمر للقيم الديمقراطية.

- مشكله المشكلات المرتبطة بالتحول إلى مجتمعات مدنية كثيرة (مشكلة الحدود والصراعات العرقية، الانحياز الثقافي في العلاقات على الموارد).

مشكلة أزمه الهوية في روسيا:

لا شك أن وضعية الولايات المتحدة في نظام العالمي الجديد تؤثر على تشكيل حدود العلاقة بينها وبين بعض الدول الطامحة إلى لعب دور أكبر في محيطها الإقليمي مثل إيران، ولاسيّما أن هناك قضايا خلافية عديدة بين البلدين مثل الموقف من الحركات الإسلاميّة التي تدعمها مثل حزب الله في لبنان ومنظمه حماس كذلك التسليح الإيراني ومسالة حقوق الإنسان.

الفصل الثاني

الأهمية التاريخية للسياسة الإيرانية لنظام الجمهوريات الإسلاميّة الإيرانية

المبحث الأول: ظهور التيارات السياسية الإيرانية
المبحث الثاني: التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إيران
المبحث الثالث: تحليل السياسات الخارجية الإيرانية، المدخلات والمخرجات
المبحث الرابع : الأهمية الإستراتيجية لدول آسيا الوسطى

المبحث الأول

ظهور التيارات السياسية الإيرانية

المبحث الأول
ظهور التيارات السياسية الإيرانية

تتبنى الأحزاب التي تعمل داخل النظام والقريبة من جمعية العلماء المناضلين (روحانيت) المحافظة، إذ رفض أعضاء هذه الجمعية التنظيمات الحزبية والأجنحة السياسية أمثال اليسار، اليمين التقليديين والمحدودين، ويميلون إلى وضع فكر الإمام الخميني كأساس لتعريف الأحزاب الموالية للثورة والمعادية لها.

ويرى فريق آخر عدم وجود تيارات سياسية حقيقية وإنما هي "لعبة سياسية أوجدها النظام في داخل إيران من أجل تعزيز السيطرة على الأوضاع السياسية لخلق حالة من المعارضة السياسية المسيطر عليها لإعطاء الأمل للشرائح الاجتماعية المختلفة من خلال وجود "حرية نسبية داخل المجتمع" وتبنى هذه النظرية عدد من الأحزاب التي تعيش خارج إطار النظام، كالحركة الشاهنشاهية والمجموعة المتألفة معها إضافة إلى الحركات السياسية التي تعيش خارج إيران.

ويرى فريق ثالث إلى أن التيارات السياسية داخل نظام الجمهورية الإسلاميّة الإيرانية أمر يفرضه الواقع السياسي بناء على متباينات الأحزاب والجمعيات التي تعمل في الوسطين السياسي والاجتماعي والتي تختلف في نظرتها وقراءتها الواحدة عن الأخرى، إذ تبنى هذا الرأي– النظرية – جمعية العلماء المناضلين "روحانيون الإصلاحية والأحزاب القريبة منها كمنظمة مجاهدي خلق الثورة الإيرانية التي صنفت المجتمع السياسي في إيران إلى الأحزاب اليمينية، والأحزاب اليمينية التقليدية، والأحزاب اليمينية الجديدة، والأحزاب اليسارية الإسلاميّة الجديدة.

ووضع المفكرون الإيرانيون تعاريف وتصنيفات وأسس للخريطة السياسية الإيرانية تختلف عن الخريطة التي وضعها الإصلاحيون معتمدين على مواقف الأحزاب

وبرامجهم في المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي وضعوا "خرائط سياسية" بناء على مواقف هذه الأحزاب من المجالات المذكورة.[1]

أولًا: ظهور التيارات السياسية:

لم يكن الثوريون الذين قادوا الحركة السياسية والاجتماعية ضد نظام محمد رضا بهلوي نهاية سبعينيات القرن العشرين يركزون في تحركهم على وجهات النظر المختلفة التي يؤمنون بها، حتى الذين اختلفوا في أفكارهم عندما خرجوا من سجون النظام الشاهنشاه تركوا خلافاتهم وكان همهم الوحيد هو التخلص من النظام وقيادة الشارع تحت قيادة الزعيم الإيراني آية الله الخميني الذي صار مظلة سياسية يحتمي بها كل الثوريين بعيدًا عن الحزبية واختلاف وجهات النظر.

وعمد الإسلاميون إلى إزاحة التيار القومي من الساحة السياسية لكى تبقى الأحزاب الإسلاميّة هي الوحيدة التي تعبر عن إرادة النظام السياسي في إيران، ثم بعد ذلك انقسم المشهد في نظرته إلى هذه الأمور إلى اتجاهات أدت فيما بعد إلى ظهور التيارات السياسية الأمر الذي لم يكن بالإمكان تجاوز هذه الاختلافات.

الأمر الذي دعا الإمام الخميني في عدة مناسبات إلى الاعتراف بهذه الانقسامات سواءً بالموافقة على تأسيس جمعية العلماء المناضلين "روحانيون" المنشقة عن جميعة العلماء المجاهدين "روحانيت" أو السماح بانحلال حزب الجمهورية الإسلاميّة و"حزب جمهوري إسلامي" الذي أسس في بدايات الثورة عام 1979م على يد "علي خامنئي" وزملائه عندما اشتدت الخلافات داخل هذا الحزب الذي ضم في صفوفه جميع الإسلاميين الذين أرادوا الاصطفاف أمام القوميين والماركسيين وبقبة الأحزاب اليسارية.[2]

([1])د. السباعي محمد السباعي: المسألة الإيرانية.. النظام السياسي، سلسلة أوراق آسيوية، الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 14، القاهرة، أبريل 1995، ص 31.

([2])آية الله مرتضى المطهرى: الإسلام وإيران، (ترجمة): محمد هادى اليوسفى الغرورى، قسم العلاقات الدولية، طهران، منظمة الإعلام الإسلامى، 1995م، جـ1، ص ص 113 – 114.

وترجع أسباب الانقسامات السياسية لرؤية كل فريق أو جناح للدين وآلية مواجهة هذا الدين للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويختلف العلماء ورجال الدين (الشيعة تحديدًا) في قراءتهم لمهمة الدين ومكانته في حياة البشر.

فالعلماء والمفكرون أمثال الإمام الخميني وعلي شريعتي تختلف قراءتهم للدين وتعاليمه عن قراءة أبى القاسم الخوئى يختلفون في توجهاتهم ومعالجتهم للمشاكل بناء على خلفياتهم التاريخية.

وسرعان ما حدث اختلاف في الرؤى حول العديد من القضايا كدور الدولة وآليات توزيع الثروة وتصدير النفط والإعلام كلها قضايا واجهت النظام السياسي بقوة، الأمر الذي أدى لظهور تيارات فكرية وانشقاقات داخل الجمعيات الرئيسية داخل النظام نفسه.

وفى هذا الإطار نلقي الضوء على جمعية علماء الدين المناضلين "روحانيت" الجمعية الأم التي انشقت عنها بقية الجمعيات والأحزاب والثى شكلت التيارين؛ الإصلاحي والمحافظ أو الإصلاحي والأصولي.

رجال الدين المجاهدون "روحانيت:

تأسست عام 1979م من الشباب ورجال الدين الذين انخرطوا في الثورة والملهمين بشخصية الإمام الخميني الذي يواجه الحركات القومية واليسارية والماركسية واللينية والماوية، وأقرت هذه الجمعية حزبًا جمهوريًا إسلاميًا وأرادت تعبئة الشارع لمواجهة استحقاقات الانتخابات الرئاسية والبرلمانية 1981- 1982م، وحدث انشقاق عام 1988م داخل هذه الجمعية لاختلاف وجهات النظر حول الأسس والمفاهيم الإسلاميّة في تسيير شئون الحياة، وتحديدًا بعد انتهاء الحرب العراقية/ الإيرانية وبسبب تطور الحياة السياسية والثقافية ظهرت جمعيات ونقابات وأحزاب مهنية وسياسية قريبة من جمعية العلماء المناضلين، وصارت تعرف فيما بعد بالتيار المحافظ أو التيار الأصولي ومن أهم هذه الجمعيات:

- جمعية المؤتفلة الإسلاميّة بزعامة حبيب الله عسكر أولادي.

- جمعية المهندسين الإسلاميين.
- جمعيه زينب النسائية.
- نقابات المهن المختلفة في البازار.
- جمعية مضحى الثورة الإسلاميّة

علماء الدين المناضلون "روحانيون":

نتيجة لاختلاف وجهات النظر وافق الإمام الخميني عام 1988م على تأسيسها منشقة عن الجمعية السابقة، ووافق على تشكيل التجمع الجديد مضيفًا عليه الغطاء الديني والسياسي في آن واحد، ونجح هذا التجمع في ضم العديد من الأحزاب والشخصيات مكونًا التيار الإصلاحي.

وتزعمته "روحانيون" وأبرزهم منظمة مجاهدي الثورة الإسلاميّة، اتحاد النقابات الطلابية، نقابة المعلمين، نقابة العمال، حزب جبهة المشاركة محمد رضا خاتمي، حزب اعتماد على، وحزب كوادر البناء، وتطور أفكارها حيال العديد من القضايا المطروحة في الدستور الإيراني مثل ولاية الفقيه، إذ ينظر إليها المحافظون على أنها ولاية مطلقة، ويراها الإصلاحيون ولاية محدودة، وكذلك الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

الحركة الإصلاحية:

عبارة عن تيار متشدد وهو الذي قاد الشارع الإيراني عام 1979م في بداية الثورة وأشرف على الأعمال الثورية كالهجوم على السفارة الأمريكية عام 1980م، وغذَّى الشارع الإيراني بأدبيات الثورة والمقاومة، وقاد حركة إصلاحية في إيران من سنة 97-2005م وهذه الحركة جمعت الأحزاب التقليدية، واليسارية الإسلاميّة،

([1])د. أمين حسنى أبو السعود: دور المعارضة الدينية في السياسة الإيرانية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997م، ص 184.

والديمقراطية والتجديدية، والتكنوقراطية، اصطدمت بحائط التيار المُحافظ الذي مثله العديد من مؤسسات القرار داخل النظام كمجلس صيانة الدستور، والجهاز القضائي، وانقسمت الأحزاب المنضوية تحت لافتة الحركة على تحديد الأولويات وطريقة متابعة برامجها السياسية مما أدى إلى تقلص مكاسبها السياسية وتراجع شعبيتها ومهَّد ذلك إلى عصر ما بعد الإصلاحيين وبدأت بخسارتهم لانتخابات البلدية عام 2002م والبرلمان عام 2003 ووصل الرئيس أحمدي نجاد إلى سُدة الحكم 2005م إذ نجح التيار المحافظ إعلاميًا وسياسيًا، وبذلك آثر هذا التيار لنفسه تسمية الأصولي أو المبدئي ليؤسس ثنائية جديدة تقود المشهد السياسي الإيراني، ولكن تجربة حكومة الرئيس أحمدي نجاد أدت إلى انقلاب هذه المصطلحات، إذ تأسس تحالف جديد بين كافة معارضي الحكومة من أوساط المحافظين والإصلاحيين توج بشخصيات إيرانية كبيرة كهاشمي رافسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام وكأكبر ناطق نورى رئيس مجلس الشورى، محمد خاتمي "جبهة التغيير" ليكون في مواجهة جبهة التطرف برئاسة أحمدي نجاد.

وقد أفرزت الانتخابات الرئاسية 12 يونيو 2009م خريطة سياسية جديدة عندما ألتف الإصلاحيون حول شخصية مير حسين موسوي الجديد/ القديم الذي يحمل معه مواقف أصولية أهلته لمنافسة أحمد نجاد في الانتخابات، لم تشهد إيران مثلها في الحشد الشعبي أو في الخطاب أو الآليات الانتخابية.[1]

وحاول التيار الإصلاحي خلق ثنائية جديدة للخريطة السياسية عندم طرح جبهة المدافعين عن النظام الإسلامي التي تعني التحكم لانتخابات حرة لكسب الشرعية السياسية أمام جبهة المطالبين بالحكومة الإسلاميّة التي تعتقد بألوهية شرعية الحكومة التي يرأسها الولي الفقيه.

([1])خالد عبد الحميد مسعود العواملة: الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2006، ص 193.

وفى محاولة جديدة لإيجاد كيان سياسي معارض أعلن مير حسين موسوي عن تشكيل تنظيم سماه طريق "ألأمل الأخضر"، يريد تنظيمًا اجتماعيًا يستوعب الشرائح الاجتماعية المختلفة لتصحيح المسار السياسي والاجتماعي للبلاد.

وخلال التطورات والأحداث التي شهدتها إيران، والمحاكمات التي جرت للشخصيات الإصلاحية بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية، أصبح من الصعب وضع تصنيف جديد للتيار الإصلاحي، خصوصًا أن المدعي العام في محكمة الثورة طالب بحل الأحزاب الرئيسية التي تتشكل منها الحركة الإصلاحية وهي حزب جبهة المشاركة، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلاميّة، وحزب كوادر البناء، إضافة إلى التركيبة الجديدة مرشحة لمزيد من التطورات بناءً على التيارات التي تشهدها الساحة السياسية.[1]

أنماط المعارضة:

شهد المشهد الإيراني منذ قيام الجمهورية الإسلاميّة عدة أشكال من المعارضة ففي بداية الثورة عام 1980م انشقت منظمة مجاهدي خلق ومعها التنظيمات اليسارية لتشكل معارضة للنظام السياسي، تطورت فيما بعد لأن تتحول إلى معارضة مسلحة لإسقاط النظام السياسي ورفض الدستور الذي شاركت في كتابته وبالتالي عارضت النظام وطالبت بإسقاطه.

الحركة الأصولية المحافظة:

ظل المحافظون منذ عام 1997م يرفضون التقسيمات الحزبية التي اعتبروها (بدعة غربية) لا تمت للإسلام بصلة، وتتعارض مع الواقع السياسي الإيراني إلا أنهم اضطروا في نهاية المطاف لأن يختاروا لأنفسهم مصطلح الأصوليين تمييزًا عن منافسهم الإصلاحيين في خطوة أرادوا منها أضفاء الشرعية الدينية على حركتهم

([1])د. أمل حماد: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في إيران، (تحرير) د. محمد السيد سليم، د. نيفين مسعد، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998م، ص 475.

وتزعمها من الأصوليين الذي يتهمونهم بالابتعاد عن الدين وتبني أفكار غريبة عن الواقع الإيراني ومحاولتهم إيجاد نوع من المصالحة بين الدين الإسلامي ومقننات الثورة الإسلاميّة التي تستند على تعاليم هذا الدين وبين الأفكار (الغربية) المستوردة التي تتعارض مع قيم المجتمع الإيراني من جهة أخرى.

المحافظون الجدد:

يشير المهتمون بالشأن الإيراني إلى ظهور طبقة سياسية جديدة في إيران تتبنى أفكارًا دينية وسياسية متميزة قد تختلف عن تلك التي يؤمن بها بقية المحافظين الأصوليين، إذ شكلت ظاهرة جديدة في المجتمع الإيراني وتحديدًا منذ عام 2005م منذ فوز أحمدي نجاد.[1]

[1]() Mehdi Mozafri, L'Iran Paris: Librairie Generale De Droit Et De Juris Prudence, 1997, p. 196.

المبحث الثانى

التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى إيران

المبحث الثاني
التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إيران

الولي الفقيه:

تشهد إيران تنافسًا بين تيارين أساسيين هما اليمين المحافظ واليسار الراديكالي وساعد على هذا التنافس أن الأجواء الإيرانية جاهزة له بسبب التوازن النسبي بين التيارات المختلفة لأول مرة منذ الثورة الإسلاميّة.

ففي بداية الثورة سيطر بشكل مؤقت اليسار الراديكالي الذي سرعان ما فقد قواعده بإقالة أبو الحسن بني صدر أحد أهم رموزه وأول رئيس وزراء في عهد الثورة 1981م.

ثم بدأ اليمين المحافظ في الصعود تدريجيًا ساعده على ذلك المساندة المطلقة التي أعطاها أيامها الحوازات الدينية والتجار، في حين واجه اليسار الراديكالي صعوبات عديدة دفعته تدريجيًا للانزواء والعمل كمعارضة سياسية داخل إيران أو خارجها.

إلا أن التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إيران أدت إلى بروز قوى وتيارات سياسية لا يمكن تصنيفها بأنها يمين أو يسار إسلامي، فالجمهوريات الإيرانية المتعاقبة، خاصة في فترة حكم رافسنجاني أفرزت تيارًا من كوادر التكنوقراط والفنيين والمهنيين أصحاب الكفاءات والقدرات الخارجين من عباءة الدولة وليس الثورة، إذ أن أغلبهم لم ينخرط في عمل سياسي أو ثوري قبل أو بعد الثورة، بل انخرطوا مع رافسنجاني في عملية بناء إيران عشية خروجها من الحرب المهلكة مع العراق واختارهم رافسنجاني على أساس قدرتهم على العمل والبناء والإنجاز، وليس على أساس ولائهم للولي الفقيه أو خط الإمام.[1]

([1])د. إبراهيم الدسوقى شتا: الثورة الإيرانية .. الجذور والأيديولوجية، دار الوطن العربى، بيروت، 1979، ص 124.

هؤلاء بمرور الوقت بالإضافة لطبقة من المثقفين والأكاديميين والسياسيين والليبراليين استطاعوا عمل توازن بين اليمين المحافظ المهيمن واليسار الراديكالي الذين كانوا أميل إلى أطروحاته وبرامجه هذا التوازن أدى إلى تنافس حاد أججه تأييد الولي الفقيه خامنئي، والرئيس رافسنجاني، وأن إيران لم تشهد تعديلًا في الدستور من أجل انتخاب رافسنجاني لفترة رئاسة ثالثة.

وبالتالي نجد أنفسنا أمام نظام سياسي دستوري يتطور من حيث الشكل، عتيق جدًا من حيث المضمون، فيوجد دستور مكتوب، وسلطات ثلاث أساسية، وهناك فصل بينها ويوجد مؤسسات للرقابة على أداء السلطات الثلاث، وهناك انتخابات دورية مباشرة، وبجانب كل هذا سلطة الولي الفقيه.[1]

الولي الفقيه :

أعلى سلطة روحية في إيران، يختاره مجلس الخبراء، ويجب أن يبلغ الولي الفقيه أعلى درجات المعرفة الدينية والفقهية فينال (رتبة آية الله) التي هي أسمى رتبة دينية يمكن الحصول عليها.

والولي الفقيه لديه سلطات هائلة؛ فهو يضع الأطر العامة لكل سياسات الدولة، كما يحدد تفاصيل التنفيذ ويجب أن يصدق على اختيار رئيس الجمهورية، ويعين القائد العام لقوات حرس الثورة ورئيس أركان الجيش والفقهاء في مجلس صيانة الدستور وبإمكانه – إذا أراد– عزل هؤلاء بالإضافة إلى سلطته في إعلان حالة الحرب أو الصلح.

وهذا يعنى أن هناك مؤسسات دستورية، ومجالًا للعمل السياسي بالمعنى الحديث، إلا أن كل هذا يسكن فضاء أشمل وأوسع من التقليدية والمحافظة الدينية التي تدرك الكون على نحو هيراركي يبطل عمل المؤسسات الدستورية القائمة ويجعل أداءها

([1])د. محمد رحيم عيوضى: معالم الثورة الإسلامية .. تحليل وتقييم، سلسلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، العدد 35، القاهرة، 2003، ص ص 84 – 85.

شكليًا، فبدلًا من فتح المجال لكل القوى والتيارات، وترسيخ مبادئ حرية النظم والتغير، تقوم المؤسسات الدستورية مثل مجلس صيانة الدستور بتنقية القوى السياسية المسموح لها بالمشاركة في الحدث السياسي.[1]

الولي الفقيه:

بدأ التنافس الحقيقي بين التيارات السياسة والتفّت الحوازات الدينية والتجار ورجال السياسة في إيران والعاملون في مؤسسة تشخيص مصلحة النظام، مجلس صيانة الدستور، وأعضاء البرلمان والمكتب السياسي لخامنئي المرشد المُرشد العام للدولة كلهم، التفّت حول حجة الإسلام ناطق نوري.

ففي أكثر من مناسبة أفصح الولي الفقيه عن مساندة ناطق نوري الأمر الذي دفع خاتمي ودرى شهري إلى الإعلان عن إمكانية انسحابهما إذ كان فوزهما يتعارض مع الولي الفقيه، إلا أنهما أكملا الانتخابات بعد تأكيدات من رافسنجاني وخامنئي بأن الانتخابات ستكون الفيصل ولا مجال للتزوير.[2]

ولاية الفقيه:

هي الجناح أو البدعة التي أضيفت إلى سلطة الذين يدعون أنهم نواب المهدى في عصر الغيبة الكبرى، هذه فكرة حيلولية دخلت الفكر الإسلامي من الفكر المسيحي القائل إن الله تجسَّد في المسيح، والمسيح تجسَّد في الجد الأعظم.

وفى عصر محاكم التفتيش في إسبانيا وإيطاليا وقسم من فرنسا كان البابا يحكم المسيحيين وغيرهم باسم السلطة الإلهية المطلقة، إذ كان يأمر بالإعدام والسجن، وكان حراسه يدخلون البيوت الآمنة ليل نهار ليعبثوا بأهلها فسادًا ونكرًا.

([1]) وجيه كوثرانى: الفقيه والسلطات، دراسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية القاجارية، المركز العربي الدولي، القاهرة، 1990، ص 136.

([2]) أمين حسنى أبو السعود: دور المعارضة الدينية في السياسة الإيرانية، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997م، ص 127.

وقد دخلت هذه البدعة إلى الفكر الشيعي بعد الغيبة الكبرى وأخذت طابعًا عقائديًا عندما أخذ علماء الشيعة يسهبون في الإمامة ويقولون بأنها منصب إلهي ارتبط بالإمام كخليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وبما أن الإمام حي ولكنه غائب عن الأنظار ولم يفقد سلطته الإلهية بسبب غيبته فإن هذه السلطة تنتقل منه إلى نوابه لأن النائب يقوم مقام المنوب في كل شيء.

وانشغل فقهاء الشيعة بفكرة ولاية الفقيه، ولكن كثيًرا منهم أنكروا الولاية بالمعنى الذي تقدم ذكره أن الولاية خاصة بالرسول، والأئمة الاثني عشر من بعد ولا تنتقل إلى نواب الإمام، وأن ولاية الفقيه لا تعني أكثر من ولاية القاضي الذي يستطيع تعيين أمين على وقف لا متولّيَ له أو منصب قيّم على مجنون أو قاصر.

على ما أعتقد أن فكرة ولاية الفقيه لم تخرج إلى حيز الوجود أو العمل إلا بعد أن استلم السلطة في إيران الشاه إسماعيل الصفويّ [*1] أي في عصر الصراع بين الشيعة والتشيع.[2]

وبدأ الصوفيون التحرك بين المدائن الإيرانية ينشدون الأشعار والمدائح في حق علي وأهل بيته وتحث الناس على الدخول في المذهب الشيعي، وأعمل الشاه إسماعيل السيف في رقاب الذين لم يعلنوا تشيعهم.

ومع أن الشاه إسماعيل كان شيعيًا بقرار نفسه ومقامه الصوفي إلا أن إعطاء الصفة الشيعية لإيران كان يهم النظام الجديد كثيرًا، فالحروب العثمانية وإن كانت في حقيقتها حروبًا إقليمية لها جذورها الماضية، إلا أن الاستمرار في هذه الحروب كان

(*)[1] الشاه اسماعيل الصفوي: ينحدر من أسرة صوفية تقطن مدينة أردبيل شمال غربي إيران وانحدر من أجداد أقطاب الحركة الصوفية شعارها حب علي وأهل البيت، وعلا نفوذ أجداده في مقاطعة أذربيجان التركية، واستطاع أن ينصب نفسيه ملكاً على إيران بعد الحروب الإيرانية العثمانية التي أنهكت قوى إيران، وتوج ملكًا وهو في سن الثالثة عشرة عام 907هـ، لم تكن إيران شيعية عند توليه السلطة ما عدا قُم، قاشان، نيسابور (الشاه المذهب الشيعي مذهبًا رسميًا لإيران).

()[2] موسى الموسوي: الشيعة والتصحيح من الصراع بين الشيعة والتشيع، 1988م، ص 70.

يصطدم بفكرة حرمة حَرب المسلم مع المسلم وقتل المسلم للمسلم الأمر الذي كان يلاقى معارضة داخل إيران.

ولكن المذهب الذي أملاه الشاه على الشعب الإيراني أعطى تماسكًا قويًا للإيرانيين، وقضى على كل الآمال التي كانت تراود الخليفة العثماني لضم إيران إلى خلافته ورضخ لولاية الفقيه، والزعامة المذهبية الشيعية[*1] كان مقرها جبل عامل بلبنان الموطن الثاني للشيعة بعد العراق.

ويظهر بوضوح أن فكرة ولاية الفقيه كانت موجودة في الفكر الشيعي، وعليها كانت تبنى فكرة عدم شرعية الخلافة الإسلاميّة أو أية حكومة أخرى، إلا إذا أجازها وباركها الفقيه الذي يمثل الإمام الحي الغائب المنصوب بأمر الله.

واستطاع الشاه إسماعيل أن يجعل من ولاية الفقيه منصبًا يعلو على مقام الشاه وكل المناصب الأخرى.

وفى تاريخنا المعاصر وهو عهد الصراع بين الشيعة والتشيع بدأت ولاية الفقيه تظهر على مسرح الأحداث في البلاد الشيعية بصورة حادة وعنيفة أخذت تعصف بكل القيم الإسلاميّة والإنسانية على السواء.

ولاية الفقيه نظريًا وعمليًا:

(*)[1]الزعامة المذهبية الشيعية: مقرها آنذاك في جبل عامل الموطن الثاني للشيعة، وكان الشاه يرى نفسه قطبًا صوفيًا وملكًا أسس للشيعة مجدًا لم يؤسس أحد مثله من قبل إلا أنه رضخ لولاية الفقيه، طلب من علي بن عبد العال الكركى لعاملي كبير علماء الشيعة بجبل عامل بلبنان أن يحكم له دعائم السياسة والملك ويجيزه الجلوس على كرسي الملك والحكم باسم الولاية العامة التي هي من صلاحيات الفقيه وأصبح للزعامة المذهبية الشيعية نفوذ واسع وكبير ويحظى باحترام عظيم في إيران من قبل الملوك والحكام والعلاقة بينهما على مر التاريخ عل ما يرام إلا أنه كان يحدث في بعض الأحيان صراع بينها ينتهي بانتصار أحدهما على الآخر.

ويرتكز أساس النظرية لدى فقهاء الشيعة على الآية الكريمة: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ}.[1]

ويقول علماء الشيعة إن المقصود من أولي الأمر في الآية الكريمة إنما هو الخليفة أو الإمام الشرعي الذي هو الإمام علي ومن بعده أولاده حتى الإمام المهدي، وفى غيبة الإمام المهدي تكون الولاية للفقهاء المجتهدين الذين يحلون محل الإمام وهم النواب العاملون.

ونرى أن نظرية ولاية الفقيه تصطدم بنص صريح جاء في القرآن الكريم وضح صلاحية الفقهاء بعبارة صريحة، والذين أسهبوا في بطلان نظرية الفقيه لم يذكروا هذه النقطة الجوهرية التي تدحض فكرة ولاية الفقيه من أساسها وتنسفها نسفًا، فالآية الكريمة التي تفند ولاية الفقيه وتنص على مقدار صلاحيته هي:{فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ}.[2]

فالآية صريحة؛ فإن واجب الفقيه هو "التبليغ والإرشاد" في شئون الدين وليست في الآية إشارة إلى وجوب إطاعة الفقيه أو ولايته.

من الواضح إذن أن فكرة ولاية الفقيه تتعارض مع نص الكتاب ومن يعارض النص الإلهي يعتبر خارجًا عن الإسلام، فالآية الكريمة: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ" تجزم أن طاعة أولى الأمر تختلف عن إطاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وإنها إطاعة محدودة في نطاق صلاحيات انبسطت بالوالي حسب طبيعة عمله حتى أن الحكم في التنازعات بين المسلمين سلب عنه كما تنص الآية.

ثم إن الآية واضحة وصريحة أنها نزلت في الذين عينهم الرسول) في عهده كولاة يتولون عنه في شؤون المسلمين، والآية نزلت في عهد الرسول) وهي تخص عهده والإشارة إليه إشارة شخصية لا عمومية.

---

[1] () سورة النساء: الآية 59.

[2] () سورة التوبة: الآية 122.

وعموم الآية إذا شملت أولي الأمر بعد عصر الرسول) فإنها واضحة في عدم وجوب إطاعة أوامرهم في التنازعات التي تحدث بين المسلمين الأمر الذي يقلل من شأن أولي الأمر ويفقدهم صلاحية الولاية العامة أو الولاية المطلقة.

إذًا الغريب كيف استدل المستدلون بهذه الآية على ولاية الفقيه وإعطائه حق التحكم في شؤون المسلمين السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية؟ فإذا كان لا يحق لأولى الأمر التدخل في تنازعات المسلمين كما نص عليه الكتاب حتى لا يتخذ اسم الله ورسوله ذريعة لكي يحكم المجتمع الإسلامي حسب أهوائه وعقائده بدون الأخذ بالشورى. فهل يمكن القول إن نائب أولي الأمر يتمتع بحقوق أكثر من المنوب عنه؟.[1]

وفى إيران مهد ولاية الفقيه عبَّرنا عنه بعصر الصراع الثالث بين الشيعة والتشيع استطاعت ولاية الفقيه أن تحتل الصدارة في الدستور الإيراني الجديد وتحتل أهم المواقع الأساسية منه، كما استطاعت أن تسيطر على السلطة المطلقة في البلاد.

ولكن مع كل هذا لم يستطع حُماة الدستور وواضعوه والمدافعون عنه من حل التناقضات بين التطبيقات العملية وبين النظرية الفقهية، ولعل من أولى هذه المفارقات والتناقضات التي تتساءل الشيعة عنها في كل مكان هي هل أن ولاية الفقيه منصب ديني أم منصب سياسي؟.

فإذا كان منصبًا دينيًا لا يخضع للانتخابات ولا يخضع للعزل ولا يخضع للتفريق، فكل من بلغ مرتبة الفقاهة اتصف بصفة الولاية وشملته الحصانة ويجب على المسلمين إطاعة أوامره والرضوخ لولايته، ولكن حدث أن فقهاء نكبوا وسجنوا وأسروا بسبب مواقفهم الفكرية أو السياسية من سلطان الفقيه الحاكم.[2]

([1])د. عبد المنعم الحفنى: موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية، دار الرشاد، القاهرة، 1994م، ص ص 118 – 119.

([2])د. آمال السبكى: تاريخ إيران السياسى بين ثورتين، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1999م، ص 50.

أما إذا كانت ولاية الفقيه منصبًا سياسيًا، فلماذا ارتبط بالدين وبالمذهب وظهر في مظهر العقيدة ووجوب الإطاعة لصاحبة؟

وعندما يتضارب الفقهاء في الآراء فلمن يا ترى يجب على المسلمين أن يستجيبوا ويطيعوا وكيف يجمعوا بين آراء متضاربة أو متناقضة؟

حقاً إن إسناد قانون كهذا إلى الإسلام إهانة إلى ذلك الدين القيِّم الذي أرسله الله ليرفع من القيم الإنسانية.

تجاوزت نظرية ولاية الفقيه الحدود الإيرانية وتسربت إلى مناطق شيعية أخرى وبدأت تعصف بالشيعة هناك كما عصفت بها إيران، وهناك في إيران النظر الشيعي رد فعل عنيف بالنسبة للمذهب وما رافقه من سلطة الفقهاء والمرجعية المذهبية بعد أن عانى الشعب الإيراني من ولاية الفقيه عناء يهدد المجتمع الشيعي في إيران.

ولاية الفقيه لم يسبق لفكرة دينية في التاريخ البشري كلفت البشرية من الدماء بقدر ما كلفته ولاية الفقيه عند الشيعة منذ ظهورها، فالفكرة بدأت تنسف بنفسها، وعندما يبدأ الهدم الداخلي بتفاعل في نظرية أو فكرة بسبب فشلها في التطبيق أو بسبب المآسي التي ترتكب باسمها تكون النظرية في طريق إلى الاضمحلال والزوال التام.[1]

حياد الولي الفقيه:

هكذا بدأت أجواء الحملة الانتخابية تنافسًا حقيقيًا وساخنًا بين التيارات الأساسية، وكان أبرز المرشحين حجة الإسلام ناطق نورى الذي التفت حوله الحوزات الدينية والتجار ورجال السياسة والناقدون في إيران والعاملون في مؤسسة تشخيص مصلحة النظام ومجلس صيانة الدستور وأعضاء البرلمان والمكتب السياسي لخامنئي المرشد العام للدولة ونجح محمد خاتمي في الحصول على أصوات الشباب والنساء والمثقفين والجامعيين والمتنورين، ففي أكثر من مناسبة أفصح الولي الفقيه عن أنه يحبذ انتخاب

[1]() Fred Halliday, Iran: Dictatarship and Development (Second Edition: England Penguin Books, (1979), p. 59.

ناطق نوري الأمر الذي دفع خاتمي ودرى شهر إلى الإعلان عن إمكانية الانسحاب من الانتخابات إذا كان احتمال فوزهما يتعارض مع الولي الفقيه ولكنهما أكملا الانتخابات بعد أن حصلا على تأكيدات من خامنئي ورافسنجاني بأن الانتخابات ستكون نزيهة وإرادة الشعب ستكون الفيصل ولا مجال للتزوير.[1]

بدأ رجال الدين قبول نظرية ولاية الفقيه، كما بلورها وصاغَها آية الله الخميني والتي جاءت قريبة من فكرة الملك – الفيلسوف في الفكر الينو أفلاطوني– وجمعت بين نفس القانون ومرشد المجتمع والمعلم الكامل والحاكم المثالي ونائب الله، فالفقيه يخرج من انتظاره لعودة الأمام الغائب – الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري – لينخرط مع الجماهير في عمل سياسي ينهي به عزلته واعتزاله، ويمهد به لتوفير الظروف والأسباب التي تهيئ لعودة الإمام الغائب.[2]

هذا المفهوم هو حجر الأساس في الدستور ثم البناء المؤسسي للجمهورية الإسلاميّة بدءًا من 1979م، وإذا انتقلنا إلى الفئات الأعلى نرى أنه من بين شيعة من آيات الله العظمى كان الخميني وحده هو الداعي إلى دور فعال لرجال الدين في السياسة عبر مفهوم ولاية الفقيه بينما الخمسة الآخرون من دعاة الامتناع عن العمل السياسي من جانب رجال الدين.[3]

---

[1] () تقرير هل ستكون الجمهورية الثالثة مدخلا لتفكك إرث الخميني، منال لطفى للسياسية الدولية، ع 138، أكتوبر 1999م، ص 179.

[2] ()د. محمد عمارة: الفكر القائد للثورة الإيرانية، القاهرة، دار ثابت، 1982م، ص ص 5–9، 10–12، و27، 33–34. وأيضا:

(1) Mongol Bayal, The Iranian Revolution of 78–79: Fun damentalis or Modern? "The middle East fournal, vol, 37, No 1 (winter ,1983), p. 34.

[3] ()حامد النجار: دور العلماء في المعارضة السياسية الإيرانية الحديثة، كتاب إيران 1900–1980، بيروت، مركز الأبحاث العربية، 1981م، ص 1984.

إلا أن الثابت أن الاتجاه الذي غلب في صفوف رجال الدين هو الذي ترجم مفهوم ولاية الفقيه ليعني قيام رجال الدين بالدور المباشر في الحكم وفى الجهاز التنفيذي والإدارة – بالإضافة إلى السيطرة على السلطتين التشريعية والقضائية، وهو الاتجاه الذي حمل لواءه مطهري ثم بهشتى ثم خامنئي واتبعه قطاع عريض من رجال الدين من الفئتين الوسطى والدنيا، معتبرين أن سيطرتهم المباشرة على السلطة السياسية هو أمر طبيعي في ضوء قيادتهم للثورة حتى النصر وتحملهم للتضحيات الجسام في هذا المضمار ونظر هؤلاء إلى التكنوقراط والسياسيين والموظفين من غير رجال الدين باعتبارهم أدنى درجة وعليهم تنفيذ القرارات والخطط التي يصوغها رجال الدين[1]، وقد أقرت الشخصيات المنتمية للحزب الجمهوري الإسلامي من خارج صفوف رجال الدين بمفهوم ولاية الفقيه لآية تحفظات وأقروا تفسيرات مطهري وبهشتي لهذا المفهوم مما يعنى التدخل المباشر لرجال الدين في العمل السياسي.

وهكذا وفقًا لنظرية ولاية الفقيه، حصل آية الله الخميني على مكانة بارزة في التاريخ المعاصر، بوصفه زعيمًا لثورة شعبية عارمة أطاحت بأعتى العروش في المنطقة ومرجعًا دينيًا نافذًا قاد أضخم إحياء مذهبي في التاريخ وأصبح وليًا للأمر نيابة عن الأمام الغائب، ومن ثم فقد اختصته الشيعة في العالم بلقب الإمام الذي لم يكن يحظى به قبل ذلك إلا الأئمة الاثنا عشر، خاصة أنه كان مستمدًا مكانته الدينية لدى الشيعة من كونه فقيهًا يصل نسبه إلى أمير المؤمنين علي بن أبى طالب (وزعيمًا سياسيًا أقام نظم حكم إلهيًا).

وهنا يمكن القول أن لقب (إمام) قد اكتسب خصائص دلالية جديدة في عالمي الدين والسياسة منها:

أ – أنه زعيم للمستضعفين في الأرض.

---

(1) [1]Discussion,:in the Iranian Revolution and the Islamic Republic", p. 44.

ب- أنه زعيم الثورة الإسلاميّة في إيران.

ج – أنه يتولى المرجعية الدينية والمرجعية السياسية معًا.

د – أنه نائب إمام الزمان.[1]

أما الولي الفقيه في العموم فقد اختصها الدستور الإيراني بقمة هرم السلطة في البلاد بوصفه المخول بتحديد السياسات العامة والوصي على أداء السلطات الثلاث، إذ نص في مادته الخامسة على أن ولاية الأمر وإمامة الأمة في الجمهورية الإسلاميّة الإيرانية في زمن غيبة الأمام المهدي تكون بيد الفقيه العادل المتقي، العالم بأمور زمانه، الشجاع الكفء في الإدارة والتدبير.[2]

وفي هذا الإطار يلعب الولي الفقيه (المرشد الأعلى للثورة الإسلاميّة) الدور المفصلي، والمحور الجوهري في هيكل النظام الإيراني وإسلاميته إذ شدد دستور الجمهورية الإسلاميّة على مدى ست عشرة مادة، على أهمية منصبه، وقدسية مكانته، إذ ينص الدستور في مادته الثانية على أن الإيمان بالإمامة والقيادة ودورهما الأساسي في استمرار الثورة يمثل أحد الأركان الستة التي يقوم عليها نظام الجمهورية الإسلاميّة، كما نصت المادة الخامسة أيضًا على أن ولاية الفقيه تؤول إلى الفقيه مادام الإمام الثاني عشر غائبًا.

ثانيًا: التيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إيران:

بعض هذه التيارات ذات نفوذ أصيل موجود حتى قبل انفجار الثورة، بعضها حديث التكوين أفرزه العمل السياسي للجمهورية الإيرانية الثانية، وبعضها موجود منذ زمن

([1]) سعيد الصباغ: المعجم الموسوعي فارسي/عربي، دار الثقافة، القاهرة، 2011م.

([2]) دستور جمهورية أيران الإسلامية، إصدار مديرية الترجمة والنشر، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية 1997م، وانظر أيضًا: ويلفريدبوختا: من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ابو ظبى، 2003م.

لكنه محاصر ومضطهد ومرفوض من اليمين المحافظ بسبب تبنيه شعارات وآراء توصف بالليبرالية وهي صفة أشبه بالجُرم في إيران.

وأهم هذه التيارات:

1- رابطة علماء الدين المناضلين روحانيات مبارز.

2- رابطة علماء الدين المجاهدين روحانيون مبارز.

3- كوادر البناء روحانيون مبارز.

4- المؤتلفة "التيار السياسي" البازار.

5- جمعية حراس مبادئ وقيم الثورة.

6- منظمة مجاهدي انقلاب إسلامي.

7- منظمة الحجتية.

8- التيار الليبرالي الإسلامي أو حركة تحرير إيران.[1]

1- رابطة علماء الدين المناضلين: الجناح السياسي لليمين المحافظ وتكونت قبل الثورة، وأعضاؤها يمثلون اليمين بأطيافه، بدءًا من اليمين المحافظ مرورًا باليمين الراديكالي وموحدي ساوجي الراديك إلى مهدى كنى المصلح التقليدي، وهي لكونها ساحة لاختلاف أصحاب التوجهات المختلفة، وفى العقد الأخير من القرن العشرين مالت إلى التشدد والمحافظة بسبب ميل المعتدلين فيها من أنصار رافسنجاني، وبعد تجريده من السلطة مال للابتعاد عنها وتشكيل تيار آخر موازٍ يعبر عن أفكاره وبرامجه التي أصبحت مختلفة في نواحٍ كثيرة عن اليمين التقليدي، وتؤمن الرابطة بالتشدد السياسي والاجتماعي والثقافي مقابل الانفتاح الاقتصادي، وقد دعت الرابطة أحد أهم كوادرها وهو حجة الإسلام ناطق نورى رئيس البرلمان.

([1])د. نيفين عبد المنعم مسعد: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002م، ص ص 119 – 120.

2- رابطة علماء الدين المجاهدين: الجناح السياسي والديني لليسار الراديكالي وقد أسسها عدد من رجال الدين البارزين في أواخر عهد الخميني ومنهم على أكبر محتشمي، محمد موسوي، مهدى كروبي الذين انشقوا بها عن روحانيات مبارز بسب رفضهم للسياسات البرجماتية والعملية التي تبنتها الرابطة، وبمرور السنوات تغير فكر الرابطة وأصبحت أكثر ميلًا للأفكار المعتدلة واليسارية، وتدعو لقيام الأحزاب وحرية الصحافة ومكافحة الفساد، والعدالة الاجتماعية ونصرة المستضعفين، واحترام الحريات الفردية ويمثلها حجة الإسلام محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية، إذ أنه فقد موقعه كوزير للثقافة بسبب سياساته التنويرية التي دفعت اليمين المحافظ لإقالته 1994م.[1]

3- كوادر البناء: تنظيم جديد أعلن نفسه تيارًا سياسيًا منافسًا في الحياة السياسية وخرج كوادره من رحم العمل السياسي والتكنوقراطي النشيط مع الرئيس رافسنجاني وهم نخبة من ذوى الكفاءات المهتمين بمواصلة مسيرة الإصلاح الاقتصادي وإطلاق الحريات المؤمنة في الدستور والانفتاح على الغرب، وجاء تشكيله ردًا على هيمنة اليمين المحافظ على البرلمان الإسلامي، وقام رافسنجاني بتأسيس كوادر البناء كجماعة سياسية تستطيع أن تواصل تنفيذ سياساته وقد حاول اليمين التقليدي إجهاض تشكيل كوادر البناء إلا أن نفوذ رافسنجاني ومساندة اليسار الراديكالي أديا إلى فشل هذه المحاولة، كما أدى إلى التقارب بين الكوادر واليسار اللذين أصبحا متشابهين في التوجهات.

4- المؤتلفة: هو التيار السياسي والتنظيمي للتجار وهي تتبنى سياسات متشددة ومحافظة على المستوى السياسي والثقافي والاجتماعي لكسب رضا الفقهاء الدينيين

([1])بهمان بختيارى: المؤسسات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية، في د. جمال سند السويدى (محرر) إيران والبحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996م، ص 93.

في الحوازات العلمية، مع تبنى سياسات اقتصادية تقوم على السوق الحر لتأمين مصالحهم الخاصة، وساندت المؤتلفة ممثل اليمين المحافظ ناطق نوري .[1]

5- جمعية حراس مبادئ الثورة: أسسها محمد محمدي دري شهري وتضم اللجنة المركزية بعض رجال الدين والكوادر الأمنية وسياستها تتأرجح بين التشدد والاعتدال وهي تمثل التيار التقليدي وأيدت الجمعية مؤسسها في الانتخابات الرئاسية.

6- منظمة مجاهدي انقلاب إسلامي: أسسها بزاد نبوي وهي تميل لأفكار اليسار الإسلامي وتدعو للتعددية الحزبية وإطلاق الحريات العامة والانفتاح وساندت حجة الإسلام محمد خاتمي.

7- منظمة الحجتية: أقدم التنظيمات السياسية في إيران، وأقرب إلى اليسار مع تمايزات في قضايا معينة، تميل إلى التقارب مع الغرب، وتشجع برنامج رافسنجاني الاقتصادية، ولكنها متشددة حيال الانتماءات الدينية المخالفة مثل البهائية والماركسية وغير ذلك.

8- التيار الليبرالي الإسلامي: أو حركة تحرير إيران، أسسها مهدى بازر كان أول رئيس حكومة انتقالية بعد ثورة 1979م وتعرضت لقمع سياسي وتهميش نتيجة أطروحاتها، فهي تؤمن بحكومة إسلامية، ولكنها تدافع عن إسلام ليبرالي ديمقراطي، وتدعو إلى الانفتاح على الغرب وبشكل عام هي أقرب إلى اليسار والمعتدلين ولكنها تتميز عن كل التيارات في أنها تؤيد تقليص الصلاحيات المطلقة للولي الفقيه ولم تعلن الحركة تأييدها لأي من المرشحين، وأعلنت رفضها للانتخابات بسبب استبعاد مرشحيها عزت الله محابي وإبراهيم يزدي.[2]

([1])د. صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993م، ص 117.

([2])د. مصطفى اللباد: الانتخابات البرلمانية والاستقطاب السياسى في إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2001م، ص 137.

المبحث الثالث
السياسة الخارجية الإيرانية
وعلاقاتها بالسلوك الإيرانى الخارجي

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الإيرانية وعلاقاتها بالسلوك الإيراني الخارجي

اعتبار إيران دولة مهمة في منطقة الشرق الأوسط وتشاطر الكثير من الدول في الأمور والقضايا المشتركة بعد قيام ثورتها التاريخية في عام 1979م أخذت إيران باحتلال مكانة خاصة عند الدول.

ولذا نهدف من ذلك فهم السياسة الخارجية الإيرانية وعلاقاتها بالسلوك الإيراني الخارجي ليتسنى بعد ذلك طرح آلية جديدة للتعامل بين إيران ودول آسيا الوسطى والدراسة تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- القسم الأول: يحاول أن يجيب على كيفية فهم السلوك الإيراني الخارجي وخاصة تجاه دول آسيا الوسطى وعلاقاتهم بالسياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام وهنا تتفرع عدة محاور وأسئلة جانبية مثل:

من هم الذين يصنعون السياسة الخارجية؟

ما هي المصادر القانونية والرسمية وشبه الرسمية للسياسة الخارجية؟

كيف تستطيع أن تفرق بين السياسة الخارجية والسلوك الخارجي لإيران؟

ويوجد عوامل مستقلة تستطيع من خلالها شرح العامل التابع وهو السياسة والسلوك الإيراني الخارجي، وهذه العوامل هي:

- العوامل القانونية الإيديولوجية.
- العوامل الاقتصادية.
- العوامل البيروقراطية والنخبوية.

- العوامل الخارجية.[1]

العامل الأول: السلوك الإيراني الخارجي: عند الخوض في دراسة السياسة الخارجية يجب التعرض للمفاهيم العامة والرئيسية وتتمثل في:

1- السياسة الخارجية (Foreign Policy): والتي تعني الأهداف والسياسات المعلنة من قبل الدولة تجاه القضايا العالمية والبيئية الدولية بكياناتها الحكومية وغير الحكومية.

2- السلوك الخارجي Foreign Behavior)): ويقع الاهتمام الأساسي هنا ليس على ما يُعلن أو ما يقال، بل على ما يتم بالفعل على صعيد الواقع العملي بشأن علاقة الدولة بالبيئة الخارجية المحيطة بها، وعليه فإنه يتوجب التفريق بين ما يعلن وما يتم بالواقع، والكثير من الدول قد تأخذ سلوكًا معاكسًا أو مختلفًا عما تعلنه رسميًا.

ولهذا فإن السلوك الخارجي يكون دائمًا أهم بكثير من السياسية الخارجية بإطارها المعلن، والدول بشكل عام تسعى في الكثير من الأحيان إلى تجسيد سياستها الخارجية المعلنة على صعيد الواقع، إلا أن تناقضات الواقع، و تزاحم المصالح بينها وبين الدول الأخرى تجعل هذه الدولة في عملية ترجيح من المثل والواقع، أو بين ما يُعلن وما يمكن بالفعل القيام به، إذا ينبغي التفريق بين السياسة الخارجية والسلوك الخارجي على أنهما شيئان ليس بالضرورة أن يكونا متطابقين أو منسجمين كلية في الكثير من الأحيان.

وإذًا يجب معرفة الكيفية التي يتم من خلالها ترجمة السياسة الخارجية المعلنة والتعرف كذلك على عملية الإخراج النهائي الذي يتم فيه التوفيق بين الأهداف المعلنة

([1])د. باكينام الشرقاوى: السياسة الخارجية الإيرانية، دراسة منشورة على صفات موقع www.aljazeera.com بتاريخ 2001/4/21.

ومحدودية الواقع، هذه العملية تسمى بإجراءات صنع القرار الخارجي وهي عملية في غاية التعقيد دائمًا، إذ تعتمد على عوامل كثيرة ومتداخلة.[1]

ومن هذه العوامل نوع النظام الحاكم هل هو ديمقراطي محدود، نخبوي سلطوي؟.

العامل الثاني: يعتمد على موقع وقوة وحجم الدولة.

العامل الثالث:

يعتمد على القضايا الخارجية المراد مواجهتها؛ أي البيئة الخارجية وهي مهمة تكاد تكون يومية، واهتمامنا ينحصر أكثر من الرغبة في التعرف وتحليل السياسة الخارجية الإيرانية والسلوك الإيراني الخارجي، وتوجد خمسة متغيرات تدخل في صلب إجراءات صنع القرار الإيراني وتؤثر في النهاية على سلوك إيران الخارجي بصورة متفاوتة ويعتمد هذا التفاوت في التأثير على نوعية القضية المراد اتخاذ سياسة إزاءها:

أولًا: العوامل القانونية والإيديولوجية:

أ) العوامل القانونية:

تعنى المواد الدستورية والقوانين الخاصة بالسياسة الخارجية التي تم أخذها في الحسبان باعتبار أن هذه القوانين لا تمثل جانبًا نظريًا فقط وإنما ذات تأثير عملي تدفع إلى توجهات معينة في سياق السياسة الخارجية، هذا عوضًا عن كونها تمثل وازعًا قانونيًا للسلطة السياسية بشقيها التنفيذي والتشريعي لإجراءات سياسية خارجية.

وأهم هذه المواد الدستورية تقع في الفصل العاشر: (السياسة الخارجية) إذ تنادي المادة 152 بالاستقلالية التامة عن القوى الخارجية وتؤكد على تبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة، في حين تعطي المادة (104) الشرعية للعمل على حماية النظام المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة في العالم، وفى الوقت نفسه لا تتدخل في الشئون الداخلية للشعوب الأخرى، كما أن أجزاءً أخرى من

[1](1) Bebler Anton and Tem Seroka 1990, comtempo Rary Political systems`, classifititions and typologies boutdlerco: lynnepienner.

مواد الدستور الإيراني أكدت على السياسة الخارجية مثل المادة الثالثة من الفصل الأول (الأصول العامة) الفقرة رقم (5) التي تركز على مقاومة النفوذ الأجنبي وطرد الاستعمار.[1]

والفقرة (4) من القانون سنة 1983م تلزم وزير الخارجية على أن يقوم بمساعدة المستضعفين دون التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى ومن هذه المواد نجد أنها:

أولًا: تشجع العمل على دعم الحركات والدول التحررية في العالم التي تقاوم الهيمنة الأجنبية.

ثانيًا: تنادي هذه المواد بعدم التدخل في الشئون الداخلية للشعوب والدول الأخرى.

ثالثًا: أن يبقى القرار والخيار مفتوحًا لتقرير وقت وماهية التدخل وفقًا لمصلحة الدولة العليا ورؤية المسئولين القائمين على صنع السياسة الخارجية واتخاذ اللازم نحوها، وأهمية هذه النقطة تنطلق من إتاحة الدستور والقانون الإيراني المجال مفتوحًا لاتخاذ سياسات متعددة تندرج على طول الخط الممتد بين الواقعية والمثالية.[2]

ب) العوامل الأيديولوجية:

المقصود بالعوامل الأيديولوجية بالتحديد هو الفلسفة السياسية للنظام في إيران والتي تتمركز بنظرة ولي الفقيه تجاه السياسة الخارجية.

ويتوجب دارسة النظرية الإسلاميّة للعلاقات الدولية للإمام الخميني الذي وضع الأساس والإطار النظري.

وركزت هذه النظرية على أن محور تفكير الإمام في السياسة الخارجية لا تقوم على النظرة الإسلاميّة التقليدية على مفهوم دار الحرب ودار السلام وإنما على

---

[1]() دستور الجمهورية الإسلامية في إيران (باللغة العربية) ترجمة الدكتور أحمد انهارشب، إصدار وزارة الارشاد الإسلامي، دائرة التخطيط والتنسيق للإعلام الخارجي، ط 1، طهران.

[2]() د. نيفين عبد المنعم مسعد: صنع القرار في إيران، مرجع سابق، ص 120.

مفهومي المستكبرين والمستضعفين[1] ويضاف لدور الدولة المساهمة في توحيد صفوف المناوئين للظلم والهيمنة العالمية في الدول الإسلاميّة وهذا يتفق مع الوضع الدولي المعاصر الذي يختلف بوضوح عن وضع الأنظمة الدولية البائدة التي كانت فواعلها السياسة إمبراطوريات قائمة على شرعية حماية العقيدة الدينية لمجتمعاتها.

وأرجع البعض نظرية الإمام الخميني للأصول الثقافية في معاملتهم اليومية، وقاموا بربط بعض المفاهيم الجديدة، مثل سياسة التوازن وعدم الانحياز بالجذور الثقافية والحضارية الفارسية القديمة.[2]

ج) نظرية الولي الفقيه في السياسة الدولية:

ويرى البعض أن نظرية ولي الفقيه في السياسة الدولية تحتوي على ثلاثة عناصر أساسية:

- أولها: الرؤية التحديثية للتهديدات الخارجية غير المقتصرة على خارج حدود العالم الإسلامي.
- ثانيهما: مزج الرؤية التحديثية بالأدبيات الإسلاميّة والثقافة الإيرانية لاستحداث تفاعل جماهيري.
- ثالثهما: عالمية السياسة الإسلاميّة إذ أنها غير محددة بمساعدة الدول والشعوب الإسلاميّة.

وبعد اقتلاع الشاه ونظامه يرى الخميني أن هناك مسئولية أساسية لإيران في مساندة الحركات والدول التحررية ضد النفوذ الأجنبي وخاصة في مجال التمرد من الهيمنة الثقافية.

---

[1](1) Hunter Shireen (1990), Iran and the World: continuity in A Revolution any Drcade Blomington=In Diana University press.

[2](2) Ramazani, R.K.1990, Iran`s Export of the Revolution" Politics ends and means, in John Esposito (ed) the Ironian Miami: florida international University press.

ورغم إصراره (الخميني) على تصدير الثورة ليس عن طريق الإكراه أو العنف فقال: "إنه ليس عبر السيف تصدر الثورة، وتصدير الأفكار غير الثورة لا يعتبر تصديرًا[1]

ويرى البعض أن تصدير الثورة يتوقف على النموذج الإسلامي الذي يستطيع أن تقدمه إيران لبقية الدول وشعوب العالم والتصدير لا يخلو من امتداد بعض المتشددين الذين يعطون أنماطًا سلبية كبيرة عن صورة إيران الخارجية بين الشعوب والدول الأخرى على أنها دولة ترعى الإرهاب.

وبناءً عليه فإن منصب ولي الفقيه يشكل أحد المحاور والأركان الأساسية المؤثرة بتوجهات السياسة الخارجية المتعلقة بالقضايا العليا مثل الصلح مع إسرائيل، والعلاقة مع الولايات المتحدة، وإبرام معاهدات مع دول أجنبية، والدخول في حرب، وتنطلق هذه المسئوليات من منصب ولاية الفقيه الذي حدده القانون والدستور الإيراني فهو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة رئيس مجلس الدفاع الأعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس الدفاع الأعلى مدخل في عضويته رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ورئيس الأركان.

كما أن للولي الفقيه صلاحية إقرار منصب رئيس الجمهورية بعد فوزه بالانتخابات وحتى عزله بعد رأى مجلس الشورى .

إذًا لولي الفقيه بصلاحياته الكثيرة التي تناط بولي الفقيه – إذن– فهو محور النظام الإسلامي في إيران، وطبيعي أن تتأثر السياسة الخارجية بدوره ونظريته.

والخلاصة: مؤداها إنه بالرغم من الاتصال العضوي بين العوامل القانونية والأيديولوجية بالسياسة الخارجية وإجراءاتها إلا أنها تمثل غطاءً نظريًا عامًا قابلًا للمرونة إلى درجة معينة بحسب الظروف والقضايا المستجدة.

---

[1](3) Romazani R.(1990) Iran`s Expont of the Revolution: politics ends, and means, p. 50.

والسبب في ذلك أن التحديث والتجديد في الآراء الاجتماعية والسياسية وحتى الشرعية أمر مطلوب وفق المذهب الجعفري المتبنَّى في إيران، ومن واقع ترك المجال للاجتهاد مفتوحًا للحيلولة دون وقوع الجمود النظري والواقعي الذي يرهق كاهل الدولة في تعاملها الداخلي والخارجي، إلا أن هذه المرونة يجب أن تكون فقط في نطاق التحولات بين الخطوط المسموح بها، إذ لا يكون هناك مجالات للتناقض الذي قد ينعكس على مصداقيه الدولة خارجيًا وداخليًا.[1]

ثانيًا: العوامل الاقتصادية (المخرجات السياسية):

يعتبر العامل الاقتصادي من العوامل الدافعة لاتجاهات المخرجات السياسية وهذه حقيقة لا يمكن إغفالها عند مناقشة سياسة أي دولة، وإيران يلعب الاقتصاد دورًا حيويًا في الحياة السياسية الإيرانية، كما أن الانعكاسات الاقتصادية تؤثر على مسار العلاقة بين السلطتين الاقتصادية والتشريعية والمحور الأساسي للمعارضة داخل إيران ينطلق من أساسيات الفلسفة والسياسة الاقتصادية للدولة، واحتلت المسائل والجماعات السياسية أولويات عملها ودعايتها السياسية ووضح بجلاء خلال الانتخابات الرئاسية.

بعد الحرب التي استمرت ثماني سنوات جاءت المشاكل الاقتصادية من كل اتجاه لتؤثر في الواقع السياسي وكانت الخسائر تعادل 871.50 مليون دولار، في حين أن مجموع دخل إيران في سنوات الحرب 112 مليون دولار ودمر أكثر من 60 مدينة و104 ألاف قرية بصورة كاملة أو جزئية.[2]

علاوة على مُهجَّري الحرب أكثر من خمسة ملايين تمت إعادة تسكينهم ورعايتهم خلال هذه السنوات.

وأصبحت المعادلة الاقتصادية صعبة على رجال السلطة في إيران، فعمل رجال السلطة على حل المعضلات الصعبة، والأسوأ أن إيران لا تتمتع بعلاقات جيدة مع

([1])د. وليد عبد الناصر: إيران دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، القاهرة، 1997م، ص 48.

[2](1) Afaslabi, K,L, op, cit.

معظم الدول الصناعية المانحة للقروض، والمؤسسات المالية العالمية غير قادرة على إعطائها القروض المالية بسبب هيمنة الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة التي تقدر حصتها بحوالي 25% من رأسمال هذه المؤسسات المالية والتصويت في هذه المؤسسات يعتمد على حجم المساهمة المالية.

لذلك كان لزامًا على المسئولين الإيرانيين محاولة خلق جو من التعاون والتفاهم المشترك بفتح باب التعاون مع دول المنطقة لتغيير الانطباع السلبي من سياسة إيران الذي ولد ونما مع الحرب العراقية .

وقد حاول الرئيس هاشمي رافسنجاني إجراء تعديلات جذرية على السياسة الاقتصادية الإيرانية وحاول تغيير صورة إيران لدى المجتمع الدولي وكمرحلة تمهيدية اتخذ سياسات اقتصادية وصفت بأنها خطوات ليبرالية تتدرج بين التحرير الجزئي للتجارة الخارجية، ومعادلة صرف العملة الإيرانية مع السوق السوداء وفتح باب للاستثمار الأجنبي في إيران وبصورة جزئية قوبلت هذه السياسات بمعارضة سياسية خلال الحياة البرلمانية من الجناح المتشدد من التيار الديني ومن رجال السياسة في إيران.

ولكن الرئيس هاشمي رافسنجاني استطاع استمالة التيار الديني المحافظ إلى جانبه عام 1992م، وبعد ذلك أعلن رافسنجاني مرارًا أنه مستعد إلى التعاون مع الدول والجهات المستثمرة وحاول إعلان "إن من أهم أهدافنا هو إقناع العالم بأن البلد ناضجة للاستثمار والقروض الأجنبية"[1] وبالفعل حقق نجاحًا محدودًا في إقناع الدول الغربية وخاصة ألمانيا واليابان وفرنسا في المساهمة والإنماء ونجح في الحصول على قرض من البنك الدولي 250 مليون دولار، ويرى البعض أن القرض مقابل موقف إيران الإيجابي إزاء الغزو العراقي على الكويت والتي ساعدت على تطبيقه.[2]

---

[1](1) New York Rmes, April ,10, 1992.

[2](2) Afraslal, I,k.L, op, cit.

ووصف الاقتصاد الإيراني متقلب وغير ثابت وقال جوها فغراموزيغار: إن الاقتصاد الإيراني مر بأربع مراحل بعد الثورة:

الأول: من 1979 حتى 1981م عانى الاقتصاد من ركود عميق.

الثاني: 1981 حتى 1986م إعادة الاقتصاد انتعاشه.

الثالث: 1986 حتى 1989م عانى الاقتصاد من ركود متوسط.

الرابع: 1989 حتى 1992م عاد الاقتصاد ليكتسب بعضًا من نشاطه.[1]

ما بعد 1993 حتى 1996م ركود نسبي إلى نمو بسيط وزاد معدل التضخم إلى 35% في عام 1996م بعد ما كان 50% في عام 1995م.

ونجد أن الحكومة الإيرانية نجحت في موازنة عمليات الاستيراد والتصدير بفائض قدره 6 بلايين دولار ساعد على دفع بعض الديون الخارجية التي رفض مقدموها إعادة جدولتها.[2]

وبدأ الاقتصاد الإيراني يحقق نموًا طفيفًا وأعلن البنك الدولي أن هناك تحسنًا ملحوظًا على الاقتصاد الإيراني لأن إيران تحاول تقليص ديونها المتأخرة من 11 بليون إلى 200 مليون فقط، مع ارتفاع الاحتياطي من العملة الصعبة إلى 8.5 بليون دولار، وانتهى التقرير بأن إيران ستحقق فائضًا ماليًا ربما يبلغ 4 ملايين دولار إذا استمرت المؤشرات السابقة على نفس معدل الاستقرار.[3]

وصادق على ذلك تقرير وزارة الطاقة الأمريكية إذ يقول إن الاقتصاد الإيراني في حالة نمو وتحسن منذ عام 1993 إلى عام 1996م على الرغم من الحظر الأمريكي

---

[1](3)Amuzegar, Hohangir, 1992. The Iranian Economy before and after the Revolution Middle East to urnal, 46(3).

[2](1) The Economist Intelligonce, unit (1st quorto-1996) Country report: Iran united kingdom,

[3]() ملخص عن التقرير نشرته جريدة الرأي العام الكويتية في عددها 11008 الاثنين 11 أغسطس 1997م.

إذ حققت إيران نموًا في الدخل القومي بواقع 4% وازداد نشاط القطاع الصناعي الذي توسع بنسبة 5% بشكل هذا النمو الاقتصادي لإيران.[1]

أثر الاقتصاد على السياسة الخارجية الإيرانية:

تأرجح الاقتصاد بين الركود والنجاح تطلعَت الحكومة الإيرانية إلى فتح كل منفذ ممكن نحو العالم الخارجي لتقوية موقفها الاقتصادي مما يجعلها مرنة إلى حد كبير في سياستها الخارجية خاصة مع الدول الآسيوية.

فعلى الصعيد الأسيوي فإن إيران بذلت جهودًا كبيرة في توثيق علاقاتها الاقتصادية مع دول وسط آسيا والقوقاز، أسفر ذلك عن قيام منظمة التعاون الاقتصادي بفتح طريق سكة الحديد التي سميت بطريق الحرير[3]، وتعمل إيران في موازنة سياستها الخارجية وإعادة عرقلة وتقييم بعض المفاهيم "سياستها التي تثير حفيظة هذه الدول والتي قد تمنعها من الدخول في أي مشاركة اقتصادية معها".

وبعد عقد مؤتمر الدول الإسلاميّة في طهران تحاول إيران في جذب الدول الإسلاميّة الفاعلة سياسيًا واقتصاديًا، وعلى حد تعبير أحد الباحثين بدأت تعمل بالأخذ بمقولة مونتسكيو فى كتابة "روح القوانين: "بأن القوة الحقيقية للأمير لا تكمن في التسهيلات التي يحصل عليها عن طريق الفتوح أكثر من إيجاد الصعوبة التي تمنع العدو من مهاجمته".[2]

وانطلاقًا من هذه المقولة فإن الجمهورية الإيرانية الإسلاميّة تدخل في تأصيل سياسة خارجية تقوم على خدمة أهداف ثورتها وبشكل لا يوحي بأي تهديد للدول الأخرى وخاصة المحيطة بها.

---

[1]() تقرير وزارة الطاقة الأمريكية بتاريخ 1997/4/22م.

[2](1) Afraslabi.

وكتاب م ميانجبارسا: الأصول الاجتماعية للثورة الايرانية،

Pas ra: Misaagh (1989): Social origins of Iranian Revolution, New Breunswait N,J.: Rutgers university press.

وتبعًا لمؤثرات أساسها الاقتصادي تأثر الواقع السياسي الداخلي مما يسمح لوصول خاتمي الذي يمثل نقلة نوعية في السياسة الإيرانية ودأب الأخير على تنشيط الاقتصاد الإيراني عن طريق تبني دبلوماسية انفتاحية مع دول العالم وخاصة الخليج ومصر لعلمه المسبق بأن مفتاح العالم الإسلامي في هذين الطرفين.

ثالثاً: عامل التيارات السياسية:

تعتبر إيران من المجتمعات المركبة في تركيبتها الاجتماعية والسياسية وأكثر المصطلحات انطباقًا على المجتمع الإيراني هو "المجتمع الموذايكي" وفى هذا الوصف يجب التفريق بين مفهومي الفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية.

فليس بالضرورة أن يكون كل حزب سياسي معبرًا عن طبقة اجتماعية بذاتها والعكس صحيح كذلك، فليس عند دراسة التيارات السياسية بشكل اجتماعي حتى يمكن الوقوف على تداخلاتها وتتمكن من قياس تأثيرها المباشر السياسي وبالأخص على السياسة الخارجية للدولة.[1]

تحليل السياسات الخارجية الإيرانية: المدخلات والمخرجات

أولاً: مدخلات السياسة الخارجية الإيرانية ومدى تأثرها على السياسة:

يقصد بمدخلات السياسة الخارجية الإيرانية العوامل الخمسة الآتية ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية:

1. العوامل القانونية والإيديولوجية.
2. العوامل الاقتصادية.
3. عامل التيارات السياسية.
4. متغير البيروقراطية والحكومة.
5. المتغير الخارجي.

([1])د. حسين عدلى عبد اللطيف: الآثار الاستراتيجية لثورة إيران 1979م، مركز النيل للإعلام، القاهرة، 1980م، ص 13.

وتباين واختلاف هذه المتغيرات في التأثير قد ينعكس على إجراءات اتخاذه وصنع القرار المحصور في ولى الفقيه ووزارة الخارجية الإيرانية، وتبعًا لثقل تأثير إحدى هذه المتغيرات تصنع السياسة الخارجية وتشمل هذه الاستراتيجيات على: استراتيجية التبني، والتحفيز الذاتي، والمساومات واستراتيجية التصلب.[1]

ثانياً: استراتيجية السياسة الخارجية:

1-استراتيجية التبني :Strategy Adaptive يقصد بها الالتزام بالأعراف والشرعية الدولية، وقد ظهرت هذه الاستراتيجية بوضوح أثناء الغزو العراقي للكويت.

إذ التزمت إيران بالقرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة الخاصة بتوقيع العقوبات على بغداد، وصرح ولايتي وزير خارجية إيران وقال: صدام حسين سوف لا يرحل عن الكويت سلميًا، لذلك فإن وجود القوات الأجنبية في المملكة العربية السعودية أمر مُبرر، طالما أن هذه القوات لمجرد أهداف محدودة.[2]

2- استراتيجية التحفيز الذاتيSelf- Promotion Strategy: الهدف منها تأكيد دور إيران الإقليمي وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية الآسيوية.

ومن أمثلة هذه السياسة أيضًا معارضة إيران لضرب العراق بعد الأزمة مع مفتشي الأمم المتحدة.

3- استراتيجية المساومات :The Bargaining تدخل هذه الاستراتيجية في صلب السلوك السياسي الإيراني الخارجي إذ توجد مساحات كبيرة للمناورة الدبلوماسية، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق أعلى معدلات الربحية.

وبموجب ذلك استطاعت إيران إجبار العراق على النزول عن جميع شروطها في النزاع القائم بين البلدين، وفى نفس الوقت حصلت إيران بموجبها على قرض من

---

[1](1) Afrasiabi, Ibid.

[2](2) Entessar, Nader (1994), Rea; potolanc and Transformation of Iran`s foreign policy: Coping with the Iran syndrome: p. 150.

البنك الدولي تماشيًا مع موقفها المؤيد لتطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالغزو العراقي، وفى سياق هذه السياسة تأتى دبلوماسية إيران التي سبقت اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في طهران، وتمت المساومة باستعداد طهران للتنازل عن سياستها المعارضة لكامب ديفيد في مقابل حضور مصر القوى وتفاعلها في إنجاح المؤتمر.

4- استراتيجية التصلب :Intronsigent Stra تهدف استراتيجية التصلب إلى إظهار استقلالية إيران عن التبعية للغرب، وذلك من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية المقاومة لجميع أنواع الهيمنة العالمية.

كما تركز هذه السياسة على المبادئ الرئيسية للثورة وعدم التخلي عنها، وهذه الاستراتيجية ليس لها علاقة فقط بالنواحي القانونية والدستورية وإنما تمتد إلى ما يسمي بالتقنية الجغرافية السياسية عن الإيرانيين ذات الجذور التاريخية والثقافية.[1]

وعادة ما تصدر هذه الاستراتيجية على شكل تصريحات حادة من قبل العلماء في موضوع يخالجه عناصر الهيمنة الخارجية أو عند حدوث قضية دولية تظهر انحيازًا مثل ازدواجية الغرب في التعامل مع الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك، كما يتبنى هذه الاستراتيجية بقصد الحشد والتجييش الداخلي والخارجي لتصوير الظلم الواقع على الذات من قبل الآخرين والتي تسمى: Self-damage Cameralism وهذه الأنماط الاستراتيجية الأربعة في سياق السياسة الخارجية الإيرانية تكشف النقاب عن مدى تعقيد إجراءات صنع القرار الخارجي بشكل عام وفى إيران بشكل خاص، وكتوضح بالنموذج رقم (4) إن جميع المتغيرات التي تشير إليها هذه الدراسة تمر عبر توجه أو رؤية من قبل وزارة الخارجية وبالتحديد الرئيس الإيراني ووزير الخارجية وكذلك من

[1](1) Falkowski (Ecl) 1979: Psychological Models in International Politics, Boulder, co West view& Benedict Anderson (1983) imagined communitie, Londos=vrso publisher.

خلال منصب ولي الفقيه، ووفق هذه الرؤية يمكن القول إن كل ما يصدر عن إيران من سياستها الخارجية له مدلول مباشر ومحدد على دولة ما أكثر من مدلولاته غير المباشرة في الكثير من الأحيان.

ثالثًا: التعامل مع السياسة الخارجية الإيرانية:

يعتقد البعض أن النخبة السياسية الحالية في إيران تمثل النخبة الواقعة التي تختلف عن تلك التي كانت إبَّان حياة الأمام الخميني (مؤسس الجمهورية الإسلاميّة).

كما يعتقد البعض الآخر أن النخبة الحالية تُعرب عن مرحلة "الجمهورية الثانية" والحقيقة أن النخبة الحالية وخاصة في منصبي رئيس الجمهورية خلال فترة رافسنجاني وولاية الفقيه كانت في سُدة الحكم حتى في خلال حياة الأمام الخميني، ولذلك فإن الاختلاف في النهج السياسي لا يبرهن عن "ثورة بيضاء" كما يتراءى للبعض إلا أنها تعبير عن مرحلة ما بعد الحرب التي دامت ثماني سنوات.

وإذا كان الطابع الغالب في تلك المرحلة هو التشدد أو التصلب فإنه كان مقترنًا بظروف الحرب الخاصة، في حين أنه في وقت السلم تصبح السياسة في طبيعتها أشد لينًا ومعولًا إلى ترجيح البدائل الدبلوماسية والتعاونية على تلك الصراعية وهذه الحقيقة لا تتعلق بإيران فقط بل هي نابعة من خلال تاريخ الدول التي دخلت حروبًا كبرى مثل التي دخلت إيران.[1]

وتتكرر المبالغة السياسية بعد فوز الرئيس خاتمي[2*] ويتم تصوير انتصاره وكأنه انقلاب سلمي، بيد أن المراجع لخلفية خاتمي السياسية يجد بأنه ابن الثورة وأحد رجالها

([1])حسن عباس حسن: الفكر السياسي الشيعي .. الأصول والمبادئ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 117.

([2*]) كان خاتمي يحرر البيانات بنفسه والمنشورات السرية المعارضة ثم ذهب إلى ألمانيا لرعاية الدعوة الإسلامية في المركز الإسلامي في هامبورج وتبوأ بعد نجاح الثورة العديد من المناصب منها عضو مجلس الشورى الإيراني ورئيسًا لتحرير صحيفة كهان شبه الرسمية بأمر من الإمام الخميني، ثم وزيرًا للإرشاد والثقافة الإسلامية عام 1982م، إلى أن قدم استقالته في عام 1992م،

الأوائل، ولكنه له تصوراته وآراؤه الخاصة والتي تتوافق مع الكثير من داخل النخبة السياسية في إيران فقد كان خاتمي أحد شباب الجماعات السرية في عام 1962م والتي ظهرت في أعقاب نفى الإمام الخميني من مدينة قُم الدينية.

ويتضح من هذه الخلفية السياسية أن حالة الانشقاق والاختلاف السياسي الكبير الذي تتناوله وسائل الإعلام فيها، ولكن هناك اختلاف وجهات النظر بخصوص بعض الوسائل التي تحقق أهداف الثورة إضافة إلى تميز الرئيس خاتمي باللغة السياسية التي يستخدمها ضد خصومه وأصدقائه تلك اللغة التي تتوافق منه كرجل مفكر وكرجل فلسفة ومفكر متفتح على الثقافات والحضارات ويحترم التعددية الفكرية والسياسية.[1]

والحقيقة الأخرى التي ينظر إليها عند تقييم السياسة الخارجية الإيرانية هي أن توقيت الحرب قد تزامن مع بداية ثورة سياسية وثقافية لم تشهدها المنطقة من قبل.

إلى ان قدم استقالته من منصب مستشار على أثر اختلافه مع المتشددين وعين مستشارًا للرئيس ورئيس المكتبة الوطنية وعضو في المجلس الأعلى للثقافة بأمر من ولى الفقيه السيد على الخامنئي.

[1]() دراسة نشرها مركز الدراسات العربية – الإيرانية، لندن، تشريح الجمهورية الإسلامية سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا المنشورة في مجلة الزمن، العدد 21 يوليو 1997م، ص 18– 35.

الجدول رقم (1): تحليل السياسة الخارجية الإيرانية المدخلات والمخرجات

المخرجات	الإجراءات	المدخلات
1. استراتيجية التبني 2. استراتيجية التحفيز الذاتي استراتيجية المساومات استراتيجية التصلب	وزارة الخارجية رئيس الدولة والوزير ولى الفقيه	1- العوامل القانونية والإيديولوجية 2- العوامل الاقتصادية 3- الفئات الاجتماعية 4- الحكومة والبيروقراطية 5- المتغير الخارجي

والمتتبع لحياة الثورات الكبرى يدرك مدى تأثير مثل هذه الثورات على المحيط السياسي الذي يتعدى ذات العمل التي قامت بها الثورة إلى البيئة الخارجية وخاصة تلك التي تكون على مقربة حدودية منها.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول بأنه توجد الكثير من القضايا التي يمكن أن تستثمر بشكل صريح للطرفين الإيراني، ودول وسط آسيا الخمس إلا أنها تتطلب المضي على محورين رئيسيين:

المحور الأول: الابتعاد عن القضايا التي يظهر فيها الطرفان موقفًا متصلبًا وعلى رأس هذه الأمور تأتي ضرورة الابتعاد عن تدويل القضايا المشتركة وبالتالي عدم تدويل القضايا مع طهران، وكذلك في الابتعاد عن تصعيد القضايا الأيديولوجيا والعمل في القضايا التي يمكن أن يقبل بها الطرفان كقواعد للمساومات.

المحور الثاني: لا بد من الاعتراف بأنه توجد أزمة ثقة بين معظم الدول الإسلاميّة – وإيران وهذه التركة متولدة من تركة عقد الثمانينات التي كان داخلًا في سياق النظام الدولي السابق وأزمة الثقة هذه تلعب دورًا كبيرًا في عرقلة أي مشروع سياسي يقدمه أحد الأطراف واستمرارها يعني البقاء في التاريخ والعزوف عن اتخاذ موقع لمستقبل

لذلك يتوجب بناء الثقة المتبادلة والتي لا يمكن أن توجد إلا من خلال الابتداء في أعمال مشتركة في أمور غير ذات أبعاد سياسية كبيرة، وتأسيسًا على ما سبق يمكن طرح نموذج تعاوني عن طريق الدمج بين مدخلين رئيسيين هما: المدخل الاقتصادي، والمدخل الوظيفي.[1]

المدخل الاقتصادي:

يرتكز على جميع الأطراف في عمل اقتصادي محصلته النهائية مبنية على الربحية المشتركة والتي تسمى بـ Win– Game حتى ولو كانت هذه الربحية لا تتحقق بنفس المقدار عند طرف أو آخر كما أن المدخل الاقتصادي يرتكز على مفهوم العقلانية السياسية Rationality والتي تقضي بأن الفواعل السياسية دائمًا تلجأ إلى الخيار الذي يحقق أكبر قدر من المصلحة، فإذا استطاعت الدول المعنية جميعًا أن تتوصل إلى قناعة بأن الخيار الأفضل (الأكثر ربحية) هو عن طريق التعاون فإنها طبيعيًا سوف تلجأ إليه وتبتعد عن الخيارات الأخرى، وهذا لا يمكن أن يتم إلا عن طريق فرض المدخل الاقتصادي الذي يفترض وجود هذه المصلحة المشتركة.

ومن الخبرة التاريخية للدول الأوروبية التي خاضت ضد بعضها حروبًا دامية والأكثر عنفًا في التاريخ الإنساني المعاصر، يتبين كيف لعب المدخل الاقتصادي هذا الدور الذي جمع أعداء الماضي وجعلهم أصدقاء الحاضر وشركاء المستقبل.[2]

وهنا يجب الالتفات إلى مفهوم الأمن الإقليمي الذي لابد أن ينفك عن المؤثرات الأيديولوجية، فقد تبين من واقع الدراسات الدولية الأمبريقية (الإحصائية) أن معظم الحروب وخاصة في التاريخ الحديث قامت بشكل وبأخر نتيجة الاختلاف العقائدي.

([1])د. محمد السعيد عبد المؤمن: المواجهة الوقائية بمنظور إيرانى، سلسلة مختارات إيرانية، العدد 36، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2003م، ص ص 105 – 106.

([2])د. طلال صالح: إيران .. معضلة التعايش بين نظرية الفقيه والديمقراطية، السياسة الدولية، العدد 155، 2004م، ص 181.

وتعتبر دراسة كليفى هولستى والتى أجراها على الحروب من 1648 إلى 1989م خير دليل على الحقيقة السابقة، فلقد أكدت دراسته أن الإيديولوجيات يزداد تأثيرها في نشوب الحروب فمنذ 1648-1713م لم تكن هناك أي حروب كان سببها الرئيسي مصدرًا أيديولوجيًا، بينما ارتفعت النسبة إلى 15% ما بين عامي 1715-1814م ثم إلى 23% ما بين 1815- 1915م ثم إلى 27% ما بين 1918- 1941م ثم إلى 42% ما بين 1945- 1989م.[1]

ومن خلال البحوث الإحصائية فإن أكثر الفترات التي اتسمت بالسلم في حياة الدول والشعوب هي تلك التي لم تكن الأيديولوجية بها عنصرًا يتداخل مع عناصر جدول أعمال الدول.[2]

والمقصود بالأيديولوجية هي تلك المتغيرات السلبية التي تنتج عنها وليست بالتنكر لتبني أيديولوجية معينة لأي من الأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

هذه المتغيرات تتبطن في إثارة النزعات العرقية (فرس مقابل عرب) والنزعات الطائفية (شيعه مقابل سُنة) والنزاعات النظامية (ملكية مقابل جمهورية) وفى حالة تصعيد هذه المتغيرات فإن انعكاساتها السلبية سوف تحبط كل عمل تعاوني مستقبلي في المنطقة.

وبناءً عليه فإن الاقتراب من التكامل الاقتصادي العقلاني المشترك يجب أن تكون له الأولوية بما يتيح الفرصة للتفاهم المشترك وتطوير مرتكزات حسن النية.

ويمكننا القول- إذن- أن تبني مدخل التطوير الاقتصادي المشترك وفى نفس الوقت الابتعاد عن تصعيد المتغيرات الأيديولوجية السلبية سوف يمهد الطريق لآفاق

---

[1](1) Helsti Kalevi (1991): Peace and War: Armed Conflicts and International order 1648-1989 Combridgewk: Cambridge University press . pp. 308-313.

[2](2) Vasque, John (1993), The War puzzle Cambridge U.K: Cambridge University press.

التعاون المشترك بين دول المنطقة، ولكن هذا المدخل يُعتبر ناقصًا في حد ذاته إذا ما جُرِّد من إجراءات تعاونية أخرى تدعمه وتكون بمثابة الأساس البنيوي له.

المدخل الوظيفي: يسمى المدخل الوظيفي بالمنهج النشوئي للتعاون بين الدول، يُرى بأن التعاون بين الدول لا يمكن إيجاده من خلال تركيبة جاهزة، بل إنه لابد أن يكون من خلال إجراءات وترتيبات تراكمية تبدأ بالقضايا غير المسيسة أو القضايا الدنيا أو بالأمور التي لا تطغى عليها الصبغة السياسية بشكل كبير، ويمكن للدول والشعوب معًا الدخول في قضايا أخرى حتى يمضي وقت كافٍ يثبت فيه للجميع أهمية التعاون ويصبح عرفًا بدلًا من أن يكون ترتيبًا[1] وبعد انقضاء هذه يمكن أن يكون التفاهم على القضايا السياسية العليا أمرًا واقعيًا ذا مردود إيجابي.

وفى هذا الإطار يمكن ترتيب وتكثيف العمل لمشاريع عديدة على الصعيدين الرسمي والشعبي والتي تبتعد عن القضايا السياسية والإيديولوجية وترشيح مفهوم التسامح السياسي، وعلى سبيل المثال يمكن الانخراط في الأعمال الفنية والرياضية والتراثية والعلمية والسياحية، ويجب أن يضطلع بهذه الأعمال المتخصصون الذين لا تتدخل في مصطلحاتهم المفاهيم السياسية، ومن أمثال هذه المشاريع في المجال الطبي والتعليمي والهندسي المعماري وشئون المحافظة على البيئة والتلوث.

هذه المشاريع تولد التقاءً مصلحيًا مشتركًا وتعمل على تكوين وتثبيت قواعد حسن النية، وفى نفس الوقت تساهم على بناء علاقة الانتماء والتبادل كما أنها تساعد على بناء إجراءات التلاحم الشعبي الرسمي Integration .

وفى الحقيقة توجد محاولات جدية من بعض الأطراف في آسيا الوسطى وخاصة كازاخستان وإيران لتفعيل هذه المفاهيم على صعيد الواقع، وهذا تمثل في الزيارات المتبادلة بين الوفود الشعبية والرسمية مثل العمل المشترك في مجال التعليم والقضايا المدنية.

---

[1](3) Mitrany , David ,(1966): A woeking peace system Chicago=Quadrangly Books.

إلا أن هذه المحاولات تفتقد في كثير من الأحيان إلى العلاقة "الهندسية" التي لا تتوقف عند حدود هذه اللقاءات بل تسعى إلى ما أطلق عليه "التوليد" وإعادة التنشيط Revitalization ويعني التوليد Juxt positions أن لا يقصر العمل على ذاته بل يولد إلى جانبه عمل آخر، ويعني إعادة التنشيط أن لا يتوقف العمل عند الانتهاء منه بل يتم إعادة وتقييمه وتنشيط الجوانب المتفق عليها خاصة التي أتت بثمار ملموسة.[1]

كما أن عملية التوليد وإعادة التنشيط في سياقها المطروح سوف تساعد على بناء الإعادة الإيجابية للمتناقضات والتي تعني القدرة على تحويل المخرجات السلبية الآتية إلى إيجابيات في المستقبل ولكن لابد أن تترك هذه العملية إلى مرحلة ما بعد العمل وبنجاح في عملية التوليد وإعادة التنشيط.

كل هذه المداخل للعمليات المشار إليها سوف تنعكس بصورة إيجابية على القرار والسياسة الخارجية للدول المعنية إذا ما تم الأخذ بها.

كما أنها توجه السياسة الخارجية إلى الخيار العقلاني Rationalization، وبالتأكيد أنها تحجم التوجهات والآراء الراديكالية Radicalization على المدى البعيد وليس على القريب، والعمل وسط هذه المعادلات الكثيرة من صور التقارب والاقتصاد والتجارب والتضارب لا يمكن أن يكون وفق وصفة جاهزة، بل يجب أن

يأخذ هذا العمل وفيه حتى يمكن جني ثمار حقيقية وليس فقط أوهامًا سياسية مبتدعة.[2]

([1])د. محمد السعيد عبد المؤمن: المسألة الإيرانية .. الدور الإقليمى، مرجع سابق، ص 63.

([2])د. سامح راشد: تطور السياسة الإيرانية على إيقاع الربيع العربى، مجلة شؤون عربية، العدد 157، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2014م، ص 42.

المبحث الرابع

الأهمية الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى

المبحث الرابع
الأهمية الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى

في ديسمبر 1991م انفرط عقد الاتحاد السوفيتي كدولة فيدرالية مترامية الأطراف عبر قارتي أوروبا وآسيا وبالتالي واجهت الجمهوريات الإسلاميّة – وهي جمهوريات وسط آسيا الخمس – كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان وقيرغزيا إضافة إلى أذربيجان القوقازية – موقفًا لم تكن حكوماتها ترغب فيه أو تراه أمامها فجأة. وهو موقف الاستقلال بعيدًا عن موقف القوة العظمى الثانية للعالم.

فهذه الجمهوريات وعلى الرغم من تردي أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية في المقارنة بباقي جمهوريات الاتحاد السوفيتي، لم تكن ترغب في انفراط عقد الاتحاد السوفيتي، وكانت تسعى إلى تحسين أوضاعها وأحوالها في إطار الاتحاد السوفيتي، وعلى الرغم من وجود بعض الحركات والتنظيمات داخل هذه الجمهوريات والتي كانت تؤيد الاستقلال بعيدًا عن موسكو، إلا أن الاتجاه العام كان مع الاستقرار كدولة اتحادية داخل إطار الاتحاد السوفيتي إذ صوت أكثر من 90% من سكان الجمهوريات على استمرار الاتحاد السوفيتي في استفتاء مارس 1991م.

وكان مفاده هل تقبل الموافقة على استمرار الاتحاد بين جمهوريات متكافئة ذات سيادته تضمن في ظلها كل حقوق الفرد وحرياته أيًا تكن قوميته؟ أغلب المسئولين وعلماء الدين في الجمهوريات ساندوا التصويت الإيجابي لمصلحة بقاء الاتحاد السوفيتي كدولة فيدرالية.[1]

[1]() Seweryn Boiler, Domestic and International FACTORS in the formation of GORbachev's Reforms so urnal of international Affairs SPRING 1989.PP.285-288

وبذلك أكد رئيس البرلمان الأوزباكستاني بقوله: "إن المسلمين لا يستطيعون الانفصال عن الاتحاد السوفيتي في الوقت الراهن، إن الانفصال سوف يزيدنا فقرًا على فقر".

وبناءً على ذلك وقع مفتي آسيا الوسطي، ومفتي القوقاز على رسائل تأييد الرئيس جوربا تشوف ودعواه إلى الحفاظ على وحدة البلاد.

وفي أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة ضد الرئيس جوربا تشوف التي قام بها رموز الجناح المحافظ في أغسطس 1991م جاء الإعلان عن إنشاء "كومنولث سلافي " بين روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وأوكرانيا في 8 ديسمبر 1991م وأعلن أن هذا الكومنولث الجديد سوف ينهي وجود الاتحاد السوفيتي "كدولة فيدرالية" وأن الجمهوريات الثلاث تسعى إلى التخلص من عبء الجمهوريات التسع الأخرى – وهي الجمهوريات الإسلاميّة الست إضافة إلى أرمينيا ومولدوف وجورجيا – حتى يمكن أقامة كومنولث فاعل سيتم بالقوة والثراء ويمكن لعب نفس الدور الذي كان يقوم به الاتحاد السوفيتي وبين الجمهوريات التسع الأخرى، ورأى زعماء الكومنولث السلافي الجديد إمكانية ضم كازاخستان للكومنولث وذلك لأنها دولة نووية إضافة إلى وجود أقلية روسية ضخمة تصل إلى 35,6% من سكان الجمهورية (جدول رقم 2)

الجدول رقم (2) الخصائص الجغرافية والمكانية لدول آسيا الوسطى

الدولة	المساحة كم^2	عدد السكان نسمه	الكثافة نسمه/كم^2	التركيب العرقي للسكان
اذربيخان	86.600	7.17400	8.3	أذريون 82.7، روس 5.6، أرمن 5.2، ألمان 4.1 أوزبيك 2.2، تتار 2.0 أخرون 6.8
كازاخستان	2.717.300	16.891000	6.2	كازاك 43.2، روس 3506 أوكرانيين 5.2، المان 4.1، أوزبيك 2.2، تتار 2.0 اخرون 6.8
كيرغيزيا	198.500	4.492.000	22.5	كير غر 5204، روس 21.0، أوزبيك 12.9، أوكرانيين 2.5،ألمان 2.4، تتار 1.6 اخرون 6.10
طاجيكستان	143.100	5465.000	38.2	طاجيك 62.3، أوزبيك 23.5، روس 7.6، تتار 1.4، أخرون 5.2
تركمانستان	488.100	4.254000	8.7	تركمان 73.7، روس 9.8، أوزبيك 9.0، كازك 2.0، تتار 1.09، أوكرانيين 0.8، أذرييني 0.8، أرمن 0.8، بيل وروس 0.2، أخرون 2.4
أوزبكستان	447.400	20.739000	46.4	اوزبيك 71.4، روس 8.3، طاجيك 4.7، كازاك 4.1، تتار 2.4، اخرون 9.1

1994،Source:EUROPE yearbook

وهو الأمر الذي لم يتحقق نظرًا لأن الرئيس الكازاخي نور سلطان نزاربابيف كان من أبرز أنصار الرئيس الروسي جوربا تشوف، إضافة إلى تخوفه من الهيمنة السلافية على متوارث الكومنولث الجديد في وقت يتم فيه استبعاد باقي الجمهوريات الإسلاميّة الأخرى، وكذلك أعلن نزاربابيف أنه لن يتخذ" أي قرار بشأن الكومنولث إلا بعد التشاور مع الجمهوريات الإسلاميّة الأخرى".

وبمرور الوقت تأكد لقادة الدول السلافية الثلاث صعوبة إقامة كومنولث يجمعهم معًا دون باقي الجمهوريات، لا سيما مع بروز المخاوف في أوكرانيا وروسيا البيضاء من إمكانية هيمنة روسيا الاتحادية على الكومنولث وبروز التسابق التركي – الإيراني على اكتساب النفوذ في الجمهوريات الإسلاميّة وعدم القدرة على التخلي عن جمهوريات أخري كانت ضمن الاتحاد السوفيتي مثل أرمينيا.

من هنا جاء الإعلان عن كومنولث جديد يجمع الجمهوريات الاثنتي عشرة بعد انفصال جمهوريات البلطيق الثلاث وذلك تحت مسمى "أسرة الدول المستقلة".

الأهمية الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى بالنسبة لإيران

التنافس التركي/الإيراني:

بتشكيل أسرة الدول المستقلة وتفكيك الهياكل الفيدرالية للاتحاد السوفيتي السابق وجدت الجمهوريات الإسلاميّة نفسها أمام الاستقلال العملي، لا سميا أن المرحلة التالية مباشرة لتفكك الاتحاد السوفيتي شهدت انشغال موسكو بهمومها الداخلية ومحاولة ترتيب الأوضاع من جديد مع إعادة صياغة العلاقات مع العالم الخارجي.

هنا وجدت هذه الجمهوريات نفسها أمام سباق تركي– إيراني محموم سرعان ما دخلت روسيا الاتحادية كطرف فاعل فيه بعد أن أدركت استحالة تلاشي دورها في وسط آسيا وما يمكن أن يترتب على ذلك من مشاكل ضخمة للأمن الروسي، ومع عوده روسيا الاتحادية للعب دور فاعل في شئون آسيا الوسطي والقوقاز، اتضحت

معالم التنافس التركي– الروسي وبدأ كل طرف في إعادة صياغة شبكة علاقاته الإقليمية والدولية على نحو يخدم تحقيق مصالحه في وسط آسيا.

فمن ناحية اعتمدت تركيا على عمق روابطها العرقية والثقافية والدينية مع معظم سكان هذه الجمهوريات في الدخول في شبكة علاقات سياسة واقتصادية وثقافية من خلال الدعم الأمريكي تحت دعوى مساعدة هذه الجمهوريات على إقامة نظم حكم علمانية حتى لا تقع فريسه للنموذج الإيراني الأصولي.[1]

ونظرًا للروابط بين تركيا وهذه الجمهوريات ولرغبه الأخيرة في تدفق المساعدات والقروض الغربية، لم يكن النموذج الإيراني محل قبول هذه الجمهوريات الأمر الذي جعل تركيا تنجح في تدعيم علاقاتها مع هذه الجمهوريات على المستوى الثنائي الجماعي.

وفي إطار السعي التركي لتوسيع نطاق التعاون في منطقه آسيا الوسطي جاءت فكرة عقد لقاءات القمة بين الجمهوريات الإسلاميّة التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق وتركيا وباكستان وأفغانستان وإيران وهي الاجتماعات التي بدأت أول مرة في إسطنبول في أغسطس 1992م ثم تعثرت عام 1993م بسبب الحرب بين أرمينيا وأذربيجان، فعادت للانعقاد مجددًا في إسطنبول في ديسمبر 1994م.[2]

وهو الأمر الذي أثار استياء روسيا الاتحادية التي طالبت الجمهوريات الإسلاميّة بأن تختار بين الاتحاد الاقتصادي الذي تقوده روسيا واتحاد بديل بينها وبين تركيا وإيران وباكستان.

([1])د. شفيق شقير: نظرية ولاية القيه وتداعياتها في الفكر السياسى الإيرانى المعاصر، ط2، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1993، ص 106.

([2])أحمد مجدى عبد الكريم السكرى: تأثير العلاقات الإيرانية – التركية على النظام الإقليمى العربى، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004م، ص 88.

ومن هنا وجدت الجمهوريات الإسلاميّة نفسها مجددًا أمام مأزق الاختيار بين التوجه صوب تركيا التي لا تملك الإمكانيات اللازمة لإعادة الحيوية لاقتصادات هذه الجمهوريات وتحمُّل ثمن مواجهة موسكو (جدول رقم 3).[1]

لا سيما بعد أن ثبت وهم المراهنة على تدفق المساعدات والقروض من الولايات المتحدة والبلدان الغربية – أو التوجه صوب تدعيم الروابط مع موسكو مع ما يحمله ذلك من مخاوف الوقوع تحت هيمنة النزعة القومية الروسية.[2]

دول آسيا الوسطى في الاتحاد السوفيتي السابق الناتج المحلي الإجمالي/الصادرات والواردات مع العالم الخارجي عدا أسرة الدول المستقلة.[3*]

الجدول رقم (3) الصادرات والواردات

الدولة	الناتج المحلى الإجمالي 1993 (مليون دولار)	الصادرات		الواردات	
		1992 مليون دولار$	1993 مليون دولار$	1992 مليون دولار$	1993 مليون دولار $
اذربيجان	5432	180	78	69	206
كازاخستان	2852	244	700	461	1267
كيرغيزيا	3665	12	79	22	92
طاجيكستان	3793	29	117	74	154
تركمانستان	----	64	196	260	142
أوزبكستان	14875	162	614	302	584

1994،Direction of TRADE STATISTIES yearbook

[1](1) Direction of TRADE STATISTIES yearbook, 1994.

[2](1) WORLED Development REPORT, 1994

[3])*) Direction of TRADE STATISTIES yearbook, 1994.

وعكس التنافس التركي/الإيراني/ الروسي على اكتساب النفوذ في الجمهوريات الإسلاميّة ذاته مع تفجُّر العديد من الصراعات في هذه الجمهوريات إلى مزيد من الحيرة والاضطراب بين إضعاف روابطها مع روسيا الاتحادية لمصلحه تدعيم العلاقات مع تركيا أو تقوية روابطها مع روسيا الاتحادية والعيش في ظل الخوف المستمر من الطموحات الروسية والصعود المتزايد للتيار القومي الروسي على حساب المصالح الحقيقية لهذه الجمهوريات. وأسفرت هذه الحيرة عن تفاقم الصراع بين أرمينيا وأذربيجان الخوف من انفصال شمال كازاخستان، تصاعد الصراع والحرب الأهلية في طاجكستان.

الصراع بين أرمينيا وأذربيجان:

يعتبر إقليم ناجور نوكا راباخ أحد إفرازات سياسة التوزيع القسري للقوميات بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إضافة إلى إعادة رسم الحدود وتبادل الأراضي بين هذه الجمهوريات، الأمر الذي أدى في هذه الحالة إلى تقسيم الإقليم الذي تقطنه أغلبية أرمينية لجمهورية أذربيجان مشكلة تفجرت آخر أيام الاتحاد السوفيتي عندما أقدم سكان الاقليم من الأرمن– تدعمهم جمهورية أرمينيا– على شن المعارك مطالبين بالانفصال عن أذربيجان والانضمام إلى أرمينيا، وتحلل الاتحاد السوفيتي دون أن تحسم هذه المشكلة الأمر الذي فجَّر الصراع مجددًا ودخلت أرمينيا طرفًا مباشًرا في الصراع وجاءت شبكة العلاقات الجديدة، وفي ظل الروابط العرقية– الدينية لتفضي إلى تحالف روسي– أرميني في مواجهة أذربيجان المدعومة من تركيا ودخلت إيران طرفًا فاعلًا في الصراع بدعم أرمينيا، ردًا على موقف أذربيجان من رفض النموذج الإيراني وتنسيقًا مع روسيا الاتحادية في مواجهة النفوذ التركي. وبفعل هذه الشبكة من العلاقات تمكن الأرمن من احتلال حوالي 15% من أراضي أذربيجان، الأمر الذي

أدى إلى اندلاع معارك داخلية، فر على إثرها الرئيس الاذربيجاني أبو الفضل التشيبي من العاصمة.[1]

وفى 29 أغسطس 1993م أجرى رئيس البرلمان الأذربيجاني حيد علييف استفتاء وافق بموجبه 97% ممن شاركوا فيه على حجب الثقة عن الرئيس التشيبى، وتقليد حيدر علييف منصب الرئيس، وكانت التوقعات تشير في ذلك الوقت إلى تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان عن طريق المفاوضات بعد أن سقط رجل تركيا أبو الفضل التشيبى، وجاء علييف الذي أعاد توجيه سياسة بلاده نحو تدعيم العلاقات مع روسيا، والبحث عن حل للصراع مع موسكو. ولكن يبدو أن الروابط التاريخية بين روسيا وأرمينيا حالت نحو بروز موقف روسي محايد، وفشلت تهديدات الرئيس علييف، في دفع موسكو لتغيير موقفها، وبدا ذلك واضحًا في معارضة موسكو الشديدة لاتفاق النفط الذي أبرمته أذربيجان مع شركات غربية– عبر وساطة تركية – فيما عُرف بصفقه القرن– الأمر الذي جعل أذربيجان تواجه مأزقًا خطيرًا إذا ما قررت السير بعيدًا عن التنسيق مع موسكو وفى ظل روابط الأخيرة العرقية مع أرمينيا.

الصراع مع طاجيكستان:

يعتبر الصراع في طاجيكستان بين الحكومة الشيوعية وعناصر المقاومة الإسلاميّة أحد إفرازات حالة الفوضى التي سادت معظم الجمهوريات الإسلاميّة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وأيضًا السباق والتنافس التركي– الإيراني على تقديم النموذج لهذه الجمهوريات، إضافةً إلى قبضة موسكو القوية على طاجيكستان وتنسيقها مع الحكومة القائمة.

فمع تبلور الاتجاهات الإسلاميّة لدى المعارضة، وتزايد النفوذ الإيراني والدعم الأفغاني لفصائل المعارضة، اتجهت الأخيرة إلى حمل السلاح منذ نهاية 1992م لإقصاء الحكومة الشيوعية، واتخذت فصائل المعارضة من إيران وشمال أفغانستان

[1](1) Touraj Atabaki, Azerbaijan, London: 1–B. Tauris, 1993. April.

المتاخم للحدود الطاجيكية قواعد لها، وساعدها الوجود في شمال أفغانستان من شن الهجمات المكثفة على نحو أضعف من قدرة القوات الحكومية على مواجهة هذه الهجمات، لا سيما بين تأكيدات الحكومة الطاجيكية بوجود دعم أفغاني – من فيصل أحمد شاه مسعود– وأفغان عرب.

أدت هذه التطور إلى مسارعة موسكو لتعزيز قواتها في طاجيكستان إذ تم توقيع معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين في مايو 1993م تولت بموجبها القوات الروسية حراسة الحدود الطاجيكية– الأفغانية ووصل عدد القوات الروسية هناك إلى حوالى 15 ألف جندي، كما دخلت القوات الروسية هناك في معارك طاحنة مع قوات المعارضة الإسلاميّة داخل الأراضي الأفغانية، كما شنت العديد من الهجمات العسكرية على قواعد قوات المعارضة داخل الأراضي الأفغانية، وأيضًا قامت أوزبكستان المجاورة والتي تخشى المد الإسلامي في المنطقة، بدعم القوات الطاجيكية ومساندتها وأرسلت قواتها للعمل مع القوات الروسية في تأمين الحدود الطاجيكية مع أفغانستان.[1]

ومع تصاعد القتال تفجَّر الخلاف بين روسيا الاتحادية وإيران، بسبب إيواء الأخيرة لبعض فصائل المعارضة الطاجيكية، وعلى الرغم من مناورة روسيا الاتحادية بطمأنة إيران من خلال إعلانها الاستعداد للتعاون مع طهران لإيجاد حل لمشكلة طاجيكستان، إلا أن الحكومتين الطاجيكية والأوزبكية سعتا إلى إفشال أي دور إيراني في معالجة الصراع في طاجيكستان، فمن ناحية أوزبكستان استعدادها لإرسال المزيد من القوات لدعم الحكومة الطاجيكية في مواجهة المعارضة الإسلاميّة.

ومن ناحية أخرى تعمدت الحكومة الطاجيكية إفشال المبادرة الإيرانية في أواخر يونيو 1994م باستضافة اجتماع للمعارضة والحكومة من أجل حل الصراع، فقد تعمدت الحكومة الطاجيكية – التي حضرت الاجتماع– إفشال هذا اللقاء حتى لا

[1](1) w. Bruce Weinod, Soviet`s view thinking an U.S foreign policy, World Affairs vol 150, No 2 Fall , 1988.

تجني إيران أي مكاسب سياسية من وراء نجاحها في إبرام صفقة بين الحكومة والمعارضة الإسلاميّة فنجاح إيران في هذه الشأن سوف ينعكس تلقائيًا في زيادة نفوذ المعارضة الإسلاميّة التي سوف تشترك في الحكم ويمكن أن تنفرد به في لحظة تالية عندما تحين الفرصة.

وأصرت الحكومة الطاجيكية على أن يكون فضل التوصل إلى تسوية لروسيا وأوزبكستان اعترافًا بدورها في دعم الحكومة، إضافة إلى عدم سماحها بأي اتفاقات تقلص من نفوذ الحكومة لحساب المعارضة الإسلاميّة.[1]

أفضت هذه الحسابات إلى فشل اجتماعات طهران، وعادت الحرب لتنفجر على نحو أكثر عنفًا، وبدأت روسيا الاتحادية وأوزبكستان في بذل مساعيهما مجددًا للتوصل إلى تسوية لهذا الصراع، وفى المقابل نشطت إيران في دعم المعارضة واتجهت إلى توسيع نطاق التحرك صوب بلدان وسط آسيا الإسلاميّة الأخرى في محاولة لخلق نوع من الإجماع الضاغط على طاجيكستان حتى تستجيب لمطالب المعارضة الإسلاميّة، ومن هنا استثنى وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي طاجيكستان من جولته التي بدأت في 9 أغسطس 1994م وشملت كازاخستان،قيرغيزيا، وأوزبكستان، وتركمانستان.[2]

ونظرًا لشعور روسيا الاتحادية وأوزبكستان بمخاطر الاستمرار في التصدي لهجمات المعارضة الإسلاميّة على الأراضي الطاجيكية عبر الحدود الأفغانية، وعدم رغبتها في خسارة التنسيق مع إيران لحسابات تتعلق بالأوضاع في أذربيجان ومواجهة النفوذ التركي، بدأت روسيا الاتحادية وأوزبكستان في الضغط عل الحكومة الطاجيكية لإقناعها – أو إجبارها – على تقديم بعض التنازلات للمعارضة حتى يتم تهدئة

([1])د. محمد السعيد عبد المؤمن: إيران وآفاق المستقبل، زهدى للطباعة والنشر، القاهرة، 1996م، ص ص 53 – 54.

([2])د. بيزن ايزدى: مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة) د. سعيد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000م، ص 183.

الموقف وإعادة صياغة الوضع القائم على نحو يُعزز من موقف الحكومة الطاجيكية، ومن هنا جاءت المفاوضات الثلاثية الروسية/الطاجيكية/الأوزبكية في أغسطس 1994م والتي تم الاتفاق فيها على تأجيل الانتخابات العامة التي كان مقررًا إجراؤها في سبتمبر 1994م حتى نهاية العام وفتح المجال أمام مختلف الفصائل لتقديم مرشحين لمنصب الرئيس، إضافة إلى تعهد الحكومة الطاجيكية بإصدار عفو عام عن جميع المتهمين في قضايا سياسية.

وكان هذا العفو هو أحد أبرز مطالب المعارضة الطاجيكية على إجراء انتخابات تعددية يشرف عليها مراقبون من الأمم المتحدة والمؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون، وفى أعقاب ذلك، كثفت المعارضة الطاجيكية هجماتها لاسيما بعد أن عززت وجودها في المناطق الجبلية الواقعة شرق العاصمة "دوشانية" الأمر الذي أدى إلى تمسك الحكومة بإجراء الانتخابات التشريعية في 26 فبراير 1995م بدون مشاركة فصائل المعارضة الإسلاميّة وبدون إشراف دولي على نحو يهدد باستمرار المعارك، لا سيما وأن المعارضة الإسلاميّة المسلحة رفضت عقد الجولة الجديدة من المفاوضات في موسكو تحت دعوى عدم حياد موسكو وأيضًا "الانتهاكات" التي ترتكبها القوات الروسية لاتفاق وقف إطلاق النار.[1]

الوضع في كازاخستان:

تعتبر كازاخستان حالة فريدة سواءً من حيث أهميتها للاتحاد الروسي، أو من حيث تركيبها العرقي/ الديني، فالملاحظ أن كازاخستان هي الدولة الإسلاميّة الوحيدة في وسط آسيا التي توجد فيها أكبر نسبة للروس من حيث إجمالي السكان، إذ تصل هذه النسبة إلى 35.6% من السكان، هذا في الوقت الذي تصل فيه نسبة الكازاك إلى أقل

[1](1) Ruslan Khasbulatov, The struggle for Russia, Routledle LHD N.Y,1993.

من 50%، إذ أن هذه النسبة تتراوح في باقي الجمهوريات من 82,7% (أذريين في أذربيجان) إلى 25,4% (كيرغيز في كيزغيزيا).

وبالتالي فوضع هذه الجمهوريات على هذا النحو مستقر لا سيما في ظل ما تراه هذه الجمهوريات من احتمالات عودة الروح القومية الروسية والسعي لإقامة تجمعات سلافية تجمع ما بين روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وأوكرانيا، وتضم إليها كازاخستان لأهميتها النابعة من وجود الأسلحة النووية، إضافة إلى العدد الضخم من الروس الموجودين على أراضي هذه الجمهورية.

وهذا الأمر الذي ولَّد المخاوف من احتمالات فصل شمال كازاخستان عن جسد الدولة على نحو جعل الحكومة الكازاخية تشعر بالحيرة والاضطراب وتتخوف من الدخول في الكومنولث السلافى لحظة إعلانه وتتمسك بأن انضمامها إليه سوف يأتي في إطار التنسيق مع باقي الجمهوريات الإسلاميّة على نحو أفضى إلى توسيع نطاق الكومنولث ليشمل باقي الجمهوريات التي كانت تشكل الاتحاد السوفييتي السابق– باستثناء جمهوريات البلطيق الثلاث لاتفيا وليتوانيا وإستونيا التي اختارت الاستقلال مبكرًا [1]

والملاحظ أيضًا أن حالة الاضطراب لدى الجمهوريات الإسلاميّة لم تنتهِ بعد، فعلى الرغم من الفشل الذي أصاب الدور التركي في هذه الجمهوريات نتيجة نقص الإمكانيات ورفض روسيا الاتحادية فإن هذه الجمهوريات تتخوف من عودة الروح الإمبراطورية الروسية مجددًا الأمر الذي يمكن أن يحول هذه الجمهوريات إلى دولة قزمية تدور في فلك روسيا، وهو الأمر الذي يفسر تردد رؤساء هذه الجمهوريات في الموافقة على مشروعات الاتفاقات التي عرضتها موسكو في مؤتمر أسرة الدول المستقلة التي سارعت بعقده في ديسمبر 1994م بعد انتهاء مؤتمر إسطنبول للدول

[1]() التقرير الاستراتيجي العربي 1988م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1989م، ص ص 36– 40.

الناطقة بالتركية بيوم واحد فقط، فقد عرضت موسكو مشروعات معاهدات دفاعية واقتصادية وسياسية تعطي القيادة لموسكو، الأمر الذي ولَّد المخاوف لدى قادة هذه الجمهوريات من التحول إلى دولة تابعة لموسكو.

وما بين الفشل التركي والسباق الإيراني لتقديم النموذج الأصولي تجد هذه الجمهوريات نفسها مضطرة إلى البحث عن حلول لمشاكلها في موسكو، والخيار الأخير يصطدم بالخوف من الهيمنة الروسية، تلك هي معضلة الجمهوريات الإسلاميّة التي كانت ضمن الاتحاد السوفييتي السابق، وإلى أن تجد لنفسها مخرجًا من هذه المعضلة سوف تستمر في حالة التردد والاضطراب وتعاني من معارك وحروب أهلية وصراعات نابعة من حسابات إقليمية معقدة ومتنافرة.[1]

وضع أوزبكستان:

أعلن استقلالها من 31 أغسطس 1991 بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق واستطاعت السير على طريق النهوض باقتصادها الزراعي التابع للاتحاد السوفيتي، والمصدر للثروات الطبيعية اللازمة للصناعات الروسية وأصبحت عضوًا كامل الأهلية في المجتمع الدولي، بعد اعتراف جميع دول العالم تقريبًا بها وانتسبت لعضوية أكثر المنظمات الدولية الهامة.

وتحاول أن تعبر التغيرات الجارية في الجمهورية حاليًا عن سعيها الدائم والمستمر للتكامل في المجتمع الدولي، الأمر الذي يتطلب اتخاذ حملة من الإجراءات الجوهرية في سياستها الخارجية، وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية ومن الطبيعي أن يعترض سبيل هذه المتغيرات الجديدة مصاعب شتى تدركها تمامًا قيادة الدولة، وخاض رئيس الدولة في ذلك الوقت " إسلام كريموف" الذي أشار في إحدى كلماته إلى حقيقة هامة هي "أنه لا أحد هنا يبني سراب الانتقال السهل للعالم الجديد".

---

[1] () التقرير الاستراتيجي العربي، 1989م، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، 1990م، ص ص 35- 36.

وأوزبكستان كدولة أغلبية سكانها من المسلمين ركزت جهودها منذ الأيام الأولى للاستقلال على تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية مع بلدان العالم الإسلامي، وترتبط تطوير التعاون مع العالم الإسلامي بجملة حقائق سياسية واقتصادية ودينية وثقافية، ثابتة ربطت الشعوب الإسلاميّة بشعوب آسيا الوسطي عبر تاريخهم المشترك الطويل والذي لم تتمكن روسيا القيصرية ولا القيادة السوفيتية التي جاءت بعدها من القضاء عليها.

وأوزبكستان تنظر إلى علاقاتها مع مجموعه جمهوريات آسيا الوسطى من خلال المنظور الاستراتيجي الذي يعتمد على الحقائق التاريخية المشتركة والمصير المشترك، والمصالح المشتركة التي تتقاسمها، يضاف إليها الظروف المالية التي تؤهل أي علاقات تجارية واقتصادية ومالية للتطور الناتج الذي يضمن المصالح المشتركة لجميع أطراف جمهوريات آسيا الوسطى وجمهورية أوزبكستان تشهد اليوم نشاطات مالية واقتصادية وعلمية وثقافية ودينية وسياسية التي لا بد وأن تكون بحال من الأحوال، امتدادًا للخط السياسي الخارجي لتلك الدول.

وهذا يوضح أن هناك اهتمامًا مشتركًا يجمع بين أوزبكستان والجمهوريات الوسطى لتنشيط العلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية تنطلق ليس من الاعتبارات التاريخية وحسب، بل ومن حقائق سياسية واقتصادية مفادها الدور الهام لجمهورية أوزبكستان في آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وقيام رابطة الدول المستقلة، وامتلاكها لاحتياطي هام من الثروات الطبيعية وإنتاجها من المواد الخام الأولية اللازمة لصناعات كثيرة، ومصادر الطاقة المتنوعة الكافية لتطوير البنية الأساسية للاقتصاد الوطني المستقل، إلى جانب الكوادر الفنية والعلمية المدربة، والتي يمكنها مجتمعة أن تكون الأساس الذي يعتمد عليه المستقبل الباسم للسياسة الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية المستقلة لجمهوريه أوزبكستان، والأساس المتين لأى

تعاون أو شراكة مع جيرانها في المستقبل، ومجالًا حيًا للاستثمار وتوظيف رءوس الأموال .[1]

فأوزبكستان اليوم تشغل المركز الرابع في إنتاج القطن، والمركز الثاني في تصديره بين دول العالم المنتجة للقطن، تنتج أكثر من ثلاثين ألف طن من شرانق الحرير الطبيعي إلى جانب التنوع الكبير في المحاصيل الزراعية، كما تشمل الثروات الباطنية الذهب والفضة وغيرها من المعادن الثمينة والغاز الطبيعي والبترول.

فأوزبكستان تعد ضمن الدول العشر الأولى في إنتاج واحتياطي الذهب في العالم حيت يبلغ إنتاجها السنوي من الذهب 78 طناً.

وإضافة للذهب اكتشف ويستثمر جزئيًا مناجم لـ 96 معدنًا بينها الميثان والمنجنيز والفضة والنحاس والزنك والسترونتيوم واليورانيوم وغيرها من المعادن.

وقد أرسيت قاعدة قانونية ملائمة لمشاركة المستثمرين الأجانب في استثمار وتطوير هذا الاتجاه الهام في الاقتصاد الوطني الأوزبكي وتعتبر أوزبكستان اليوم من كبار مصدري الغاز الطبيعي في رابطة الدول المستقلة، إذ تستورده بعض دول الرابطة من أوزبكستان ليشكل أحد عوامل استقرار الدخل الوطني الأوزبكي وبعد اكتشاف الآبار الكبيرة للبترول (قشقا داريا) ووادي فرغانة، توسع استثمار البترول الوطني لحد الاكتفاء الذاتي من مشتقات البترول بعد أن كانت أوزبكستان ولسنين خلت تستورد احتياجاتها من مشتقات البترول من روسيا الاتحادية وقازاقستان، وتطمح جمهورية أوزبكستان أن تصبح في المستقبل بين الدول المصدرة للبترول ومشتقاته وأيضًا للصناعات البتروكيماوية والأخيرة من المجالات الحيوية للتعاون العربي الأوزبكي نظرًا لأهمية المادة استراتيجيًا.[2]

---

[1](1) Rlchard pomfretn, The Economies of central Asia, Princeton: Princeton uni, press 1996, p.p., 170-175.

[2](1) Richard /Pomfret, Op.cit., p.p. 180 – 182.

وعند التطرق للخبرات ضرورة الإشارة للموقع العام الذي تشغله أوزبكستان بالمقارنة مع الدول المجاورة لها من حيث القاعدة العلمية والتكنولوجية المتطورة التي تملكها وتضم أكثر من خمسين مؤسسة للتعليم العالي، وأكثر من أربعين مركزًا للبحث العلمي شاركت جميعها خلال العهد السوفيتي ولم تزل تعد الكوادر العلمية المدربة للعديد من الدول.

وتشكل اليوم قاعدة صلبة للتعاون العلمي المثمر مع المؤسسات الدولية المختلفة لسد احتياجات بعض الدول من الأيدي العاملة الخبيرة من فائض اليد العاملة من جمهورية أوزبكستان.

والملاحظ أن دول العالم كانت سباقه للاستفادة من سياسة الانفتاح على العالم الخارجي الذي تتبعه جمهورية أوزبكستان والتي كان لها السبق من جني ثمار الاستثمار والاستثمار المشترك.

ومع الواقع الذي يبرز التطور السريع للعلاقات الاقتصادية والسياسة والعلمية والثقافية مع البلدان الأوروبية والآسيوية، نلاحظ تواضع علاقات التعاون مع البلدان المجاورة التي تشغل اليوم في السياسة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الأوزبكية مكانة لا تتناسب مع الوزن الهام الذي تتمتع به مجموعة آسيا الوسطى في العلاقات السياسية والاقتصادية في العالم المعاصر.

وكذلك نلاحظ قلة في المشاركة – دول آسيا الوسطي– بين منظمات والهيئات الدولية العاملة في المجالات الاقتصادية والتجارية في أوزبكستان، إضافة للسلك الدبلوماسي المعتمد في الجمهورية، إذ ترى أن الدول المجاورة افتتحت سفارات لها في العاصمة طشقند.

وضرورة الإشارة إلى أن لإيران مصلحة لا تقل عن مصالح دول آسيا الوسطى في إيجاد وتطوير وتحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية المشتركة فيما بينهما، وأوزبكستان واحدة من دول آسيا الوسطى تسعى لتعزيز وإيجاد وتوسيع مثل تلك العلاقات، من خلال سعيها الدائم لجذب رءوس الأموال الأجنبية وتوظيفها

في مشاريع محددة يحتاجها الاقتصاد الوطني الاوزبكي، ولإدخال التكنولوجيا المتطورة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والعلمية، وهذه السياسة الثابتة نلمسها من نظرة سريعة في القوانين السارية في جمهورية أوزبكستان وتنظيم أسس الاستثمار الأجنبي والضمانات الحكومية لهذه الاستثمارات ومنها ضمانات إخراج الأموال المستثمرة وأرباحها.[1]

وتوضح السياسة الحكومية في مجال الاستثمار الأجنبي الهادفة إلى إدخال المشاريع الإنتاجية العملاقة التي تساعد في أوزبكستان على تخطي صعابها الاقتصادية إلى حيز الاستثمار الفعلي، وإعادة الإنتاج في المصانع الضخمة القائمة فيها إلى طاقة إنتاجها الفعلية بعد أن تأثر إنتاجها إثر انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

()[1]د. خير الدين حسيب: العرب والعالم بعد الاتفاق النووى .. ما العمل عربيًا؟، المستقبل العربى، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2015، ص ص 9 – 10.

الفصل الثالث

أهداف ووسائل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول آسيا الوسطى

المبحث الأول: الديناميكيات الداخلية والخارجية في آسيا الوسطى أما عن رؤية الدول العظمى لجمهوريات آسيا الوسطى

المبحث الثاني: الصراع النفطي في آسيا الوسطى

المبحث الثالث: الكومنولث الإسلامي ورؤية مستقبلية

المبحث الأول

الديناميكيات الداخلية والخارجية في آسيا الوسطى

المبحث الأول

الديناميكيات الداخلية والخارجية في آسيا الوسطى

1- روسيا:

حرصت روسيا على الأمن الإقليمي لآسيا الوسطى بسبب مشاكل التعدد العرقي ووجود الروس هناك بجانب الخوف من نمو الإسلام الأصولي بما يشكل خطرًا على الأمن القومي الروسي.

وكل هذه الأنواع تحث روسيا على التدخل في هذه المنطقة لأنها خط الدفاع الأول الرئيسي عن روسيا رغم أن هذه الجمهوريات مستقلة منذ تفكُّك الاتحاد السوفيتي.

على الرغم عدم معارضة أمريكا لدور روسيا في المنطقة بل تهتم الولايات المتحدة بالنشاط الاقتصادي لهذه البلدان وخاصة بما لديها من موارد هامة من البترول والذهب واليورانيوم والغاز الطبيعي.

كما نصحت الولايات المتحدة ودول آسيا الوسطى على معالجة مشاكلها العرقية والإثنية بهدوء خاصة ضرورة إدماج الروس داخل المجتمعات بشكل عادل. وأن الخلافات الأمريكية- الإيرانية تجعل الولايات المتحدة تتبع سياسة تعمل على عزل إيران خاصة في آسيا الوسطي/ الصين كما تسعى الصين لإعادة إحياء طريق الحرير القديم الذي يربط آسيا الوسطى بالصين بأوروبا، وخاصة بعد تحسين الأداء الصيني ودعمت الصين علاقاتها إيجابيًا مع آسيا الوسطى في المجالات الاقتصادية والفنية وتحرص على إيجاد علاقات حسن الجوار دون التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.[1]

[1]() Frand Willer, Les atats-Unis en Asia Centrale: Chronique dune dfaite annonce, Outre-Terre, 3/2006 (no 16), p. 178.

رؤية آسيا الوسطى لنفسها:

1- كازاخستان: أنشئ مجلس رئاسي على مستوى رؤساء الوزراء يضم كلًا من قيرقزستان وأوزبكستان وكازاخستان من أجل التنسيق والتعاون في مسائل السياسة الخارجية والدفاع، وهذا التجمع مفيد يُزيد روسيا مع آسيا الوسطى وكازاخستان بسبب وجود مصلحة مشتركة بسبب الوضع الأمني و الاقتصادي في أفغانستان.

كما أن كازاخستان تتمتع بعلاقات متميزة مع الصين ولا توجد أي مشاكل بينهما خاصة لوجود إجراءات لبناء الثقة.

وبالنسبة لعلاقتها مع كل من إيران وتركيا ممتازة، لا تشعر كازخستان تهديدًا أصوليًا إسلاميًا من أفغانستان بل إن إحياء الإسلام مهم في آسيا الوسطى ولكن بشرط ألا يتعدى الجوانب الثقافية والدينية.

ويجب وضع أولوية لتطوير طرق التجارة مع آسيا الوسطى كما يجب أن تطبق الضمانات الأمنية النووية الدولية التي اتبعها مجلس الأمن مع كازاخستان لتعمم على نطاق واسع على دول آسيا الوسطى.

2- تركمانستان: تتبع تركمانستان سياسة محايدة، وقد أيدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ إذ تؤمن تركمانستان بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ورغم أن توركمنستان مفصلية في تأثيرها على الخبرات التابعة للطالبان في أفغانستان، ولا توجد لها مشاكل مع الطالبان أو أي فيصل أفغاني آخر.

ونتيجة لسياسة الحياد فلم تشارك تركمانستان في قمة (ألمأأتا) الأخيرة ولم ترسل كذلك قوات لحفظ السلام في طاجيكستان مثلما فعلت مع دول أخرى، ومن ثم فموقف تركمانستان تجاه أفغانستان هو أفضل إطار لتحقيق السلام هناك من خلال جهود

الأمم المتحدة المبذولة في هذا الصدد، وتريد تركمانستان أن تكون مركزًا لصنع السلام في المنطقة[1]

أفغانستان وآسيا الوسطى:

1- إن آسيا الوسطى هي منطقة معرضة للتدخلات والنفوذ الإقليمي والدولي، لا توجد سياسة روسية واضحة تجاه أفغانستان، ولكن نجاح دوستم ومسعود هو نجاح لروسيا في أفغانستان بالتعاون مع إيران لمواجهة نفوذ الولايات المتحدة بدعم الطالبان، وإن باكستان تنتهج أيديولوجية معينة وتريد فتح طرق تجارة مع آسيا الوسطى والمخابرات العسكرية المشتركة الباكستانية دورها الداعم والمؤيد لحكمتيار ومن معه، وكان ذلك وراء التورط في طاجيكستان، ويوجه اتهام روسي لوجود تدخلات إقليمية وخارجية، أي من باكستان أو السعودية بدعم من الولايات المتحدة وذلك بجانب دعم المجاهدين في كشمير والشيشان، وأقامت الباكستان المدارس الدينية في كونار والتي تأثرت بالأفكار الوهابية، إلا أن تأثير ذلك سلبي على الباكستان داخليًا.

2- إن المساعدات الدولية التي كانت تقدم لباكستان لتقوم بإرسالها للأفغان إبَّان الجهاد ضد السوفييت كانت توزع بطريقة غير متوازنة أو متكافئة عرقيًا أو داخل أفغانستان، إذ غذَّت هذه السياسات الصراعات العرقية الأفغانية. حيث كان الشيشانيون يحظون بالنسبة الأعلى في المساعدات وبدرجة أكبر من الآخرين.

إن جماعة علماء الإسلام الباكستانية التي ناصرت الطالبان بدعم من بوتو وذلك للتنافس مع الجماعات الإسلاميّة الباكستانية التي دعمت حكمتيار وسياف وهذه السياسة بلا شك أحدثت شقاقًا أمام المجتمع الخارجي، لا ينعكس الصراع الإثني والعرقي على المشاكل العرقية داخل دول آسيا الوسطي وذلك على خلاف الوضع مع أفغانستان وباكستان، إن الطالبان جماعة جاهلة بالإسلام وليس لديها خيارات واضحة

[1]() CF.J. Muravchik, The Imperative of American Leadership. A Challenge to Neo-Isolatio-nism, Washington, D.C., The AEI Press, 1996, p. 62.

وليس لديها كيان سياسي أو قيادات سياسية معينة، وقد حققت الطالبان انتصاراتها الوهمية من خلال التحالفات والأموال.[1]

رؤية باكستان لآسيا الوسطى:

1- تسعى الباكستان للاستفادة من الغاز الطبيعي والبترول في آسيا الوسطى من خلال مشروعات خطوط الأنابيب، فمثلًا توجد مصادر جيدة في تركمانستان وأوزبكستان ولكن غاز تركمانستان أفضل إذا ما قورن بالغاز الوارد من إيران أو قطر من حيث النوعية وتكلفة النقل والتشغيل الاقتصادي، إلا أنه حتى الآن لازالت باكستان من ناحية الجدوى الاقتصادية تنقل الغاز الطبيعي السائل؛ إذ لازال أقل تكلفة، ومن ثم تسعى باكستان للوصول لترتيبات إقليمية في الغاز الطبيعي لاستخدامه كما تأمل باكستان في تحقيق الاستقرار في أفغانستان لإنهاء مشروع خط أنابيب الغاز مع تركمانستان.

2- تقدم باكستان مِنحًا تدريبية في مجالات البنوك والدبلوماسية والإدارة لأبناء هذه الدول.

3- إن دول آسيا الوسطى تعتبر عمقًا استراتيجيًا للباكستان نظرًا لحالة العداء مع الهند، كما أن قيام باكستان وتركيا وإيران بضم دول آسيا الوسطى لمنظمة التعاون الاقتصادي سوف يعطي دفعة قومية وكبيرة لعملية النماء والرفاهية لشعوب المنطقة.

وفي إطار العرض يمكن طرح الآتي:

1- إن الديمقراطية هي الحل الشافي للمشاكل التي تواجهها آسيا الوسطى خاصة تجاه التعدد العرقي والإثني والوصول للاستقلال الحقيقي.

---

[1]() Assessment of Corruption in Afghanistan, January 15, 2009 March 1, 2009, USAID. Available online at: ttp://www.usaid.gov/pdf-docs/PNADO.248pdf.

2- تواجه دول آسيا الوسطى صعوبة في سرعة التحول من النظام الشيوعي أو الاشتراكي لنظام ليبرالي سياسيًا واقتصاديًا، إذ الأمر يحتاج لبعض الوقت ليأخذ شكله الطبيعي بالتدريج، ومن ثم يجب النظر لهوية هذه الدول بشكل قومي لا عنصري أو إثني.

3- إن علاقات أوزبكستان بدوستيم في أفغانستان هي علاقة مصلحة مشتركة دون دعم إلى الانقسام العرقي في أفغانستان.

4- لا توجد مشاكل حدودية بين كازاخستان وأي من دول آسيا الوسطى رغم وجود ميراث تاريخي وبعض المشاكل العرقية، وترى كازاخستان أن مسألة الأمن في هذه الدول هي خلق مناخ ملائم للجميع بمن فيهم الروس للتعاون والاندماج وإزالة العوائق وتجنب المشاكل الموجودة في المرحلة الانتقالية بما يعني ضرورة التركيز على التعاون في المستقبل.

5- إن الأولويات في أوزبكستان كدولة حديثة هي بلورة العملية السياسية والانتخابات والأحزاب السياسية الجديدة، لكن تم منع حزب إسلامي من ممارسة النشاط السياسي بسبب خروجهم عن القانون.

6- توجد صعوبة إزاء تدخل الناتو في آسيا الوسطى عند حدوث مشاكل وإضرابات بسبب حساسية هذه المنطقة لروسيا فهناك تفاهم روسي – أمريكي مشترك حول هذه المسألة.

7- تسلك الولايات المتحدة سياسة تجاه آسيا الوسطى ليست بشكل مستقل وإنما من منظور روسي، وتحاول أمريكا التمييز بين سياسة عزل إيران ودعم دول آسيا الوسطي اقتصاديًا.

8- يحظى المواطن في كازاخستان بحقوقه الدستورية والاقتصادية وفقًا للدستور الجديد الذي تم وضعه ولا يوجد قهر أو تمييز بين أي مواطن بعد مرور خمس سنوات

على الاستقلال، ومن ثم يتم حل المشاكل العرقية بطريقة صحيحة وهادئة وديمقراطية.[1]

التعاون الروسي – الإيراني تجاه دول آسيا الوسطى الخمس:

شهد التعاون بين روسيا الاتحادية والجمهورية الإسلاميّة الإيرانية دفعة قوية لتحسين العلاقات، وقد اتسمت بالمثابرة في تخطي العقبات بين البلدين.

فقد عانت السياسات الروسية إحباطات في محاولاتها التحول من نظام شيوعي أثبت عدم فاعليته مع التغيرات المتتابعة مع نهاية القرن العشرين إلى نظام جديد اتسم بالديمقراطية الليبرالية والانفتاح على الأسواق الخارجية.

وعلى الجانب الأخر إيران، معانتها أشد، فمنذ اندلاع الثورة الخمينية فبراير 1979 التي أوصلت السلطة الدينية إلى سُدة الحكم، وقامت إيران بمحاولات بائسة في تصدير ثورتها الدينية على الصعيد الإقليمي، وفى الثمانينيات خاضت حربًا مضنية ضد العراق، وزادت وطأه معاناتها من العزلة والعقوبات الدولية، أصبح من الضروري على النظام الثيوقراطي الإيراني وضع سياسة خارجية جديدة أكثر تكيُّفًا مع الواقع الإقليمي.

وفي مارس 1997م مع فوز خاتمي الليبرالي والديمقراطي المعتدل برئاسة الحكومة تأكد التيار الفكري ليشارك السلطة الدينية المحافظة التي تمثلها رافسنجاني في حكم البلاد.

ومع معاناة الدولتين فإنه من الممكن توضيح نقاط التقاء بينهما وهي نقاط تمهد الطريق أمام إقامة وتنمية تعاون ثنائي بين النظامين وأهمهما:

التواجد الجغرافي:

([1])طارق حسني أبو ستة: "ندوة" الديناميكيات الداخلية والخارجية في أسيا الوسطي، إسلام أباد – الباكستان (25–27 نوفمبر 1996 م)، السياسة الدولية ع 128 أبريل 1997 من 207، 208.

تتقاسم الدولتان منطقة جغرافية تعتبر اليوم من أغنى الاكتشافات البترولية الحديثة في العالم. اختص بها قاع مياه الساحل لبحر قزوين بعد أن اقتصرت موارده على ثروات سمكية وبيولوجية، فقد اكسبت هذه الاكتشافات البحر أهمية استراتيجية عالمية، مثيرًا بذلك أطماع الشركات الأجنبية البترولية وكان من الطبيعي التنافس الذي قام بين هذه الشركات محاولاتها للفوز بنصيب الأسد من هذه الثروات الجديدة التي اكتشفت في قاع المياه الساحلية لبحر قزوين أن ينشأ نوع من التقارب بين روسيا الاتحادية والجمهورية الإسلاميّة الإيرانية استهدف أساسًا منع تحول ثروات هذا البحر المشترك بينها إلى جيوب الشركات البترولية الغربية.[1]

الامتداد العرقي:

لكل من الدولتين امتداد عرقي مشترك في منطقه القوقاز، فمثلًا توجد في إيران أقلية عرقية هامة من الأذريين، وعلى الرغم من حرص هذه الأقلية العرقية على الإبقاء على علاقاتها بإخوانها العرقيين في آسيا الوسطى.

فإن السلطة الإيرانية كانت حريصة على عدم الاندفاع في التصدير العلني لثورتها الدينية إلى أذربيجان خاصة، وإلى سائر الدول الإسلاميّة الأخرى في آسيا الوسطى والتي كانت تابعة للإمبراطورية السوفيتية .[2]

وحرصت طهران على التركيز بتنمية حسن الجوار مع حكام هذه الدول التي تناثرت من عقد الاتحاد السوفيتي. وقد كانت روسيا الاتحادية تقوم بمد إيران بأهم ما تحتاجه من أسلحة لكى تضمن أمنها القومي في المنطقة.

([1])د. نورهان الشيخ: التعاون الاستراتيجى الروسى–الإيرانى.. الأبعاد والتداعيات، السياسة الدولية،عدد 180، القاهرة، 2010، ص ص 38– 39.

[2](2) Daniels. Treisman, Russia’s Ethnic Revival: The Separatist Activism of Pegional leaden’s in a postcommunist ordenr..

دانيال تريسمان إحياء العرقيات الروسية والحركات الانفصالية في نظام ما بعد الشيوعية.

- ففي نهاية الثمانينات في عهد جورباتشوف طوال الحرب الإيرانية العراقية، وقد أراد النظام الإيراني كسر الحصار الذي يفرضه عليه ماتوت "أماتو" Amto الأمريكي، وتولت موسكو احتياجات إيران من السلاح الجوي الحديث (طائرات ميج ومقاتلات سوخوي /24).

وأثناء حكم الرئيس يلتسين زاد دور روسيا الاتحادية بدور المورد الأساسي لإيران بالأسلحة الحديثة متخطيًا الضغوط الغربية الأمريكية.

فقد أدرك المسئولون الروس أهمية العائد المالي الذي تحصل عليه روسيا من تصدير إنتاجها من السلاح وخبراتها العسكرية، وزاد على ذلك التجارة مع الجمهورية الإسلاميّة الإيرانية التي أصبحت المستورد الأول للسلاح الروسي بعد أن تم فرض العقوبات على كل من العراق وليبيا وهكذا أصبحت إيران العميل الأول للسلاح الروسي في منطقه الشرق الأوسط، قاصرًا على الأسلحة التقليدية في البداية، ثم تطور إلى تعاون تكنولوجي رفيع المستوى في مجالات غير عسكرية.

- في منتصف التسعينات: عبرت العلاقات الروسية الإيرانية لمرحلة جديدة عندما عقدت روسيا اتفاقًا مع إيران لتنفيذ بناء مفاعل ذرىٍّ في ميناء "بوشهر" على الخليج.

وقد أثار الاتفاق قلقًا أمريكيًا عام 1995م أرادت أمريكا إقناع المسئول الروسي بعدم مد الجمهورية الإسلاميّة الإيرانية بالتكنولوجيا التي قد تدعم قدرات العلماء الإيرانيين في صناعه السلاح النووي بحجة تامين قواتها العسكرية في منطقه الخليج منذ انتهاء حرب "عاصفه الصحراء" ضد العراق.

أما الجانب الروسي جاء مطمئنًا للمخاوف الأمريكية مؤكدًا التزام موسكو بكل ما تنص عليه معاهدات نزع السلاح وخفضه التدريجي وفقًا لمعاهدة ستارت/1، ستارت/2 التي صدق عليها من قبل البرلمان الروسي (الدوما) .

ونظرًا للسبق الروسي/الإيراني على الاتفاق الأمريكي/الروسي فقد تمسك المسؤولون الروس بالاستمرار في بناء المفاعل الذري مع التأكيد المكرر بأن الجانب الإيراني لن

يحصل من جراء هذا المشروع على أي دعم من قدراته على تخصيب اليورانيوم الذي قد يتيح له صنع القنبلة الذرية في المستقبل.[1]

ولذلك اتسمت العلاقات الإيرانية – الروسية بالدفء المتزايد على حد قول " فلاديمبير بوتين" وخلال تسعينات القرن الماضي كان الإقناع يزداد لدي الروس بإمكانية الدولة الإسلاميّة الإيرانية القيام بدور أكثر فاعلية على الساحة الإقليمية دونًا عن أي دولة آخرى في المنطقة.

وفي 26 ديسمبر 2001م أعلن بوتين عن أهم الملامح التي ترسم السياسة وأولى الأولويات "تحقيق أهداف روسيا القومية و الدفاع عنها " وبذلك وضع نهاية للتورط المفرط في سياسة التنازلات العشوائية لصالح الغرب على الساحة الدولية (مرحلة التحول).

وعلى أثر الإعلان الرئاسي تم التباحث مع طهران حول كيفية توثيق العلاقات الثنائية بين البلدين وتوحيد المواقف بينهما تجاه المشاكل الإقليمية. وأسفرت المفاوضات عن تعامل استراتيجي بعيد المدي سيفتح المجال أمام تعاون عسكري وأمني عن محاولات عسكرية أخرى.

أما الجانب الإيراني: هذا التقارب يفتح مجالات واسعة أمام تعاون مثمر بين البلدين وقد تم التنسيق بينهما حول قضايا حيوية مثل:

1- الاستفادة المشتركة من الثروات الطبيعية البيولوجية والنفطية التي يزخر بها قاع بحر قزوين.

2- حصول إيران على مستوى أرفع من التكنولوجيا العلمية قد تدعم مكانتها على ساحة العولمة.

---

[1](1) Gerald M. Easter, World politics vol., 49, No 2, Anuary 1997, preference for presidentialism postcommuni st regime change in Russia and nis.

-جو ابو ايستر: التغير السياسي في روسيا ما بعد الشيوعية.

3- هدف حيوي وهو الانفاق حول كيفية إقرار سلام واستقرار على الصعيد الإقليمي والتوصل إلى موقف مشترك حول تسوية الأزمة الأفغانية حيث حدودهما المشتركة مع أفغانستان.

فيما يلي نوضح أركان التقارب الإيراني/ الروسي:

الركن الأول:

1) قضية الاستفادة من ثروات بحر قزوين:

منذ بداية القرن العشرين كانت روسيا وإيران تتقاسمان الموارد السمكية والثروات البيولوجية التي يزخر بها هذا البحر الداخلي بموجب معاهدتين موقع عليهما في عامي 1921 و1940م عندما كانت الدولتان تتقاسمان شواطئ هذا البحر.

وفى بداية التسعينات انهار هذا التنظيم الثنائي عندما قامت روسيا الاتحادية محل الاتحاد السوفيتي وتم تشكيل ما سمى بكومنولث الدول المستقلة (Cis) مما أدى إلى توزيع استغلال البحر على خمس دول جديدة – أذربيجان – قازاقستان – أوزبكستان – تركمستان طاجيكستان إيران وروسيا كانت تابعًا في الماضي للاتحاد السوفيتي فاصبح عدد المنتفعين من البحر الداخلي سبع دول وهذا التنظيم الجديد أدى لصياغة قانون تنظيمي جديد، ثم تعقدت الأمور عندما قامت شركات بترولية كبرى غربية باكتشاف كميات هائلة من النفط والغاز في قاع مياه ساحل البحر off–shore وقد أدت هذه الاكتشافات إلى تنافس محموم بين الشركات الأمريكية والروسية، وقد تركز أساسًا على تحسين شبكات نقل البترول والغاز إلى الخارج للتصدير.

فقام مشروع أمريكي على بناء خط أنابيب استراتيجي هام لنقل الطاقة المستخرجة من البحر عبر منطقه قزوين يبدأ بباكو عاصمة أذربيجان ليصل إلى ميناء "شيهان" Ceyhan – التركي على شرق البحر المتوسط.

أما الجانب الروسي: فقد تمثل مشروعه لنقل الطاقة في بناء خط أنابيب عبر روسيا يبدأ من "تنجيس" Tingis في قازاخستان حتى ميناء نوفوروسيسك Novoross على البحر الأسود وكان لهذا التنافس بين الشركات (الأمريكية

الروسية) الكبرى انعكاسات هامة على الوضع القانوني الذي يحكم استقلال موارد بحر قزوين، ويؤكد ضرورة صياغة القانون، خاصة وأن المشروع الأمريكي كان حريصًا على عدم السماح بمرور خط الأنابيب التابع له بالأراضي الإيرانية تنفيذًا لقانون العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلاميّة الإيرانية، والذي لم يوافق عليه مجلس الأمن إلا بتحفظ من قبل دول أوروبية وغيرها.[1]

وفى 6 يوليو 1998 نص اتفاق مبرم بين روسيا وكازاخستان على أولى محاوله لرسم حدود بحر قزوين بين البلدين، فقد تضمن الاتفاق تقسيم شاطئ البحر إلى "قطاعات ساحلية" وفقًا لمبدأ تبادل المسافات، وبهذا اقتنعت روسيا للمرة الأولى بمبدأ قومية القطاعات الساحلية Principle of equidistance أما عن قاع مياه وسط البحر فقد بقى خاضعًا للاستغلال المشترك.

تحديد الوضع القانوني الجديد (الاتفاق الأخير): تمثل في:

طوال عام 1997م جرت مناقشات حول الوضع القانوني لبحر قزوين بين إيران والدول الخمس بالإضافة لروسيا فقد تلاقت وجهة النظر الإيرانية مع وجهة النظر الروسية إضفاء الصيغة القومية فقط على القطاعات الساحلية، أما وسط البحر وثرواته تبقى ملكًا للجميع، وذلك من أجل ضمان استقلال مشترك لموارد بحر قزوين من تغطية لصالح جميع هذه الدول.

في 21 يونيو 2000م أثناء زيارة إيرانية لموسكو، دعا المسئول الإيراني المسئولين الروس إلى التعجل في استكمال النظام القانوني الجديد، وأعرب عن استعداد إيران للتعاون مع روسيا في كافة المجالات من خلال إقامة لجنة اقتصادية مشتركة تتولى تنشيط هذا التعاون.

([1])لويجى ناربون: التكامل الاقتصادى والإقليمية في شرق آسيا، مجلة التنمية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى، العدد 58، 1994، ص ص 12 – 13.

كما أكد وزير الخارجية الإيراني في أول أغسطس عام 2000م عدم معارضة بلاده في أن تجري الدول الساحلية للبحر التقسيمات المشابهة التي أجرتها كازاخستان في 1998م، ولكن مع عدم التعرض لحقوق إيران التي نصت عليها معاهدتا 1921، 1940م.

وفى 12 نوفمبر من نفس العام قرر المتحدث الرسمي الإيراني ضرورة دعم روح التوافق بين جميع الدول الساحلية على اتخاذ أي إجراء منعًا لأي انقسام حتى يستكمل النظام القانوني الجديد لبحر قزوين.

وفى 14 ديسمبر من نفس العام أكد الجانب الإيراني المكانة التي تحتلها روسيا في السياسة الخارجية الإيرانية وأن بلاده مع التزامها بنصوص معاهدتي 1921 و1940م تبحث مع روسيا عن صفقة جديدة ومقبولة من الدول الساحلية الخمسة.[1]

الركن الثاني:

توثيق التعاون التكنولوجي الروسي/ الإيراني:

منذ قيام الثورة الإيرانية قام هذا النوع من التعاون ولكنه ازداد على نحو ملحوظ بعد أن قلصت سياسات مرحلة التحول تقلصًا ملحوظًا نسبيًا ولكنه لم ينقطع.

من الطبيعي في مجال التعاون أن تحتل التكنولوجيا العسكرية المكانة الأولى فلم تبخل روسيا على إيران بمبيعاتها من الأسلحة من طائرات ومقاتلات ثم انتقل وامتد هذا التعاون التكنولوجي إلى المجال النووي غير العسكري وهذا التعاون لا يتعارض مع بنود معاهدات نزع السلاح الموقع عليها من أجل سلام عالمي جديد ليحل محل الحرب الباردة ولا تعارض الولايات المتحدة هذا التعاون مع النظام الثيوقراطي الإيراني، ولكن الأمر اختلف تمامًا عندما عبر هذا التعاون الخط الأحمر وتناول

([1])د. عبد المنعم سعيد: الجماعة الأوروبية.. تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م، ص ص 62 – 63.

التكنولوجيا النووية، واتسم الموقف الأمريكي تجاه النظام الإيراني بالمعاداة حتى أغلقت السفارة الأمريكية في طهران، وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإلى فرض نظام العقوبات على الدولة الإسلاميّة.

وأصبح صديق الأمس في عهد الشاه عدو اليوم في عصر الملاة .Mollahs

على هذا النحو دأبت واشنطن في إقناع روسيا الاتحادية بعدم إمداد الجمهورية الإسلاميّة بأية تكنولوجيا نووية حتى وإن كانت لأغراض سلمية تحسبًا من أن يكتسب العلماء الإيرانيون من خلالها الخبرة اللازمة لإنتاج السلاح النووي.

وفى الحقيقة فإن عملية تصدير التكنولوجيا النووية قد تم إدراجها ضمن السياسة الخارجية الروسية كورقة فعالة في التحاور مع الطرف الأمريكي، وبالتالي مضت روسيا في تنفيذ اتفاقها مع إيران، وليس من المتوقع أن تتخلى موسكو عن تصدير التكنولوجيا النووية التي أثبتت فعاليتها كرادع مقنع طوال فترة الحرب الباردة.[1]

وخلاصة القول فإن القلق المثار حول أي تقدم يتحقق لإيران في دعم برنامجها النووي لا يستند إلى وقائع معينة بل ينبع أساسًا عن شعور نفسي بالشك والارتياب في نوايا النظام الثيوقراطي الإيراني.

تسوية مشتركية روسية – إيرانية للقضايا الإقليمية:

أهمية التعاون الروسي – الإيراني تفوق بكثير أهمية عقد صفقات أسلحة أو مفاعل سواء أكانت تقليدية أو نووية، وتفوق أهمية تنمية الروابط الاقتصادية من بترول وغير ذلك بين البلدين، فهي مشاركة ثنائية لتسوية قضايا إقليمية تعكس توحد أهداف على المدى الطويل وهذه الأهداف الاستراتيجية تعبر عن تطلعات مستقبلية يصعب التخلي

[1]() Brenda Shaffer, Partners in Need: The Strategic Relationship of Russia and Iran (Washington: Washington Institute for Near East Policy), 2001, p. 48.

عنها وبذلك تكون الاثنتان تمكنتا من تجاوز التباين القائم بين النظامين لصالح تواجد نقاط التقاء بينهما.

شهد عام 2000م دفعة قوية إلى الأمام للتقارب بين روسيا الاتحادية والجمهورية الإسلاميّة الإيرانية تعكس في مضمونها مدى التوافق الذي تحقق بين الطرفين في الأهداف، وتناولها الاوضاع المتأزمة على الصعيد الإقليمي خاصة في منطقة آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين، إذ أدى اكتشاف ثرواتها البترولية والغازية إلى توحد هدف استراتيجي هام.

كما أبرز هذا التقارب أيضًا النزعة الاستقلالية للسياسة الخارجية الروسية في أكثر من اتجاه، إذ لا يقتصر على دعم تعاون إقليمي بل أيضًا يتطلع إلى تجاوز هذا المستوى ليصبح تعاونًا غير إقليمي Inter-Regional.

كما سجَّل هذا التقارب على الساحة الاقليمية والدولية أيضًا أهمية الطابع القومي للسياسة الخارجية الروسية والتي تهدف إلى ضرورة أن تسترد روسيا الاتحادية المكانة التي افتقدتها منذ قيامها على أنقاض الاتحاد السوفييتي.[1]

إعادة إدراج إيران (الشرق أوسطية) التي كانت تقوم في الماضي بدور رئيسي في حفظ التوازن للقوى على الصعيد الإقليمي، وذلك ضمن مركب استراتيجي جديد تمتد تطلعاته إلى قلب القارة الآسيوية الغرض منه كسر الحصار الأمريكي المفروض على النظام الإسلامي الإيراني ورفع المعاناة ودفع حركة التنمية الإيرانية، وما من شك أيضًا في أن مشروع نقل البترول والغاز المستخرج من بحر قزوين من خلال شق ممر طويل من خط أنابيب يمتد شرقًا ليصل إلى قلب القارة الآسيوية (الصين) وتستفيد منه جميع الدول التي يمر بها وبما في ذلك إيران، سيضفي على هذا التعاون

---

[1](1) International Affairs, vol , 73. No, 2, April, 1997. How Insecureis pacific Asia? Serald segal.

- انعدام الأمن في روسيا الباسيفيكية.

الإقليمي القائم بين موسكو وطهران الصفة شبه الدولية مما يُعد مكسبًا هامًا بالنسبة للطرفين الروسي والإيراني.

أما الحقيقة الأخرى التي باتت خافية لمدة طويلة وهي أن ما تنادي به العولمة بنزع السلاح وترويج الخبرة التكنولوجية لأغراض سلمية قد حول هذين العنصرين إلى سلعة هامة لها مكانتها في أسواق التجارة العالمية، ولها عملاؤها ومشتروها لكونها مصدرًا هامًا من العملات الصعبة، وأن كل ما هو مطلوب منها هو عدم الإخلال بالقوانين الدولية وهو ما تحرص عليه بعناية روسيا الاتحادية.[1]

وهذا يعنى بوضوح أن عالم القرن الحالي (الحادي والعشرين) من خلال القوانين الدولية أكثر حرصًا على تنظيم تجارة السلاح بكافة أنواعها، وأيضًا الخبرة النووية وحرصه على الهدف المعلن والخاص بنزع السلاح على الصعيد العالمي.

بمعنى آخر، إن المفهوم الجديد للسلام العالمي الذي يتشكل حاليًا لن يرتكز على نزع السلاح بقدر ما يشرع من نوع جديد من السباق نحو التسلح من خلال وضع أنظمة للمتاجرة بالسلاح.

وأن هذا المفهوم الجديد للسلام تستفيد منه روسيا الاتحادية بالحصول على عملات تدعم بها اقتصاداتها، أما الجمهورية الإسلاميّة الإيرانية فإنها تحقق من وراء هذا المفهوم تحسينًا لمستواها التكنولوجي والعلمي.[2]

تلك هي أهم الاستنتاجات المستخلصة من التقارب الإيراني – الروسي في بداية عام 2001م في منطقة الدول الخمس (أوزبكستان، قازاقستان، قيرغستان، تركمانستان، وطاجيكستان).

([1]) د جميس بيتراس: إيران في بؤرة العاصفة، المستقبل العربى، العدد 32، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م، ص 101.

([2]) د. محمد عبد الشفيع عيسى: الأزمة النووية الإيرانية .. حقائق القدر وخيارات الصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص 114.

المبحث الثاني
الصراع النفطي في آسيا الوسطى

المبحث الثاني
الصراع النفطي في آسيا الوسطى

- الإصلاحات السياسية والاقتصادية والحفاظ على الوحدة القومية لكل دولة.
- اندلاع بعض الأزمات السياسية.
- حروب أهلية في طاجيكستان.
- عدم استقرار الأوضاع في أفغانستان المجاورة للجمهوريات.
- تفكك العلاقات الاقتصادية التجارية التقليدية.

عوامل داعمة للتوتر السياسي والديمغرافي المعقدة:

تفجُّر مشكلات اجتماعية ناتجة عن وجود خلخلات قومية واضحة في بنية دول آسيا الوسطى.

تتداخل عدة قوميات في أكثر من دولة تبدو بعيدة نسبيًا عنها من حيث الجغرافيا، ولكنها قريبة في تواصلها القومي ورغم المشكلات العديدة والمتنوعة تمكنت بعض دول المنطقة من تعزيز دور السلطة المركزية: وبدء خطوات واضحة وإيجابية في اتجاه التعددية الديمقراطية وتم تذليل العديد من العوامل الداخلية والخارجية المتشابكة والتي كادت أن تهدد سيادتها ووحدة أراضيها، وتخطت دول آسيا الوسطى عقبات داخلية متعددة وشرعت في تحديد أولوياتها السياسية والاقتصادية من أجل نسج خيوط علاقات خارجية في محيطها الجغرافي القريب أولًا، ومع الكثير من الدول التي تقع خلفه ثانيًا.

كل ذلك بعد أن حددت هذه الدول أهدافها ومهامها النابعة من ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أدى ذلك لإضفاء أهمية نسبية على هذه الدول.

وقد أضحت غالبية دول آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة أحد العناصر المهمة والفعالة في العلاقات الدولية، ثم ظهرت عملية تحريك

نشطة لتكوين شبكة من العلاقات الإقليمية بين دول آسيا الوسطى انطلاقًا من وفرة الموارد الطبيعية وظهور احتياطات بترولية (نفط وغاز).[1]

كما أن الأوضاع الجيو- استراتيجية حتمت التعاون الاقتصادي مع القوى الكبرى من محيط هذه الدول، وتوطيدها لعلاقات تقوم على تبادل المصالح، الأمر الذي وجد له أصداء إيجابية في الأوساط السياسية لغالبية دول وسط آسيا مع دول الجوار خاصة أن بعضها يملك مقومات اقتصادية تدعو للتفاؤل.

فمثلًا: أوزبكستان: حققت أوزبكستان عدة نجاحات لإصلاح نظامها الاقتصادي، وحَدت من استخدام مبدأ الرأسمالية الأبوية المنشرة في آسيا.

وحققت زيادة عالية في فروع الإنتاج الصناعي – النفط والغاز والفحم وبناء الآلات وتشكيل المعادن- ووصل إنتاج الذهب إلى 78 طنًا في العام، وتشغيل شركة زرافشان-تيومونت الأوزباكستانية- الأمريكية، وأثارت النجاحات الاقتصادية قدرًا كبيرًا من اهتمامات الدول الغربية والدول المجاورة وتباينت مواقفها بشكل عالٍ عن الجمهوريات السوفيتية الأخرى، حتى أضحت الاستثمارات غير مشروطة بتقديم تنازلات تخص سياسة الدولة الداخلية أو الخارجية.

واتساقًا مع نظرية المصالح أيضًا أعلنت تركمانستان تمسكها بمبادئ التعايش السلمي في سياساتها الداخلية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

وفى أثناء القمة الثالثة لمنظمة التعاون الاقتصادي (إيكو) في إسلام أباد في مارس 1995م أعلن رئيس تركمانستان عن فكرة الانحياز الإيجابي في سياسة بلاده الخارجية والانفتاح في العلاقات الاقتصادية كأحد المبادئ الرئيسية التي أخذت بعين الاعتبار الواقعية الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والاحترام المتبادل مع جيرانها، واستنادًا إلى فكرة الحياد الإيجابي حددت تركمانستان اتجاهين أساسين لسياستها:

([1])بونس، فولكر: نظام الصراع في الشرق الأوسط المخاطر الملازمة لعملية التسوية، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1997م.

الأول: يقوم على أهمية تفعيل العلاقات مع روسيا وإيران.

الثاني: فعاليتها الذاتية داخل رابطة الدول المستقلة.

وما يؤكد أهمية الدول الصاعدة في آسيا الوسطى، رغبة الكثير من الشركات الدولية الكبرى في الاستثمار الواسع، فيوجد في كازاخستان " كونسورتيو[*1]، يضم عددًا من الشركات تمتلك حصة كاملة في 12 منطقة تنقيب تشكل 10% من مساحة أرض دعت حكومة كازاخستان هذا التجمع لمسحها.

أما النسبة الباقية 90% سوف تعرض للراغبين في منافسة من المحتمل أن تجرى بعد توقيع اتفاق على تقاسم الإنتاج بين حكومة كازاخستان والكونسوريتوم.

تباين السياسات في قزوين:

وُلِدت رابطة الدول المستقلة مع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، بيد أن موسكو لم تستقر على نهج استراتيجي يحفظ مصالحها الحيوية إلا في عام 1950م حين أعلن ذلك في وثيقة رسمية رئاسية وبعد أن أخذت الكثير من الجمهوريات – أوكرانيا، أذربيجان، أوزبكستان وتركمانستان تمد الجسور مع البلدان الغربية وتبحث لها عن مكان في تحالف مع بلدان أكثر تطورًا وازدهارًا من روسيا.[2]

أضحت هذه الجمهوريات مسرحًا كبيرًا لتنافس سياسي واقتصادي بين موسكو وكل من واشنطن وأنقرة وطهران وعواصم أوربية وآسيوية أخرى، تجلى بصورة أساسية في التنافس على النفط في منطقة بحر قزوين التي تحتل إحدى المراتب الأولى من حيث كميات النفط الكامنة فيها وإحدى المراكز الأخيرة من حيث مدى استثماره، حتى أن العديد من الشركات النفطية الأجنبية هرعت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي إلى

---

[1](*) كونسوريتوم: يضم عددًا من الشركات الغربية أبرزها أجيب الايطالية وبرتيش غاز وبرتش بتروليم البريطانيتان و "ستات أويل" النرويجية و" موبيل" الامريكية ورمالداش– شل البريطانية الهولندية، و"توتال" الفرنسة الانضمام إلى هذا التجمع.

[2]() كوبا ساكن: زيادة الطلب على الطاقة في الدول الأسيوية، العرض والقيود أمام دول الخليج، المصدر للنفط، ترجمة خليل حماد، مركز دراسات الامارات، أبو ظبي، ص 73– 101.

المنطقة (بغية استغلال العامل النفطي) من أجل تعزيز العلاقات السياسة الاقتصادية مع جارات روسيا الجنوبية خاصة أذربيجان وكازاخستان، استثمار نفطي يقدر بحوالي ثلاثين بليون دولار.

والأرجح أن تصاعد التوتر في العلاقات الأمريكية – الإيرانية زاد من دور أهمية بحر قزوين في صنع سياسة واشنطن الخارجية، وكذلك رغبتها في ترسيخ احتكاراتها النفطية وبات الصراع القومي والسياسي بين تركيا وإيران على النفوذ في جمهوريات آسيا الوسطى يمثل محورًا دقيقًا في جملة نقاط تماس وصراع طويل بين الدولتين وينخرط فيه إلى جانب تركيا وإيران كل من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وإسرائيل أيضًا.[1]

وأدى الحديث عن النفط والغاز في منطقة بحر قزوين إلى فتح المجال أمام طبيعة هذا البحر وأحقية الدول في استغلال موارده، والمؤكد أن بحر قزوين هو حوض مائي مغلق في توصيف القانون الدولي وتحده إيران وأذربيجان، وروسيا وكازاخستان وتركمانستان، وأثار الموقف من تحديد طبيعة الدول المتشاطئة عليه وفرص استغلاله لثرواته المعدنية الكثير من الخلافات، لكن بدا أن موقفين يتجاذبان الرؤية النهائية منه:

الأول: تقوده روسيا ومعها إيران وتركمانستان ويدعو إلى اعتبار بحر قزوين حوضًا مائيًا مغلقًا وبحيرة تتقاسم الدول المطلة عليه الاحتياطات فيه بصورة متساوية والتي لا بد أن تلتزم بالاتفاقيتين الموقعتين بين الاتحاد السوفيتي السابق وإيران عامي 1921، و1940م، وتريد موسكو أن تتمتع بحق الفيتو لتعطيل أي قرار متعلق ببحر قزوين.

([1])كوبا ماكن: زيادة الطلب على الطاقة في الدول الآسيوية: الفرص والقيود أمام دول الخليج المصدرة للنفط، ترجمة خليل حماد، مركز دراسات الإمارات، أبو ظبى، ص 73– 101.

أما في هذه الحالة تكون المياه الإقليمية حتى عشرين ميلًا من الشاطئ تتاخمها منطقة اقتصادية عرضها عشرون ميلًا بحريًا أيضًا، ومن حق الدول المطلة على البحر أن تجري عمليات التنقيب في هذه المنطقة، وعلى ذلك تتمتع كل الدول الساحلية أو غير المطلة على البحر بحرية الملاحة والطيران في المنطقة الاقتصادية، ويمكنها تمديد خطوط الأنابيب، ويعتبر وسط بحر قزوين– خارج مسافة أربعين ميلًا من الشاطئ– ملكًا للدول المطلة على البحر على أن تديره بصورة مشتركة.

أما وجهة النظر الثانية فتدعمها أذربيجان ومعها كازاخستان وتدعو إلى سريان قانون البحار على بحر قزوين واقتسام أجزائه بين الدول المتشاطئة؛ بمعنى اعتباره بحيرة حدودية مقسمة من خمسة أقسام كل منها يمثل مياهًا إقليمية تتبع الدولة الساحلية المطلة على البحيرة ولها وحدها الحق في هذا الجزء من البحر.

الأمر الذي يجعل مناطق وجود النفط تابعة لكل من أذربيجان وحليفتها كازاخستان، ومن أهم القرائن التي تؤيد المقاربة الأذرية الاتفاقات والسوابق الدولية مثل اتفاقية قانون البحار عام 1982م التي أصبحت نافذة المفعول في 16 نوفمبر عام 1994م.[1]

ومن هنا يُعد بحر قزوين بحرًا مفتوحًا ويحق لكل دولة ساحلية السيطرة على المياه الإقليمية حتى 12 ميلًا من الشاطئ ولها السيادة الكاملة على المياه والمجال الجوي فوقها، وهي النقطة التي تبدأ عندها المنطقة الاقتصادية التابعة للدولة الساحلية، وترد حكومتا "باكو" و"آلماثا" على ادعاء موسكو بالالتزام باتفاقيتي عامي 1921 و 1940م بأنهما لم تتناولا سوى الملاحة وصيد الأسماك ولم تتطرقا إلى استغلال

[1]() Excerpis from Pentagones Plan "Prevent the Emergence of a New Rival", New York Times, Mars 1997, p. 14.

الموارد وهما باطلتان الآن، لأنه لم يُعد لدولة الاتحاد السوفيتي وجود وظهرت في مكانها مجموعة من الدول المستقلة.[1]

كما أن الوثائق التي خرجت بعد فترة توقيع الاتفاقيتين السابقتين تؤكد سيادة دول أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان ومعها روسيا على مياهها الإقليمية في بحر قزوين.

واهتمت الدول التي في باطنها النفط والغاز مثل إيران وتركيا بتوقيع عقود الاستخراج والتصدير علاوة على الدول التي يوجد لديها وفى باطن أرضها الموارد المعدنية المختلفة كانت مهمومة بدرجة عالية بمثل هذا الأمر وحاول الكثير منها تقديم بعض المزايا النوعية لجذب المستثمرين، بيد أن الشق الاقتصادي لهذه المحاولات بدا للكثيرين أنه يتداخل ويتقاطع بصورة واضحة مع الجوانب السياسية.

فخلال زيارة رئيس أذربيجان "حيدر علييف" لواشنطن في أغسطس 1997م وقعت شركات شيفرون وأكسون وموبيل الأمريكية ثلاثة عقود مع شركة النفط الحكومية الأذربيجانية Aloc بقيمة تصل إلى ثمانية بلايين دولار، علاوة على اتفاقية تعاون مع شركة أموكو الأمريكية تمنحها الحق الاستثنائي في إجراء مباحثات حول حقل "إينام" ونص عقد الأولى على استكشاف واستثمار حقل "أبشيرون" بجنوب بحر قزوين وبموجبه حصلت شركة شيفرن على 30% من أسهم المشروع والحق في ممارسة علميات التنقيب، ويقضي العقد الثاني بين شركة أكسون و Aloc بالتنقيب في حقل ناخشتافيان –ب 3 سابقًا بحصول كل من الشركتين على 50% من أسهم المشروع والشركة الأمريكية بالحق في تنفيذ المشروع.

([1])لنش مايكل: اقتصاديات النفط في الاتحاد السوفيتي السابق، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ترجمة خليل حماد، 1997م، ص ص 135– 188.

وأما ما يخص العقد الثالث بين شركة "موبيل" و"Aloc" حقل أوغوز شرقي العاصمة باكو وينص على تكافؤ المساهمة بين الشركتين–الأمريكية والأذربيجانية– وسلم حق ممارسة علميات المشروع إلى "موبيل" غير أن توقيع هذه العقود أحدثت ردود فعل لدى موسكو بسبب اتفاقيات أذربيجان مع شركات غربية، وردت على ذلك بإلغاء الاتفاقية الروسية – الأذربيجانية لاستثمار حقول "كياباز" على بحر قزوين قائلة: إن العقد وقعته الشركات متجاهلة رئيس الجمهورية والحكومة وأنه قد وقعتها شركتان روسيتان هما "لوكويل" و "روس نفط" أثناء زيارة الرئيس لموسكو 4 يوليو 1997م مع شركة النفط الدولية الأذربيجانية Aloc للتنقيب عن النفط واستخراجه في منطقة كياباز بما يعني أن السياسة الخارجية الروسية في المنطقة بات يؤثر فيها جنرالات النفط والغاز بقوة أكثر من الهيئات الرسمية، وأعربت روسيا عن قلقها من دعوات الرئيس الأذربيجاني لتقوية الروابط السياسية والاقتصادية الأمنية والتجارية مع الولايات المتحدة.

الخيارات المطروحة:

مقدمات الصراع على الموارد المعدنية في منطقة بحر قزوين تجاذبت عملية نقل النفط والغاز عن طريق أربعة خيارات رئيسية لتطورات وحدود الصراع في المستقبل المنظور بناء على المعطيات التي أفرزتها الفترة السابقة.

الخيار الأول: يؤيده مجموعة كبيرة من شركات النفط الأمريكية الرامية للسيطرة على موارد بحر قزوين وضخها إلى أسواق العالم من خلال الأراضي الإيرانية باعتبارها أقصر الطرق إلى المحيط الهندي مرورًا بخليج عُمان أو إلى البحر المتوسط عبر تركيا.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية تدعم هذا الخيار، إذ تم تخفيف العقوبات المفروضة على طهران تهيئة للسماح بمد أنبوب نفط وغاز يربط تركمانستان بتركيا عبر شمال الجمهورية الإسلاميّة.

وكان المبرر القانوني الذي تم تسويقه يستند إلى أن خط الأنابيب سيبنى بأموال إيرانية وليس مشمولًا بالقانون الأمريكي الذي يمنع زيادة الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة الإيراني عن 40 مليون دولار سنويًا.

الخيار الثاني: يقوم على أساس ربط كازاخستان وتركمانستان بالمحيط الهندي عبر باكستان وأفغانستان وتؤيده "أونوكال" و"شل" الأمريكتيان ويؤيد البعض من أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، فإن الرافضين لهذا الخيار يعددون جملة كبيرة من المشاكل والأزمات من الصعوبة تجاوزها لا سيما في أفغانستان التي انهكتها الحروب وتداعت بنيتها التحتية، وباكستان ذات المصالح المتشابكة والتي تؤثر عليها التجاذبات السياسية.

الخيار الثالث: فيؤيد الطريق الروسي، إذ يمكن لأنابيب النفط والغاز أن تمر من كازاخستان وآسيا الوسطى إلى أسواق العالم عبر الأراضي الروسية- تضم داغستان القوقازية و الشيشان – وحول هذا الخيار تبرز وجهتا نظر أيضًا:

- الأولى أن هناك احتمالات لعودة روسيا مرة أخرى إلى الساحة الدولية كقوة عالمية، ومن ثم تصبح سيطرتها على خط الأنابيب وسيلة مهمة للابتزاز الجيو- استراتيجي.

- الثانية تعتقد أن احتمالات الاستقرار السياسي في روسيا أكبر من نظيرتها في إيران وأن وجود خط الأنابيب وتعزيز الغرب لأوجه التعاون الاقتصادي مع الدولة الروسية يضاعف من أواصر العلاقات بين الجانبين.

يلتف الخيار الرابع: على الأول والثالث ليطرح رؤية تقول بمد خط أنابيب في قاع بحر قزوين انطلاقا من كازاخستان وتركمانستان ليرتبط بأذربيجان وصولًا إلى جورجيا

ليستقر عبر شواطئ البحر الأسود مع مد فرع عبر أرمينيا وتاخشيقاره في أذربيجان وصولًا إلى تركيا.[1]

أما بالنسبة لأفغانستان التي تشهد صراعًا دمويًا بين الفصائل المختلفة، فإنها باتت أيضًا ساحة لتنافس اقتصادي محتوم بين بعض شركات النفط العالمية التي تتولى مشروعات إنتاجية في جمهوريات آسيا الوسطى، وتوصيله إلى الأسواق العالمية.

وأبرز الحالات الدالة على هذه الصراع هي التي كان طرفاها الأساسيان شركة "بريداس" الأرجنتينية من ناحية وشركة "يونوكال" الأمريكية ودلتا السعودية من ناحية أخرى، إذ يتنافس الجانبان على مد أنبوب مشترك من تركمانستان إلى أسواق الغاز في شبه القارة الهندية، وإلى مجمع لتصدير النفط سيبنى بالقرب من كراتشي في باكستان وسيمر هذا الخط عبر إقليم غرب أفغانستان الذي تسيطر عليه طالبان، ويحاول كل من الجانبين الارتباط باتفاق مع طالبان لحسم نزاع قائم بينهما في تركمانستان حق إجراء دراسة جدوى لمد الأنبوب قبل سنتين إلى الشركة الأرجنتينية، ثم عادت وقدمت الحقوق نفسها إلى التحالف الأمريكي السعودي، بعد أشهر قليلة وأوصت مساندة وزارة الخارجية الأمريكية العلنية لـ "يونوكال" و"دلتا" بل إن المعركة محسومة لصالح المشروع الأمريكي–السعودي المشترك بيد أن "بريداس" تعول كثيرًا على اتفاق عقدته مع كازاخستان يخولها إدارة شبكة أنابيب الغاز الخاصة بها، وتراهن الشركة الأرجنتينية على أن هذا الاتفاق سوف يمنحها نفوذًا لفرض شروط على تركمانستان التي تريد مد أنبوب للغاز عبر كازاخستان موجه إلى أسواق أوروبا الغربية.

والمثير للانتباه بعد اشتعال حرب النفط في بحر قزوين أن شركات النفط الوطنية كانت تابعة في بلدانها تحقق ثروات طائلة بفضل وضعها كمالكة للأعمال النفطية،

[1](1) I Ahangir Amuzegar Iran`s Ecomomy under the Isamic Rupublic,, London: I.B. Tourus, 1993.

لكن قلة من تلك الشركات عمدت إلى القيام باستثمارات أجنبية في أسواقها التصديرية، واستمرت معظم الأعمال المتعلقة بالتنقيب عن النفط وإنتاجه وتسويقه وتكريره في أيدى بعض شركات النفط الغربية العملاقة.

وبعد ظهور مؤشرات مبشرة لوجود كميات كثيرة من النفط والغاز في منطقة بحر قزوين تنامى دور بعض الشركات الوطنية ودخلت شركات مثل شركة البترول الوطنية الصينية CNPC إلى كازاخستان، واشترت 60% من حقل اكتيبوبينسك مقابل 325 مليون دولار إضافية استثمارات على مدى عشرين عامًا في قطاع النفط بكازاخستان.

وسيتم إنفاق الجزء الأكبر على مد أنبوب نفط إلى شرق البلاد من شأنه أن يقلل من اعتماد كازاخستان على روسيا في تصدير النفط، كما انضمت شركة النفط الوطنية الإيرانية إلى مجموعة دولية تهدف إلى تطوير حقل نفط عملاقة في بحر قزوين تابعة لأذربيجان.

التفاعلات الإقليمية:

صراع المصالح في منطقة بحر قزوين ألقى بظلاله الكثيفة على التفاعلات الإقليمية وفتح مجالًا للتجاذبات التي يمكن أن تؤثر في المستقبل المنظور على شبكة العلاقات التقليدية وتُعيد النظر في بعض الحسابات السياسية المتعارف عليها، وربما تكون الجمهورية الإيرانية الإسلاميّة مثالًا واضحًا لاحتمالات القيام بدور كبير في عمليات التحول والتبدل في الخريطة الموجودة حاليًا، إذ تملك مكانة متميزة بين دول منطقة بحر قزوين الصاعدة.

فعندما انعقدت قمة "إيكو" عام 1995م قرر زعماؤها المقترحات الإيرانية لتطوير التعاون بين دول المنطقة، وعندما دشنت طهران طريق الحرير الجديد الذي يطور المواصلات بين جنوب شرق آسيا وأوروبا أيدها رؤساء آسيا الوسطى، الأمر الذي يضاعف من الدور الإقليمي للجمهورية الإيرانية التي تعتبر التحركات الأمريكية على حدودها الشمالية الشرقية في منطقة بحر قزوين تجعل من المنطقة مساحة رحبة

لصراعات إقليمية ودولية ممتدة، لا سيما أن الشركات الأمريكية تحظى بحضور فاعل في الكونسريتوم النفطي الذي أقصيت عنه إيران في هذه المنطقة.[1]

وكذلك يبرز القلق الإيراني بقوة من توجهات أذربيجان نحو الولايات المتحدة وتوقيع عدة اتفاقيات نفطية بين البلدين، وفى أعقاب إجراء الانتخابات الإيرانية وفوز الرئيس محمد خاتمي أعلن بيل كلينتون "أن الحظر الاقتصادي الذي تطبقه بلاده على إيران لا يحول دون مساهمة الشركات الأمريكية في علميات محدودة تتعلق بالنفط الإيراني"، ومقايضة النفط الخام في منطقة بحر قزين بنظيره الإيراني، وأعلن أن تكون هذه العلميات في إطار استثمار حقول النفط في بحر قزوين، وأن تساهم في دعم مشاريع الطاقة في دول المنطقة.

وقد دعا ستروت تالبون نائب وزير الخارجية إلى وضع حد لما اسماه بدبلوماسية اللعبة الكبيرة للقرن التاسع عشر واستبدالها بسياسة أخرى أكثر ملاءمة للقرن العشرين، يكون فيها جميع اللاعبين المسئولين في القوقاز وآسيا الوسطى رابحين.

إذًا ينبغي القول إن لإيران هوية ثقافية وسياسية وقومية – فضلًا عن موقعها الجيو–استراتيجي الذي لا يمكن تغافله في أي ترتيبات محددة تتعلق بالأمن والتطور الاقتصادي للبلدان المحاذية للخليج العربي والبحر الأسود.

وأعلن أن انبوب الغاز هو بشكل أساسي وسيلة لمساعدة تركيا وتركمانستان، أما المشاريع الإيرانية الأخرى وتتمثل في مشروعين آخرين مماثلين:

الأول: هو شبكة أنابيب نفط متشعبة تربط منابع إيران نفسها بأوروبا عبر تركيا ويكلف حوالي 2.2 مليار دولار، وتقول إيران وتركيا إنهما سيمولانه ذاتيًا.

([1])بيريس، شمعون: الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، عُمان، الأهلية للنشر والتوزيع، عام 1994م.

الثاني: مد خط أنابيب غاز ونفط يربط كازاخستان وآسيا الوسطي بالمحيط الهندي مرورًا بإيران بمشاركة شركة عُمانية تم التوقيع أبريل 1997م في "ألما أتا" عاصمة كازاخستان وشاركت روسيا عام 1992م بخطه تصل إلى 44%، وعُمان 7% وكازاخستان 19%، وتم إشراك ثماني شركات نفطية في المشروع.

وفى التحليل الأخير سوف تظل الشركات العاملة في منطقة آسيا الوسطى محكومة ومستجيبة لشرطين أساسيين في السياسة الأمريكية:

إحداهما: معُلن يطالب بتحاشي إشراك إيران في أي مشروع لإنتاج المحروقات.

والثاني: غير مُعلن تجنب تعزيز الدور الروسي من جديد في أي نشاط اقتصادي يتصل بالجمهوريات السوفيتية السابقة في آسيا.[1]

إلا أنه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار تحرك رمال السياسة الإيرانية بصورة كبيرة في اتجاهات عدة، كما بات دور الشركات الكبرى مؤثرًا وتحديًا لبعض السياسات التي تتعارض مع مصالحها، وتأكد ذلك عقب إصرار شركة توتال الفرنسية على صفقتها مع الحكومة الإيرانية وتجاوز قانون "داماتو" الأمريكي ثم إعلان شركات أخرى عزمها الدفاع عن مصالحها دون الالتفاف إلى الفيتو الأمريكي.

صياغة السياسة الخارجية في إيران:

بداية غالبًا ما يدفع الطابع الأيديولوجي الثوري للنظام الإيراني لتبني استراتيجية تصدير الثورة مما ينتج عنه استعداء للجيران والتدخل في السياسات في دول آسيا الوسطى والدول العربية، وهو ما يتم بالأساس عبر تعبئة الشيعة والتحالف ومحاور أسلمة أي صراع، إلا أن هناك العديد من المحددات التي تضعف من هذا الميل وتقلص إمكانية تفعيله من قبل العواقب السلبية للحرب الإيرانية/ العراقية، الفجوة العقائدية ما بين الشيعة والسُنة.

([1])وليد عبدالناصر: إيران دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، القاهرة، 1997م.

فضلًا عن المحددات الجيوبوليتيكية والاقتصادية، وقد انعكست آثار هذه المحددات في تشكل تحول أولي في توجهات النظام الإيراني وانقسام النخبة السياسية والاجتماعية لتيارين: يسمى أحدهما (اليمين الجديد) لتفعيل المبادئ والسياسات الثورة، بينما يدافع الآخر (البراجماتيون) من عقلنة السلوك السياسي والمزيد من الاندماج في النظامين الإقليمي والدولي.[1]

يوجد مجموعه من الثوابت احتفظت بها إيران في سياستها الأمنية والحرص على القيام بدور القوة الإقليمية الكبرى في تفاعلات النظام الإقليمي ورفض القبول بأي نفوذ أجنبي في إقليم الخليج باعتبار أن هذا الوجود يتعارض مع الرغبة في التفرد الإيراني بالزعامة الإقليمية وحرصها على امتلاك قوة عسكرية تقليدية وغير تقليدية كافية لحماية أمن إيران من ناحية، وتمكينها القيام بدور القوة الاقليمية الخليجية الكبرى من ناحية أخرى.

ومن أهم الحوافز التي تشجع إيران على مراجعة سياستها الأمنية في الخليج زيادة حد الآثار السلبية للإنفاق العسكري المتزايد في إيران في وقت تتجه فيه أسعار النفط نحو مزيد من الانخفاض وتزايد ثقل التيار الإصلاحي الذي يتزعمه الرئيس محمد خاتمي داخل مؤسسة الحكم الإيرانية منذ ثورة عام 1997م ودوره في إشاعة مناخ من الثقة والتفاهم المشترك بين دول الجوار وتحسين العلاقات مع الدول.[2]

بالنسبة للحركة الإسلاميّة في آسيا الوسطى فهي دائمًا تتأرجح بين التغيير والاستمرار فلا تزال القاعدة الجماهيرية العريضة في آسيا الوسطى تمثل تربة غير مهيأة لقبول الإسلام بالمعنى الأيديولوجي الصارم كما تقدمه الحركات الإسلاميّة، وذلك لجهلها المطبق بالإسلام من جهة ولرغبتها في عدم استبدال بديل أيديولوجي

---

[1](1) Syria and Iran , Middle powers in a penetrated Regional , system, anousbirovcen Ebeteshami, and Rraymond A, Hinnebusch.

[2]() المؤتمر السنوي الثاني عشر للبحوث، مصر ودول الجوار الجغرافي في التسعينات، القاهرة (5-7 ديسمبر 1998م).

عانت منه كثيًرا (الماركسية) بآخر لا يكون بالضرورة أخف وطأة، كما أن السياسات المحترمة للنظم الحاكمة تجعلها شديدة الحساسية لأى تغييرات قد ينتج عنها زعزعة استقرارها.[1]

الحركة الإسلاميّة في إيران:

إذ لا تمثل الجمهورية الإسلاميّة الإيرانية الحركة الإسلاميّة الثورية في مجموعها والتي خاضت الصراع ضد الشاه، بل إنها تمثل بالأساس نواة هذه الحركة، كما ظل تأثير الحركة الإسلاميّة الثورية على العالم الإسلامي تأثيرًا فكريًا أيديولوجيًا ونفسيًا ومعنويًا بالأساس، وهو التأثير الذي بدأ في الضعف مع تغيير لهجة خطاب الحركة الإسلاميّة الإيرانية الحاكمة وتحويلها لمزيد من البرجماتية على المستوى الخارجي.

وبالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية فإن المصالح الاقتصادية تتنافس بشكل متزايد مع المذهبية العقائدية في رسم علاقات إيران لجيرانها فقد تابع الرئيس خاتمي مسيرة سلفه رافسنجاني في التعاون مع دول القوقاز في قطاع النفط والغاز وفتح الباب في هذا القطاع على مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية مما يُعد ابتعادًا عن الانعزال الاقتصادي عن الخارج.[2]

الانتشار النووي في آسيا:

هناك ثلاث جمهوريات إسلامية وسط آسيا لديها قدرات نووية عالية أصرت الولايات المتحدة على أن تعود أسلحتها النووية إلى روسيا ثم نقلت ما تبقى من اليورانيوم إلى كازاخستان وفى عملية عسكرية هائلة إلى الولايات المتحدة.

([1])علاء عبدالعزيز: الحركات الإسلامية في آسيا، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1998م

[2](2)Iran and Starategic role in the Persian Gulf: Poliey options for the united states published by the James.A.BakerlP Institute for public poliey of rice University April 1998, USA Houston.

إيران والجمهوريات الإسلاميّة:[1]

التوسع الإيراني أو بسط النفوذ الإيراني في هذه المنطقة – دول وسط آسيا – يواجه العديد من التيارات العقائدية، فمثلًا؛ هناك التيار الإسلامي المتشدد والمتمثل في إيران التي نرى أنها أقرب تاريخيًا وجغرافيًا وثقافيًا إلى هذه الجمهوريات من تركيا، وبالتالي فهي الحليف الأقرب لهذه الجمهوريات الإسلاميّة، ومن المنتظر أن تشهد الفترة القادمة صراعًا شرسًا بين تركيا وإيران على هذه المنطقة.

وإيران تنظر بعين التقدير والحب والاحترام باعتبارهما أرض إسلامية تدين بالإسلام وتريد إيران الاستفادة من موارد هذه الجمهوريات المتعددة المتوفرة.

لم يهمل التقرير منطقة آسيا الوسطى ويوضح التقرير أن تنافس تركيا وباكستان والهند وإيران على هذه المنطقة التي تحوى بدورها سلاحًا نوويًا هو تنافس خطير يضم عمالقة الجنوب بعد أن كان التنافس سابقًا بين عمالقة الشمال.

خطورة الصراع هذه المرة أن كل الأطراف المتنازعة سوف تكون عوامل مساعدة وليست عوامل مهدئة لنيران الحروب العراقية والدينية المتوهجة في منطقة آسيا الوسطى.[2]

أوزبكستان والتعاون الاستراتيجي:

في عام 1994م كانت مساعي الدول الأوروبية الضرورية إبعاد خطر "الحرب الباردة" وتوفير الأمن للشعوب الأوروبية بعد انهيار المنظومة الشيوعية وضم أكثر الدول المستقلة حديثًا عن الاتحاد السوفيتي السابق إلى عضوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكان من بين تلك الدول جمهوريات آسيا الوسطى (أوزبكستان،

---

[1] () تقرير إيران والجمهوريات الإسلامية، السياسة الدولية، ع 110، ص 206.

[2] () التقرير الاستراتيجي الهندي (1991– 1992) السياسة الدولية، ص 267.

(3) Shirin Akiner: Political and Ecomic Trends in centeral Asia, London: IB.B. Tauris, 1992.

قازاقستان، قزخستان، تركمانستان، طاجيكستان) رغم بعدها الجغرافي الكبير عن أوروبا.

وقد تكون تلك الخطوة من منطلق سد الفراغ في المنطقة والحيلولة دون عودة النظام الشيوعي إلى المنطقة وخوفًا من مفاجآت قد تحصل على الواقع السياسي في منطقة هامة وحيوية في قلب القارة الأسيوية أكثر سكانها المطلقة من المسلمين، إضافة إلى أنّه كان لأجدادهم حتى نهاية القرن الماضي تأثير يذكر على موازين العلاقات الدولية.

ولعل منطلق دول آسيا الوسطى للانضمام للمنظمة الأوروبية، كان قبل كل شيء رغبة التمتع بالعضوية المتساوية الحقوق في منظمة أوروبية ذات وزن عالمي، تساعد العضوية فيها على تسريع عملية اندماجها في المجتمع الدولي بعد عزلة استمرت منذ بدايات الاحتلال الروسي للمنطقة في القرون الماضية، وازدادت حدة خلال سبعة عقود ونيف من الحكم السوفيتي الذي قسم تركستان الروسية خلال عشرينيات القرن العشرين إلى ما نعرفه اليوم بجمهوريات آسيا الوسطى، وتحقيق الأمن والاستقرار الذي تحتاجه تلك الدول للنهوض بخطط الإصلاحات الجذرية المستمرة فيها.

وبعد مرور سبع سنوات على انضمام تلك الدول للمنظمات الأوروبية ولكن توجد حقيقة هامة مفادها صعوبة إيجاد أية خطوات إيجابية قامت بها المنظمات الأوروبية في هذا المجال الحيوي لدول المنطقة.[1]

مما دفع الرئيس الأوزباكستاني إسلام كريموف عند استقباله لرئيس المنظمة في طشقند في حزيران/يونيو 1999م لطرح تساؤل فأوزباكستان المتمتعة بأهمية استراتيجية خاصة في المنطقة لسكانها البالغ عددهم نحو 23 مليون نسمة، إضافة إلى ثرواتها الطبيعية الكبيرة، والتقدم العلمي والتقني الذي وضعها في المركز الرابع بين

[1](1) Richard Fomfort, The Economies of control Asia prenton, prenton Univeristy, press, 1996, p. 230.

جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق الـ 15 انضمت إلى عضوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ سبع سنوات مضت.

واتخذت المنظمة الأوروبية من عاصمتها طشقند مقرًا لمكتبها الإقليمي بآسيا الوسطى وقطعت أشواطًا كبيرة لبناء أسس الديمقراطية في الدولة والمجتمع، وسعت دائمًا للتكامل مع الدول الأوروبية والتعاون معها استراتيجيًا، ضمن إطار تلك المنظمة التي توليها أوزبكستان أهمية خاصة، وضمن الاتحاد الأوروبي المتحالفة معه استراتيجيًا.

وتساءل الرئيس الأوزباكستاني عن الكيفية التي تم خلالها الدفاع عن مصالح دول آسيا الوسطى خلال تلك المدة وعبر عن أسفه الشديد لإراقة الدماء المستمر في أفغانستان المجاورة لدول آسيا الوسطى واستمرار تهريب المخدرات والأسلحة في المنطقة بشكل واسع، إضافة لاستمرار العلميات العسكرية المقلقة في طاجيكستان، ودعا المنظمة الأوروبية إلى المساهمة الجدية في حل تلك المشاكل الحيوية بالنسبة لدول آسيا الوسطى، وعدم الاكتفاء بالدفاع عن أمن وتقدم أوروبا فقط بل الدفاع عن مصالح كل الدول الأعضاء في المنظمة وإفساح المجال أمام كل الدول الأعضاء في المنظمة بما فيها دول آسيا الوسطى للمشاركة في اتخاذ القرارات انطلاقًا من المكانة الهامة التي تشغلها فيها.

علاوة على ذلك حصر المناصب القيادية في المنظمة الأوروبية بممثلي الدول الأوروبية فقط، واقتراح الرئيس كريموف ضرورة إنشاء هيئة داخل المنظمة تُعنى بمصالح دول آسيا الوسطى؛ لأن أحادية الجانب تلك معيقة لاتخاذ القرارات العادلة في إطار المنظمة مشيرًا إلى دعم تطابق معايير الدول الغربية دائمًا مع معايير الدول الشرقية، على أن الإجراءات التي تتخذها المنظمة انطلاقًا من وجهة نظر المعايير الأوروبية فقط قد تلحق الضرر بمصالح آسيا الوسطى خاصة وأن لكل شعب مقدساته، ولكل قومية معاييرها الخاصة.

ولقد قامت المنظمة على "أسس وأهداف من أجلها شؤون الأمن والاقتصاد، وحقوق الإنسان فقط وتناست الأهداف الأخرى التي قامت من أجلها، وركزت على حقوق الإنسان من خلال التقارير بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتحسين حياة الناس، لأن بناء المجتمع الديمقراطي العادل يعتبر هدفنا الرئيسي".[1]

وتم عقد اتفاقية الشراكة والتعاون الاستراتيجي بين جمهورية أوزبكستان والاتحاد الأوروبي منذ يوليو 1999م وقعها الرئيس الأوزباكستاني مع رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 21 حزيران 1996م في فلورنسا، وكانت نظرة أوزبكستان من "الاتحاد الأوروبي" بأنه يشغل اليوم المرتبة الأولى في العالم من حجم التجارة العالمية ويعتبر من أضخم المصدرين في العالم للمواد الغذائية والمنتجات الصناعية.

العلاقات الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي:

أقيمت علاقات دبلوماسية رسمية في خريف عام 1994م بين أوزبكستان والاتحاد الأوروبي وافتتحت الدبلوماسية الأوزباكستانية في بروكسل – وأوزبكستان– أصبحت الشريك الاقتصادي المهم للاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى، ووصل حجم التبادل التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي في عام 1998م 592.6 مليار دولار أمريكي وزاد بعد سريان اتفاقية الشراكة والتعاون الاستراتيجي بينهما.

علاوة على ذلك التعاون بين أوزبكستان والاتحاد الأوروبي لجنة برنامج المساعدة التقنية للاتحاد الأوروبي (تأسيس) الذي يقدم الدعم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للإصلاحات التي تنفذها الحكومة الأوزباكستانية منذ الاستقلال، وتشمل مجالات ترشيد النظام القانوني وتطوير شبكات الطاقة والنقل والمواصلات والاتصالات

([1])د. محمد فايز فرحات: القوى الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولى، السياسة الدولية، العدد 185، القاهرة، 2011، ص ص 43 – 44.

التليفزيونية والزراعة والتطبيع الزراعي والقطاع الخاص وعملية الخصخصة وإعداد وإعادة إعداد الكوادر.

وفى تدعيم نظام الإدارة الحكومية في عام 1992م حتى الآن تمويل 79 مشروعًا بمبلغ إجمالي بلغ 80 مليون دولار أمريكي.

وأيضًا برنامج الاتحاد الأوروبي (تراسيكا) الموجه نحو تطوير ممر للنقل البرى الذي يربط بين غرب وشرق أوروبا، عبر البحر الأسود والقوقاز وبحر قزوين بآسيا الوسطى، ليفتح أمامها إمكانيات كبيرة بديلة وأكثر ثباتًا لكل الدول التي تمر داخل أراضيها ولا تملك منافذ على البحر للخروج إلى شبكات طرق النقل الأوروبية والآسيوية ويفتح أمامها الأفاق الجديدة واسعة لتوسيع قدراتها التصديرية، وتنشط نشاطاتها التجارية الخارجية.[1]

ومن هنا لابد من الإشارة إلى الدور الهام والرئيسي لأوزباكستان في تنفيذ هذا المشروع من خلال كوادرها المدربة والذي يعتبر من مشاريع القرن العشرين.

وقد اعتبر المحللون الأوزباكستانيون دخول اتفاقية الشراكة والتعاون الاستراتيجي حيز التنفيذ الفعلي حدثًا هامًا في تاريخ أوزبكستان المستقلة وهي تستعد لدخول القرن الحادي والعشرين، لأن الاتفاقية تبشر بفتح مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية بين أوزبكستان والاتحاد الأوروبي لما ستوفره تلك الشراكة من فرص لنقل الخبرة التقنية، وإقامة اقتصاد السوق الحرة، وانتقال التكنولوجيا الأوروبية المتطورة إليها معلقين الآمال على أن تسهم الاتفاقية في إنجاح تطبيق الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الجارية في أوزبكستان المستقلة دون المساس بسيادتها ومصالحها القومية.

ونصت الاتفاقية على التعاون الوثيق في المواضيع التي تمس احترام مبادئ الديمقراطية، والاحترام المتبادل، والدفاع عن حقوق الإنسان وإقامة الأطر اللازمة من

([1])د. سامى السلامى: التنافس الأطلسى – الروسى في شرق أوروبا والبلطيق، السياسة الدولية، العدد 2010، القاهرة، 2017م، ص ص 150 – 151.

أجل تطوير واستمرار الحوار السياسي وخلق الظروف المناسبة لإقامة أجهزة جديدة للتعاون المشترك.

وبموجب الاتفاقية سيتم الحوار السياسي على مستوى الوزراء ضمن إطار مجلس التعاون القائم، كما سيتم تشكيل لجنة للتعاون المشترك تضم ممثلين عن حكومة جمهورية أوزبكستان ومجلس الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية CEC وظيفتها متابعة تطبيق المهام الملقاة على عاتق المجلس القائم، ونصت المادة 83 من اتفاقية الشراكة والتعاون الاستراتيجي إنشاء لجنة التعاون البرلماني لتبادل الآراء بين أعضاء برلمان جمهورية أوزبكستان والبرلمان الأوروبي.[1]

وبهذا تصبح أوزبكستان أول دولة في آسيا الوسطى ترتبط منذ يوليو 1999م باتفاقية الشراكة والتعاون الاستراتيجي نافذة المفعول مع الاتحاد الأوروبي وأصبح لها علاقات متميزة مع الدول الصناعية المتقدمة.

مستقبل الهياكل الدفاعية لدول الكومنولث الدول المستقلة:

تجاه بناء قوات مسلحة مستقلة لدول الكومنولث:

كانت التوجيهات بقيام كل دولة من دول الرابطة بمحاولة تشكيل قوات مسلحة منفصلة من أهم ملامح التفاعلات العسكرية داخل دول الكومنولث وطرحت مسألة إنشاء جيوش خاصة خلال الأيام الأولى لتشكيل الرابطة تم إقرار مبدأ السماح بتشكيل قوات مستقلة عن القوات المشتركة في 1991/12/30بالإجماع عن تحفظ واحد لأذربيجان لكن المواقف العملية لدول الكومنولث تجاه هذه المسألة كانت تسير في اتجاهين:[2]

الأول: دول تدفع في اتجاه تشكيل قوات مستقلة هي أوكرانيا واذربيجان ومولودفيا لاعتبارات مختلفة.

([1])د. دينا عمار: شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين.. مسارات متنافسة، السياسة الدولية، العدد 180، القاهرة، 2010، ص ص 172 – 173.

[2]() The MiliTARY BALA)) ceilss. 1992/1993/p. 113

الثاني: دول لا تدفع في اتجاه تشكيل قوات مستقلة هي جمهوريات آسيا الوسطى الإسلاميّة فبحكم تكويناتها العرقية الخاصة، ووجود نسبة كبيرة من الروس داخلها، أيدت وحدة جيش الاتحاد السوفيتي السابق في إطار الكومنولث، إلا أنها بدأت تهتم بتشكيل قوات مسلحة نسبيًا بفعل تطورات الوضع في طاجيكستان لحماية نظمها من مثل هذه الاحتمالات إضافة إلى التطور الطبيعي للأمور.

أما المحددات التي حكمت اتجاه بناء قوات مسلحة مستقلة داخل الكومنولث:[1]

وعلى الرغم أنه يصعب الحديث عن إشكاليات عامة إذا ما كان الامر يتعلق بـ (11) دولة مختلف في دوافعها وقدراتها وجيرانها (القوات السوفيتية التي كانت تتمركز فيها) ونمط علاقتها بروسيا، فإنه يمكن الإشارة إلى ما يلي:

أ- مشكلة القدرة على بناء قوات مسلحة مستقلة لدى عدد من دول الكومنولث خاصة في آسيا الوسطى توضح وجود حدود واسعة للقدرة على امتلاك قوة مسلحة حقيقية يمكنها تحقيق المهام التي ارتبطت بتوجهات بنائها، طرحت وجود العامل الروسي في عملية البناء.

وقد عبر قادة الكومنولث (رئيس أوزبكستان) بقوله: إن بلاده لن تتمكن من بناء جيش عصري قوى، واستخدام القوات المسلحة في معظم تلك الدول جيش عصري قوى وكرر قوله عام 1994م إن أوزبكستان لن تتمكن من بناء قواتها المسلحة دون التعاون مع الجيش الروسي.[2]

وإن بعض دول الكومنولث لن تتمكن من بناء قوة عسكرية كافية بسبب مشكلة عدد السكان أو عنصر الكيف الديموغرافي أو وجود نسبة كبيرة من الروس بينهم، وتمكنت بيلاروسيا من تشكيل قوات مسلحة من عدد سكان مليون نسمة، ونسبة الروس 12% بينما لم تتمكن كازاخستان إلا من تشكيل قوة عسكرية عددها ألف جندي نظامي من بين عدد سكان يبلغ مليون نسمة، ويضاف إلى ذلك عامل القدرة

---

[1] (1) Ibid. 1994/ 1995

[2] () حوار مع الرئيس الأوزبكي، الشرق الاوسط،1991/9/30م واتفاق تعاون روسي أوزبكي الحياة.

الاقتصادية بتخصيص ميزانية محدودة نسبيًا للدفاع، ولقد أدت هذه الأوضاع إلى عدم قدرة معظم دول آسيا الوسطى على تشكيل قوة مسلحة كافية للتعامل مع التهديدات التي تعرضت لها في مرحلة ما بعد الاستقلال مما أدى إلى قيامها بطلب تدخل القوات الروسية في أحوال مختلفة بما في ذلك دول كانت ذات ميول استقلالية عالية مثل أذربيجان وجورجيا.

الجدول رقم (4) قوات دول آسيا الوسطى

الدولة/عناصر القوات المسلحة	كازاخستان	أوزبكستان	تركمانستان	قيرغيزستان	طاجيكستان
القوات النظامية	40000 جندي	45000 جندي	تحت السيطرة المشتركة	12000 جندي	3000 جندي
قوات الاحتياط	_	_	_	_	_
القوات البرية	2500 جندي	35000 جندي	28000 جندي	12000 جندي	_
دبابات القتال الرئيسية	1100 دبابة	125 دبابة	570 دبابة	204 دبابة	_
العربات المدرعة	2340	700	636	393	_
قطع المدفعية	2300	465	398	216	_
طائرات القتال	178	142	174	199 طائرة	خطط
الهليكوبتر المسلحة	48	50	_	63 هليكوبتر	_
الوحدات البحرية	_	_	وحدات رمزية	_	_
قوات شبه عسكرية	35000 عنصر	توجد	لا تمتلك	_	_
القوات النووية	تمتلك قوة	لا تمتلك		لا تمتلك	لا تمتلك
الميزانية العسكرية	1.6 مليار دولار	375 مليون دولار	153 مليون دولار	27.3 مليون دولار	115 مليون دولار

ولقد وضح منذ البداية أن ثمة مشكلة تتعلق بخبرة عملية بناء القوة العسكرية لدى معظم دول آسيا الوسطى كما حدث في طاجيكستان وجورجيا التي اعتمدت على مليشيات من محترفي الإجرام في التعامل مع المعارضة المسلحة، ولذا اتجهت للتعامل مع روسيا في بناء قواتها المسلحة وتوكيل روسيا بمهمة بناء الجيش تبعًا لنموذج كازاخستان أو استمرار القوات الروسية داخل الدولة مع خضوع العناصر المسلحة الوطنية لقيادة مشتركة تبعًا لنموذج تركمانستان.[1]

ولم تتمكن دول الكومنولث أو معظمها من تشكيل قطاعين استراتيجيين هما قوات الحدود وقوات الدفاع الجوي، أدى ذلك لاستمرار القوات الروسية داخل الدول استنادًا على معاهدات دفاع مشترك واتفاقيات أمنية موقعة من روسيا وكل من اوزبكستان وأرمنيا وأذربيجان وغيرها.

ب- مشكلة تقسيم القوات المسلحة السوفيتية:

فقد أثارت هذه المشكلة مستوى من الخلافات بين روسيا وبعض دول الكومنولث أهمها أوكرانيا رغم الاتفاقيات المبرمة إلا أن تطور المواقف وتعقيدات التنفيذ قد فجرت بعض جوانبها فلم يكن مطروحًا تقسيم القوات النووية الاستراتيجية بين الدول الأربع التي تتمركز في أراضيها (روسيا –أوكرانيا – ببيلاروسيا – كازاخستان) وتم تشكيل قيادة موحدة تمهيدًا لتفكيكها من الدول الثلاث الاخيرة، بينما لم تثر الاتفاقات التي تمت بين روسيا وكل من كازاخستان وبيلاروسيا مشاكل تذكر.[2]

ولم تظهر مشاكل جادة بين هذه الدول حول القوة البحرية لأن معظمها قارية مغلقة رغم أن توزيع تركة الاتحاد السوفيتي التسليحية قد أحدث تفاوتًا هائلًا بين القوى المحتملة "لدول الكومنولث" إلا أن هذا التعاون لم ينعكس على السطح بفعل بناء القوة

([1]) فيصل جلول: تركمنستان لا حاجة للمعارضة فالرئيس يعارض ويوالى بنفسه الحياة.

([2]) The Military BALAnce, LLSS, 1994/1995.

الأخرى فكازخستان وأوزبكستان مثلًا لديهما مخزون هائل من الأسلحة السوفيتية لم يتم دمجه في جيوشهما وهكذا فإن الصعوبات التي واجهتهما عملية بناء دول الكومنولث لقوات مسلحة مستقلة (ما عدا أوكرانيا) قد أدت إلى استمرار تمركز القوات الروسية داخل عدد من دول الرابطة بأحجام أكبر من حجم القوات الوطنية فهناك 1200 جندي روسي في قيرغيزستان و20 ألف جندي في جورجيا، وسيطرة شبه كاملة عسكريًا في تركمانستان وقوة جوية في بلاروسيا.[1]

لكن من الواضح أيضًا أن هناك حدودًا لتأثير مثل هذا التوجه على الوضع القائم على الرابطة في المدى المنظور في كل اتساع شبكة العلاقات العسكرية بين روسيا ودول الرابطة، خاصة وأن مشروعات وتصورات نظم الأمن البديلة التي طرحتها كازخستان مثلًا (الاتحاد الأوروبي – الآسيوي)[2]، والتي عارضتها دول غرب أوروبا (الشراكة من أجل السلام) تواجه تحديات مختلفة وتحاول دول الكومنولث ضبط بعض تفاعلاته، ففي قمة موسكو أبريل 1994 وقع رؤساء ثمانية دول (أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان، روسيا) على إعلان يتصل بمراعاة السيادة للدول المستقلة.

وفى قمة ألما آتا (1995) قدمت كازاخستان مبادرة تنص على "امتناع أي دولة عضو في الرابطة عن ممارسة أية ضغوط عسكرية أو اقتصادية أو سياسية على الدول الأخرى.

إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط:

---

[1]() تعقيب اللواء أ.ح فاروق فهيم على دراسة بعنوان مشكلات الأمن الوطني لدول الكومنولث المستقلة في: د مصطفى علوى (محرر) ندوة الوطني العربي وكومنولث الدول المستقلة القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية 1994ص ص 238 242

[2]() لواء أ.ح عبد الرحمن رشدي الهوارى: مستقبل العلاقات بين الاتحاد الروسي وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة الدفاع ص 42.

الواقع أنه طبقًا لأولويات السياسة الخارجية الإيرانية فإن دور الشيعة في إطار عموم الحركة الإسلاميّة مماثل لدور الطليعة أو دور البروليتاريا في فكر كارل ماركس، وعندما كانت إيران بالمقابل تقدم فكرها لحركات إسلامية سنية راديكالية فإنها تقدم مبادئ عامة تدعي الثورة الإيرانية أنها تمثلها مثل عدم الانحياز للقوتين العظميين ودعم "المستضعفين في الأرض" حتى تستطيع كسب قوى اجتماعية ذات تنشئة دينية قد تجذبها هذه المبادئ في الدول الإسلاميّة ذات الأغلبية السنية، وتقدم الثورة الإيرانية نفسها هذه القوى على أنها الثورة النموذج دون تأكيد الصلة التنظيمية بتلك القوى.

وسنتعرض فيما يلى إلى مواقف إيران وعلاقاتها مع التنظيمات الإسلاميّة الراديكالية في مختلف أقاليم ودول العالم ومنها على سبيل المثال:

الدول الإسلاميّة غير العربية:

قدمت إيران مساعدات مادية ومعنوية ودعمًا عسكريًا وتدريبًا لبعض جماعات المجاهدين الأفغان ضد الوجود السوفيتي هناك، كما قدمت الدعم الإعلامي والدعائي لهذه الجماعات خاصة حزب الوحدة الإسلاميّة الشيعي والميلشيات الأوزبكية والإسماعيلية.

كما أن إيران تقاربت في مرحلة مع قلب الدين حكمتيار زعيم الحزب الإسلامي ورحبت بإعلان حكمتيار في فبراير 1998 بالانتقال للعمل من إيران.[1]

ودعمت إيران التنظيمات الشيعية في أفغانستان من خلال القتال عام 1992، ثم ساهمت مع باكستان والسعودية في الإشراف على توقيع اتفاق لاقتسام السلطة في أفغانستان والذي وقع عام 1993 فى إسلام أباد ومنذ وجود الاتحاد السوفيتي حرصت إيران على توجيه إرسال إذاعي لمسلمي الاتحاد السوفيتي – ثم تبع ذلك – عقب

[1]() Hunter, shiReen, IRAn and the spread of Revolutionary Islam, Third world ceuarterly APRIL,1998

سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي، إقامة معسكرات للاجئين الطاجيكيين ونظمت تيارًا مواليًا لها دعمته في مواجهة سلطة الرئيس إسلام كريموف الذي اتهمته فواصل الخط الشيوعي، وقد اتهمت حكومة طاجيكستان إيران بالوقوف خلف محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها الإسلاميون هناك، وفى أذربيجان.

وفى أذربيجان خرجت إيران بضعف مركزها هناك نتيجة عدم تعاطف رجال الدين التقليديين مع النموذج الثوري الإيراني، وإن أكدت في مرحلة لاحقة معارضتها للاعتداء الأرميني على سلامة أراضي أذربيجان.[1]

الدلائل تشير إلى اتجاه عام للبرجماتية وتغليب الصالح للمواطنين على الاعتبارات العقائدية في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية منذ رئاسة رافسنجاني للجمهورية الإسلاميّة، فإن استمرار الصراع بين المتشددين والمعتدلين في إيران ومواصلة المتشددين ممارسة ضغوطهم على الحكم الإيراني ووجود من يعتبر دعم الحركات الإسلاميّة الراديكالية عبر العالم بين حقوق القارة الإيرانية – ورقة ضغط مفيدة في يد السياسة الخارجية الإيرانية خاصة في ظل استمرار العزلة النسبية لإيران وتعتبر الدوائر والإدارة الأمريكية جهود التسليح الإيرانية ومساندتها للإرهاب عبر العالم.

كل هذه عوامل تدفع باتجاه عدم القدرة على التنبؤ بقدر من التيقن حول مدى استمرارية ارتباط إيران بجماعات العنف السياسي في المنطقة وخارجها مستقبلًا من عدمه ومدى هذا الارتباط وطبيعته ودرجته.

فردريك وآخرون، روسيا في حالة تشنج ليمون دبلوماتك 1993م

إن قضية ملكية أدوات الإنتاج متعلقة بمعاهدة الاتحاد الجديدة، والسيادة السياسية طالب بها جزء كبير من الجمهورية السوفيتية عام 1990م قد استكملت عام 1992 السيادة الاقتصادية، فقد قامت كل جمهورية بمصادرة ثروتها وأبعدتها عن سيطرة القوة

[1]() Hunter Ed. the polities of Islamic Revir Alism, Bloomington: Indiana University Press, 1998.

المركزية[1] في موسكو، وهكذا أضرت هذه العمليات ببرنامج الخصخصة التي كانت أنشطتها ستؤدي إلى إنشاء المشروعات الكبرى وتمتد إلى الجمهوريات السوفيتية المختلفة، فالدستور السوفيتي ينص على أن الشعب السوفيتي يملك والحكومة تدير وتندرج تحت هذه الإدارة كل الثروات الهامة والأراضي والموارد الطبيعية والصناعات الحربية وأنظمة النقل والمواصلات والبنوك الخ.

أما الحكومات المحلية فلا تدير سوى المدارس والمساكن والهياكل التحتية الاجتماعية والتجارة ووسائل النقل القريب وبعض المؤسسات الثقافية، وهكذا نجد أن آبار البترول ومعامل التكرير الموجودة في أذربيجان لا يملكها الشعب الأذربيجاني، وإنما يملكها المواطنون السوفييت وتمتلكهم الوزارات المركزية في موسكو.

وجاء برنامج الخمسمائة يوم يبشر بالتشكيل السريع لاقتصاد السوق لعام 1990 واقترح فيه أن تتنازل الحكومة المركزية عن حقها في ملكية الصناعات الكبرى إلى جميع الشعوب السوفيتية وتصبح المشروعات شركات مساهمة وتوزع حصص هذه المشروعات على الجمهوريات لصالح السكان وهذه فرصة لتقرير المصير النهائي لكل جمهورية لحصتها من الثروة الوطنية.

وافقت على هذا البرنامج جمهوريات آسيا الوسطى الفقيرة ذات التعداد السكاني الضخم وساندته روسيا الاتحادية ذات التعداد الذي يبلغ 150 مليون نسمة ستمتلك جزءًا من الصناعات.[2]

(1)[1]فردريك وآخرون: روسيا في حالة تشنج، ليمون دبلومايك، 1993م.

[2]() Richard Fom Fort, The Economies of Central AsiA, PRenon, unviess, 1996, P. 200.

المبحث الثالث

الكومنولث الإسلامي ورؤية مستقبلية

المبحث الثالث
الكومنولث الإسلامي ورؤية مستقبلية

أولًا: الكومنولث الإسلامي:

في 20 ديسمبر 1991م عقد مؤتمر(آلما أتا) المنعقد في كازاخستان تمخضت عنه نتائج ثورة سلمية غيرت مجرى التاريخ في وسط آسيا والتي وقع عليها رؤساء إحدى عشرة دولة هي (روسيا – روسيا البيضاء – أوكرانيا – أرمينيا – مولد أفيا– أذربيجان – طاجيكستان – أوزبكستان – كازاخستان – تركمانستان – قرغيزيا) والتي تضمنت استقلال الجمهوريات المشاركة في إطار حدودها الحالية، وإلغاء الاتحاد السوفيتي وإنشاء رابطة الدول المستقلة.

ومن بين جمهوريات رابطة الدول المستقلة توجد ست جمهوريات إسلامية تقع خمس منها في آسيا الوسطى وهى: أوزبكستان – كازاخستان– تركمانستان– قيرغيزيا – طاجيكستان، وواحدة في القوقاز وهي أذربيجان، ويشكل المسلمون الأغلبية المطلقة من سكان تلك الجمهوريات عدا كازاخستان.[1]

ومن الناحية الجغرافية فإن هذه الدول تُشكل تلاحمًا طبيعيًا وتلاصق مع إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان، وهذه الجمهوريات تنتمى إلى ثلاث مجموعات سياسية وهى:

([1])د. ماجدة صالح: الأبعاد الأمنية لقضايا إعادة التوحيد في آسيا، في د. السيد صدقى عابدين (محررًا): قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2004م، ص 149.

1) مجموعة الشعوب التركستانية: وتمثل (85% من المسلمين) معظم سكان كازاخستان – أوزبكستان – أذربيجان – قيرغيزيا– تركمانستان وهؤلاء يتكلمون اللغة التركية وثقافتهم تركية.

2) والمجموعة الثانية: وتعرف بالمجموعة الإيرانية وتمثل (8.4% من المسلمين) ويتمركزون في طاجيكستان وهؤلاء ينتمون للثقافة والحضارة الإيرانية.

3) والمجموعة الثالثة: وتعرف بالشعوب الايبروقوقازية وهؤلاء يعيشون في مجموعات متفرقة في القوقاز وروسيا مثل (الانجوش والشاشات).[1]

ويشيع بين مسلمي هذه الجمهوريات شعور عام بإحياء هويتهم القومية والدينية وتتمثل في أهداف:

– إحياء التاريخ الإسلامي لتركستان والذي يمثل العلم والثقافة قبل الوحدة الطوعية للقوميات والجمهوريات والأقاليم والمناطق التي تألف منها الاتحاد السوفيتي السابق، وكذا التمسك بإحياء اللغات القومية الأصلية لتلك البلدان، بالإضافة للتمسك بالعادات والقيم والسلوك الإسلامي القويم.

وقد ظهرت منذ اللحظة الأولى للاستقلال وجود حركة مطردة نحو نمو الوعي الإسلامي وتثبيت قيمه النبيلة والتمسك بالثقافة الإسلاميّة كنمط للحياة تمثل في إقامة الشعائر الدينية وحرية الدعوة الإسلاميّة بعد حرمان دام ست سنوات.

أما المجموعة الثانية من القضايا والتساؤلات فهي تتعلق ببحث أوضاع ومستقبل الدول المستقلة، ورابطة الكومنولث إذ أن الدول المستقلة تختلف من حيث القدرات الاقتصادية ومستويات التنمية والقدرات البشرية خاصة النووية، والموارد الطبيعية، خاصة موارد الطاقة وكذلك الإنتاج الزراعي، وتختلف كذلك من حيث عدد السكان،

([1])عبدالمنعم حسنين: إيران في ظل الإسلام، القاهرة، بدون ناشر، 1970م، ص

ومستوى التعليم والبحث العلمي، وانعكاس وتأثير كل ذلك على مستقبل تلك الدول وعلاقاتها بالعالم الخارجي.

وبناءً على المعطيات السابقة وضع العديد من الاحتمالات والاتجاهات لمصير ومستقبل رابطة الكومنولث:

- الاتجاه الأول: يرى أن دول هذه الرابطة تعمل على تطوير علاقاتها بدول الجوار الإقليمي وخاصة أوروبا الشرقية والغربية، وأن المجموعة الإسلاميّة من دول الرابطة سوف تتجه لتطوير علاقاتها مع دول غرب آسيا والشرق الأوسط وخاصة تركيا وإيران.
- أما الاتجاه الثاني: يرى احتمال بعث فكرة إحياء الإمبراطورية الروسية خاصة بين الدول الإسلاميّة، والدول التي استمرت تحت حكم السلطات القيصرية ثم الروسية واندمجت فيها إلى حد كبير.
- أما الاحتمال الثالث: يتعلق بانهيار الرابطة وقيام الصراع بين أقطارها مثل الصراع على الحدود بين روسيا وكازاخستان وأوكرانيا، ولكن هذه الدول عملت على إصلاح مسارها الاقتصادي والقدرة على تجاوز الكارثة الاقتصادية التي كان من المحتمل أن تكون نتيجة انهيار القطاع الاقتصادي القديم وغياب نظام اقتصادي جديد، وعلى رأس هذه الدول (الكومنولث) أوزبكستان حيث استطاع الأوزبك وضع برامج إصلاحية للاقتصاد الوطني دفع به إلى الاستقرار نتيجة انتهاجه للنظام الديمقراطي على النمط الغربي.[1]

ومن هذا المنطلق كان لزامًا على الباحث تقديم معلومات وبيانات تعريفية عن دول الكومنولث، وعن الدول الخمس لبيان قدراتها المادية والطبيعية ومدى إمكانية انطلاق تلك الدول وفتح أبواب العلاقات الدولية بصفه، ومن ثم سيسرد الباحث دول وسط

([1])محمد السيد سليم وآخرون: علاقات مصر بدول رابطة الدول المستقلة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الإسلامية، 1979م، ص 15.

آسيا الخمس من حيث اسم الدولة والعاصمة والمساحة والسكان واللغة ومختلف البيانات الأخرى التي تبين الإمكانيات المادية والبشرية والفنية وهي (أوزبكستان، كازاخستان، طاجيكستان، تركمانستان، قزاغستان) .[1]

لقد عكف الباحثون والمتخصصون، منذ استقلال تلك الدول على وضع النظريات والفروض نحو مستقبل دول وسط آسيا، واختلف الرأي بين متفائل جدًا ومتشائم جدًا، ومتحفظ إلى حد كبير، فالفريق المتفائل توقع قيام كيان إسلامي يوحد تلك المنطقة ويعمل علي إحياء التراث الإسلامي القديم، والرجوع بالتاريخ إلى الماضي القريب مع تلاحم تلك البلدان بوضعها الإسلامي القديم.

وقد افتقرت هذه النظرية بالطبع لمعطيات هامة وكثيرة أهمها هو أن العالم الإسلامي الأن منقسم على نفسه ولا يصلح أن يكون نموذجًا علمانيًا يحتذى به، إضافة إلى عوامل خارجية تمثل رغبة جهات أجنبية كبرى في سحب هذه البلدان الوليدة إلى النموذج التركي، الذي يلاقى ترحيبًا من حكام تلك البلدان باعتبارها نموذجًا علمانيًا غير أصولي، وبذلك تسقط نظرية الكيان الإسلامي الموحد من أول خطوة بعد الاستقلال.

أما الفريق الثاني: والذي يرى أن الأفكار الشيوعية الاشتراكية مازالت مسيطرة على فكر النخبة الحاكمة والتي هي في صراع دائم مع النزاعات الأصولية الإسلاميّة في بلادها ومن ثم فلا أمل في أي تقارب أو تلاحم بين تلك الدول والمجتمع الإسلامي.

أما الفريق الثالث: فهو ذلك الفريق الذي يجمع بين البعد الديني لشعوب تلك الدول والبُعد الأيديولوجي للنخبة الحاكمة فيها والتي مازالت تؤمن بالفكر الشيوعي أسلوبًا ومنهجًا مع التطلع للديمقراطية الغربية التي ليس فيها مساحة للدين في السلطة واعتبار النموذج التركي هو الأمثل بالنسبة لها ولبلادها.

---

[1] () محلق رقم (2).

ومن تلك الآراء، تتبين الاتجاهات العامة للنخب الحاكمة في تلك الجمهوريات والتي توجه سياستها الخارجية إزاء التعامل مع العالم الخارجي بما فيه العالم الإسلامي وملخص هذه الآراء ينحصر في الآتي:[1]

1) وزير خارجية تركمانستان: لا يريد أن تكون بلاده شيوعية أو إسلامية بل يريد أن تقوم على الديمقراطية العلمانية.

2) رئيس جمهورية كازاخستان: "نريد تطبيق نظام اقتصاد السوق الحر، والنموذج الوحيد الذي لدينا هو تركيا، ويضيف: "لا أعتقد أن للإسلام فرصًا كبيرة، إن علمانية تركيا تمثل أيضًا نموذجًا بالنسبة لنا" وفى مقام آخر أعلن عن رغبته في إقامة منظمة عالمية للبترول مع بقية الجمهوريات الإسلاميّة المستقلة على غرار منظمة الأوبك، ولكنها تكون منفصلة عن تلك المنظمة.

3) رئيس جمهورية أوزبكستان: يؤكد على ضرورة تأسيس رابطة كومنولث الدول الإسلاميّة فقط بحيث تنفصل عن جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

4) رئيس قرغيزيا: " إنني ضد التعصب الديني وهناك افتراض أن تصبح جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية دولًا إسلامية وأتعهد بألا يحدث ذلك".

5) زعيم حزب النهضة الإسلاميّة في طاجيكستان: أعلن أن حكومته شيوعية وهو يرفض التعاون معها معلنًا أن أعضاءها مجرد "دُمًى في أيدي الروس" وأوضح بأنه لولا القوات الروسية لسقطت حكومة الماركسيين التي ذبحت آلاف المسلمين.

ومن التصريحات السابقة يتضح لنا البصمات الشيوعية التي مازالت تترك أثارها على اتجاهات دول الكومنولث الإسلامي ومستقبله.[2]

([1])علاء الدين المنوفي: المرجع السابق، ص 114.

([2])علاء الدين المنوفي: المرجع السابق، ص 115.

وأن الاتجاه العام هو السير نحو تقليد النموذج التركي العلماني الذي ينظر إليه على أنه البديل المناسب لطبيعة التحولات الاقتصادية في البلاد مع وجود تيارات إسلامية تحاول أن تثبت وجودها.

ولا يخفى على أحد أن تركيا لها ثقل ووزن نفسي وشعبي لدى معظم مسلمي وسط آسيا للخلفيات العرقية والقومية واللغوية والتاريخية والمذهبية.

إضافة إلى أن تركيا تتبع النظام الغربي الذي تريده الولايات المتحدة الأمريكية مما يفتح الباب أمام حكام تلك الجمهوريات لتطبيق نظام السوق الحر لدى أمريكا والدخول في حظيرتها.

إضافة إلى أن الدول الأوروبية والأمريكية عززت وجودها التجاري وتحركاتها نحو تلك الجمهوريات الوليدة لاحتضانها بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق وضع إسرائيل أو تركيا لإقامة علاقات مباشرة مع تلك الدول، فالجميع يسير في اتجاه واحد ضد الإسلام فأصبح هذا الاتجاه هو الأقوى في المنطقة وأصبح للغرب وتركيا الثقل التجاري والنفسي في تلك الجمهوريات.

ولكن هذا لا يعني فقد الدور الإيراني والذي يمثل الاتجاه الأصولي فإن الدور الإيراني مازال متواجدًا ومؤثرًا إلى حد ما، نتيجة قيامه بالتحرك الديني والثقافي المتطبع بالفارسية، إضافة للقيام بعمل مشروعات دينية وثقافية وتجارية واقتصادية في تلك المنطقة.

والخلاصة: من الثوابت التاريخية أن ثورة 1917م هي ثورة ذاتية، قامت دون تدخل طرف خارجي، والذي قام بمقتضاه الاتحاد السوفيتي، ومن الجدير بالذكر أن انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1991م كان نتيجة ثورة ذاتية أيضًا، والتي تم بمقتضاها إعلان انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال دول وسط آسيا الخمس.

ومن خلال هذين التاريخين ظهرت أيديولوجيات دينية وعرقية وقومية كانت مختفية أمام طاغوت هذه الأيديولوجيات الاشتراكية الشمولية.

وكان من نتيجة صدام هذه الأيديولوجيات، بالإضافة للأسباب الاقتصادية والضغوط الخارجية، أن انهار الاتحاد السوفيتي.

إلا أن الباحث يرى أن انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال دول الكومنولث الإسلامي ليس كافيًا لنزع التأثير الأيديولوجي الشيوعي من تلك المنطقة، وإن كانت المؤشرات تؤكد أن الشعوب الإسلاميّة في تلك المنطقة ظلت محافظة على دينها وهويتها الإسلاميّة، إلا أن الفكر الحاكم في تلك البلدان مازال يتأثر بالشيوعية وأيدولوجيتها فكرًا ومنهجًا؛ لذا يجب العمل على مساعدة شعوب البلدان حتى يستعيدوا بكل هدوء هويتهم الدينية والحضارية.[1]

ثانيًا: أوزبكستان والتعاون الاستراتيجي:

أعلن استقلالها من 31 أغسطس 1991 بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق واستطاعت السير على طريق النهوض باقتصادها الزراعي التابع للاتحاد السوفيتي، ومصدر للثروات الطبيعية اللازمة للصناعات الروسية وأصبحت عضوًا كامل الأهلية في المجتمع الدولي، بعد اعتراف جميع دول العالم تقريبًا بها وانتسبت لعضوية أكثر المنظمات الدولية الهامة.

وتحاول أن تعبر التغيرات الجارية في الجمهورية حاليًا عن سعيها الدائم والمستمر للتكامل في المجتمع الدولي، الأمر الذي يتطلب اتخاذ حملة من الإجراءات الجوهرية في سياستها الخارجية، وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية، ومن الطبيعي أن يعترض سبيل هذه المتغيرات الجديدة مصاعب شتى تدركها تمامًا قيادة الدولة، وخاض رئيس الدولة في ذلك الوقت "إسلام كريموف" الذي أشار في إحدى كلماته إلى حقيقة هامة هي أنه لا أحد هنا يبني سراب الانتقال السهل للعالم الجديد.[2]

([1]) رسلان جسبو لانوف: المواجهة الدامية – شهادة للتاريخ على انهيار الاتحاد السوفيتي، ت ابو بكر يوسف، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1996م.

([2]) د. عبد الواحد الناصر: العاقات الدولية الراهنة، ط2، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2002م، ص 52.

وأوزبكستان كدولة أغلبية سكانها من المسلمين ركزت جهودها منذ الأيام الأولى للاستقلال على تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية مع بلدان العالم الإسلامي، وترتبط تطوير التعاون مع العالم الإسلامي بجملة حقائق سياسية واقتصادية ودينية وثقافية، ثابتة ربطت الشعوب الإسلاميّة بشعوب آسيا الوسطى عبر تاريخهم المشترك الطويل والذي لم تتمكن روسيا القيصرية ولا القيادة السوفيتية التي جاءت بعدها من القضاء عليها.

وأوزبكستان تنظر إلى علاقاتها مع مجموعة جمهوريات آسيا الوسطى من خلال المنظور الاستراتيجي الذي يعتمد على الحقائق التاريخية المشتركة والمصير المشترك، والمصالح المشتركة التي تتقاسمها، يضاف إليها الظروف المالية التي تؤهل أي علاقات تجارية واقتصادية ومالية للتطور الناتج الذي يضمن المصالح المشتركة لجميع أطراف جمهوريات آسيا الوسطى وجمهورية أوزبكستان تشهد اليوم نشاطات مالية واقتصادية وعلمية وثقافية ودينية وسياسية التي لا بد وأن تكون بحال من الأحوال، امتدادًا للخط السياسي الخارجي لتلك الدول.

وهذا يوضح أن هناك اهتمامًا مشتركًا يجمع بين أوزبكستان والجمهوريات الوسطى لتنشيط العلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية تنطلق ليس من الاعتبارات التاريخية وحسب، بل ومن حقائق سياسية واقتصادية مفادها الدور الهام لجمهورية أوزبكستان في آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وقيام رابطة الدول المستقلة، وامتلاكها لاحتياطي هام من الثروات الطبيعية ولإنتاجها من المواد الخام الأولية اللازمة لصناعات كثيرة، ومصادر الطاقة المتنوعة الكافية لتطوير البنية الأساسية للاقتصاد الوطني المستقل، إلى جانب الكوادر الفنية والعلمية المدربة، والتي يمكنها مجتمعة أن تكون الأساس الذي يعتمد عليه المستقبل الباسم للسياسة الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية المستقلة لجمهورية أوزبكستان، والأساس المتين لأي

تعاون أو شراكة مع جيرانها في المستقبل، ومجالًا حيًا للاستثمار وتوظيف رؤوس الأموال .[1]

فأوزبكستان اليوم تشغل المركز الرابع في إنتاج القطن، والمركز الثاني في تصديره بين دول العالم المنتجة للقطن، تنتج أكثر من ثلاثين ألف طن من شرانق الحرير الطبيعي إلى جانب التنوع الكبير في المحاصيل الزراعية، كما تشمل الثروات الباطنية الذهب والفضة وغيرها من المعادن الثمينة والغاز الطبيعي والبترول.

فأوزبكستان تعد ضمن الدول العشر الأوائل في إنتاج واحتياطي الذهب في العالم حيت يبلغ انتاجها السنوي من الذهب 78 طنًا.

وإضافة للذهب اكتشف ويستثمر جزئيًا مناجم لـ 96 معدنًا؛ بينها الميثان والمنجنيز والفضة والنحاس والزنك والسترونتيوم واليورانيوم وغيرها من المعادن.

وقد أرسيت قاعدة قانونية ملائمة لمشاركة المستثمرين الأجانب في استثمار وتطوير هذا الاتجاه الهام في الاقتصاد الوطني الأوزبكي، وتعتبر أوزبكستان اليوم من كبار مصدري الغاز الطبيعي في رابطه الدول المستقلة، إذ تستورده بعض دول الرابطة من أوزبكستان ليشكل أحد عوامل استقرار الدخل الوطني الأوزبكي وبعد اكتشاف الآبار الكبيرة للبترول (قشقا داريا) ووادي فرغانة، توسع استثمار البترول الوطني لحد الاكتفاء الذاتي من مشتقات البترول بعد أن كانت أوزبكستان ولسنين خلت تستورد احتياجاتها من مشتقات البترول من روسيا الاتحادية وقازاقستان، وتطمح جمهورية أوزبكستان أن تصبح في المستقبل بين الدول المصدرة للبترول ومشتقاته وأيضًا للصناعات البتروكيماوية والأخيرة من المجالات الحيوية للتعاون العربي الأوزبكي نظرًا لأهمية المادة استراتيجيًا.[2]

---

[1](1) Rlchard pomfretn, The Economies of central Asia, Princeton: Princeton uni, press 1996, p.p., 170-175.

[2](2) Richard /Pomfret, Op.cit.,p.p. 180 – 182

وعند التطرق للخبرات ضرورة الإشارة للموقع العام الذي تشغله أوزبكستان بالمقارنة مع الدول المجاورة لها من إذ القاعدة العلمية والتكنولوجية المتطورة التي تملكها وتضم أكثر من خمسين مؤسسة للتعليم العالي، وأكثر من أربعين مركزًا للبحث العلمي شاركت جميعها خلال العهد السوفيتي ولم تزل تعد الكوادر العلمية المدربة للعديد من الدول.

وتشكل اليوم قاعدة صلبة للتعاون العلمي المثمر مع المؤسسات الدولية المختلفة لسد احتياجات بعض الدول من اليد العاملة الخبيرة من فائض اليد العاملة من جمهورية أوزبكستان.

والملاحظ أن دول العالم كانت سباقة للاستفادة من سياسة الانفتاح على العالم الخارجي الذي تتبعه جمهورية أوزبكستان والتي كان لها السبق من جني ثمار الاستثمار والاستثمار المشترك.

ومع الواقع الذي يبرز التطور السريع للعلاقات الاقتصادية والسياسة والعلمية والثقافية مع البلدان الأوروبية والآسيوية، نلاحظ تواضع علاقات التعاون مع البلدان المجاورة التي تشغل اليوم في السياسة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الأوزبكية مكانة لا تتناسب مع الوزن الهام الذي تتمتع به مجموعة آسيا الوسطى في العلاقات السياسية والاقتصادية في العالم المعاصر.

وكذلك نلاحظ قلة في المشاركة – دول آسيا الوسطي – بين منظمات والهيئات الدولية العاملة في المجالات الاقتصادية والتجارية في أوزبكستان، إضافة للسلك الدبلوماسي المعتمد في الجمهورية، إذ ترى أن الدول المجاورة افتتحت سفارات لها في العاصمة طشقند.

وضرورة الإشارة إلى أن لإيران مصلحة لا تقل عن مصالح دول آسيا الوسطى في إيجاد وتطوير وتحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية المشتركة بينها، وأوزبكستان واحدة من دول آسيا الوسطى تسعى لتعزيز وإيجاد وتوسيع مثل تلك العلاقات، من خلال سعيها الدائم لجذب رءوس الأموال الأجنبية وتوظيفها في مشاريع

محددة يحتاجها الاقتصاد الوطني الأوزبكي، ولإدخال التكنولوجيا المتطورة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والعلمية، وهذه السياسة الثابتة نلمسها من نظرة سريعة في القوانين السارية في جمهورية أوزبكستان وتنظيم أسس الاستثمار الأجنبي والضمانات الحكومية لهذه الاستثمارات ومنها ضمانات إخراج الأموال المستثمرة وأرباحها.[1]

وتوضح السياسة الحكومية في مجال الاستثمار الأجنبي الهادفة إلى إدخال المشاريع الإنتاجية العملاقة التي تساعد في أوزبكستان على تخطي صعابها الاقتصادية حيز الاستثمار الفعلي، وإعادة الإنتاج في المصانع الضخمة القائمة فيها إلى طاقة إنتاجها الفعلية بعد أن تأثر إنتاجها إثر انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

ثالثًا: أوزبكستان والأمن في أوروبا وآسيا الوسطى:

في عام 1994م كانت مساعي الدول الأوروبية الضرورية إبعاد خطر "الحرب الباردة" وتوفير الأمن للشعوب الأوروبية بعد انهيار المنظومة الشيوعية وضم أكثر الدول المستقلة حديثًا عن الاتحاد السوفيتي السابق إلى عضوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكان من بين تلك الدول جمهوريات آسيا الوسطى (أوزبكستان، قازاقستان، قزغستان، تركمانستان، طاجيكستان) رغم بعدها الجغرافي الكبير عن أوروبا.

وقد تكون تلك الخطوة من منطلق سد الفراغ في المنطقة والحيلولة دون عودة النظام الشيوعي إلى المنطقة وخوفًا من مفاجآت قد تحصل على الواقع السياسي في منطقة هامة وحيوية في قلب القارة الأسيوية أكثر سكانها المطلقة من المسلمين، وكان لأجدادهم حتى نهاية القرن الماضي تأثير يذكر على موازين العلاقات الدولية.

ولعل منطلق دول آسيا الوسطى للانضمام للمنظمة الأوروبية، كان قبل كل شيء رغبة التمتع بالعضوية المتساوية الحقوق في منظمة أوروبية ذات وزن عالمي، تساعد

([1])د. عمرو عبد العاطى: عودة النفوذ الروسى فى أوروبا الشرقية، السياسة الدولية، العدد 181، القاهرة، 2010م، ص ص 202 – 203.

العضوية فيها على تسريع عملية اندماجها في المجتمع الدولي بعد عزلة استمرت منذ بدايات الاحتلال الروسي للمنطقة في القرون الماضية، وازدادت حدة خلال سبعة عقود ونيف من الحكم السوفيتي الذي قسم تركستان الروسية خلال عشرينات القرن العشرين إلى ما نعرفه اليوم بجمهوريات آسيا الوسطى، وتحقيق الأمن والاستقرار الذي تحتاجه تلك الدول للنهوض بخطط الإصلاحات الجذرية المستمرة فيها.

وبعد مرور سبع سنوات على انضمام تلك الدول للمنظمات الأوروبية ولكن توجد حقيقة هامة مفادها صعوبة إيجاد أية خطوات إيجابية قامت بها المنظمات الأوروبية في هذا المجال الحيوي لدول المنطقة.[1]

مما دفع الرئيس الأوزباكستاني إسلام كريموف عند استقباله لرئيس المنظمة في طشقند في حزيران/ يونيو 1999م؛ لطرح تساؤل، فأوزباكستان المتمتعة بأهمية استراتيجية خاصة في المنطقة لسكانها البالغ عددهم حوالى 23 مليون نسمة، إضافة إلى ثرواتها الطبيعية الكبيرة، والتقدم العلمي والتقني الذي وضعها في المركز الرابع بين جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق الـ 15 انضمت إلى عضوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ سبع سنوات مضت.

واتخذت المنظمة الأوروبية من عاصمتها طشقند مقرًا لمكتبها الإقليمي بآسيا الوسطى وقطعت أشواطًا كبيرة لبناء أسس الديمقراطية في الدولة والمجتمع، وسعت دائمًا للتكامل مع الدول الأوروبية والتعاون معها استراتيجيًا، ضمن إطار تلك المنظمة التي توليها أوزبكستان أهمية خاصة، وضمن الاتحاد الأوروبي المتحالفة معه استراتيجيًا.

وتساءل الرئيس الأوزباكستاني عن الكيفية التي تم خلالها الدفاع عن مصالح دول آسيا الوسطى خلال تلك المدة وعبر عن أسفه الشديد لإراقة الدماء المستمر في

[1](1) Richard Fomfort, The Economies of control Asia prenton, prenton Univeristy, press, 1996, p.230.

أفغانستان المجاورة لدول آسيا الوسطى ولاستمرار تهريب المخدرات والأسلحة في المنطقة بشكل واسع، إضافة لاستمرار العلميات العسكرية المقلقة في طاجيكستان، ودعا المنظمة الأوروبية إلى المساهمة الجدية في حل تلك المشاكل الحيوية بالنسبة لدول آسيا الوسطى، وعدم الاكتفاء بالدفاع عن أمن وتقدم أوروبا فقط، بل الدفاع عن مصالح كل الدول الأعضاء في المنظمة وإفساح المجال أمام كل الدول الأعضاء في المنظمة بما فيها دول آسيا الوسطى للمشاركة في اتخاذ القرارات انطلاقًا من المكانة الهامة التي تشغلها فيها.

علاوة على ذلك حصر المناصب القيادية في المنظمة الأوروبية بممثلي الدول الأوروبية فقط، واقتراح الرئيس كريموف ضرورة إنشاء هيئة داخل المنظمة تعنى بمصالح دول آسيا الوسطى لأن أحادية الجانب تلك معيقة لاتخاذ القرارات العادلة في إطار المنظمة مشيرًا إلى دعم تطابق معايير الدول الغربية دائمًا مع معايير الدول الشرقية، على أن الإجراءات التي تتخذها المنظمة انطلاقًا من وجهة نظر المعايير الأوروبية فقط قد تلحق الضرر بمصالح آسيا الوسطى خاصة وأن لكل شعب مقدساته، ولكل قومية معاييرها الخاصة.

ولقد قامت المنظمة على "أسس وأهداف من أجلِّها شؤون الأمن والاقتصاد، وحقوق الإنسان فقط وتناست الأهداف الأخرى التي قامت من أجلها، وركزت على حقوق الإنسان من خلال التقارير بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتحسين حياة الناس، لأن بناء المجتمع الديمقراطي العادل يعتبر هدفنا الرئيسي".[1]

وتم عقد اتفاقية الشراكة والتعاون الاستراتيجي بين جمهورية أوزبكستان والاتحاد الأوروبي منذ يوليو 1999م وقعها الرئيس الأوزباكستاني مع رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 21 حزيران 1996م في فلورنسا، وكانت نظرة

([1])د. أسامة مخيمر: الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، السياسة الدولية، العدد 170، القاهرة، 2007م، ص ص 92 – 93.

أوزبكستان من "الاتحاد الأوروبي" بأنه يشغل اليوم المرتبة الأولى في العالم من حجم التجارة العالمية ويعتبر من أضخم المصدرين في العالم للمواد الغذائية والمنتجات الصناعية.

العلاقات الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي:

أقيمت علاقات دبلوماسية رسمية في خريف عام 1994م بين أوزبكستان والاتحاد الأوروبي وافتتحت الدبلوماسية الأوزباكستانية في بروكسل – وأوزبكستان– أصبحت الشريك الاقتصادي المهم للاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى، ووصل حجم التبادل التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي في عام 1998م 592,6 مليار دولار أمريكي وزاد بعد سريان اتفاقية الشراكة والتعاون الاستراتيجي بينهما.

علاوة على ذلك التعاون بين أوزبكستان والاتحاد الأوروبي لجنة برنامج المساعدة التقنية للاتحاد الأوروبي (تأسيس) الذي يقدم الدعم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للإصلاحات التي تنفذها الحكومة الأوزباكستانية منذ الاستقلال، وتشمل مجالات ترشيد النظام القانوني وتطوير شبكات الطاقة والنقل والمواصلات والاتصالات التليفزيونية والزراعة والتطبيع الزراعي والقطاع الخاص وعملية الخصخصة وإعداد وإعادة إعداد الكوادر.

وفى تدعيم نظام الإدارة الحكومية في عام 1992م حتى الأن تمويل 79 مشروعًا بمبلغ إجمالي بلغ 80 مليون دولار أمريكي.

وأيضًا برنامج الاتحاد الأوروبي (تراسيكا) الموجه نحو تطوير ممر للنقل البرى الذي يربط بين غرب وشرق أوروبا، عبر البحر الأسود والقوقاز وبحر قزوين بآسيا الوسطى، ليفتح أمامها إمكانيات كبيرة بديلة وأكثر ثباتًا لكل الدول التي تمر داخل أراضيها ولا تملك منافذ على البحر للخروج إلى شبكات طرق النقل الأوروبية

والآسيوية ويفتح أمامها الآفاق الجديدة واسعة لتوسيع قدراتها التصديرية، وتنشط نشاطاتها التجارية الخارجية.[1]

ومن هنا لابد من الإشارة إلى الدور الهام والرئيسي لأوزباكستان في تنفيذ هذا المشروع من خلال كوادرها المدربة والذي يعتبر من مشاريع القرن العشرين.

وقد اعتبر المحللون الأوزباكستانيون دخول اتفاقية الشراكة والتعاون الاستراتيجي حيز التنفيذ الفعلي حدثًا هامًا في تاريخ أوزبكستان المستقلة وهي تستعد لدخول القرن الحادي والعشرين؛ لأن الاتفاقية تبشر بفتح مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية بين أوزبكستان والاتحاد الأوروبي لما ستوفره تلك الشراكة من فرص لنقل الخبرة التقنية، وإقامة اقتصاد السوق الحرة، وانتقال التكنولوجيا الأوروبية المتطورة إليها معلقين الآمال على أن تسهم الاتفاقية في إنجاح تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الجارية في أوزبكستان المستقلة دون المساس بسيادتها ومصالحها القومية.

ونصت الاتفاقية على التعاون الوثيق في المواضيع التي تمس احترام مبادئ الديمقراطية، والاحترام المتبادل، والدفاع عن حقوق الإنسان وإقامة الأطر اللازمة من أجل تطوير واستمرار الحوار السياسي وخلق الظروف المناسبة لإقامة أجهزة جديدة للتعاون المشترك.

وبموجب الاتفاقية سيتم الحوار السياسي على مستوى الوزراء ضمن إطار مجلس التعاون القائم، كما سيتم تشكيل لجنة للتعاون المشترك تضم ممثلين عن حكومة جمهورية أوزبكستان ومجلس الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية CEC وظيفتها متابعة تطبيق المهام الملقاة على عائق المجلس القائم، ونصت المادة 83 من اتفاقية

([1])د. مجدى صبحى: استراتيجية النفط الأمريكية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 209، القاهرة، 2017م، ص ص 88 – 89.

الشراكة والتعاون الاستراتيجي إنشاء لجنة التعاون البرلماني لتبادل الآراء بين أعضاء برلمان جمهورية أوزبكستان والبرلمان الأوروبي.[1]

وبهذا تصبح أوزبكستان أول دولة في آسيا الوسطى ترتبط منذ يوليو 1999م باتفاقية الشراكة والتعاون الاستراتيجي نافذة المفعول مع الاتحاد الأوروبي وأصبح لها علاقات متميزة مع الدول الصناعية المتقدمة.

()[1]د. أحمد دياب: محدد الدور الروسى في وسط وشرق آسيا، السياسة الدولية، العدد 195، القاهرة، 2014م، **ص** ص 112 – 113.

المراجـــع

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

1- سورة النساء: الآية 59

2- سورة التوبة: الآية 122

3- دستور الجمهورية الإسلاميّة في إيران (باللغة العربية) ترجمة الدكتور أحمد أنهارشب، إصدار وزارة الإرشاد الإسلامي، دائرة التخطيط والتنسيق الإعلامي الخارجي، ط1، طهران.

4- دستور جمهورية إيران الإسلاميّة، إصدار مديرية الترجمة والنشر، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلاميّة، 1997م.

ثانيًا: المراجع العربية:

1- الشهرستاني؛ أبو الفتح، الملل والنحل بحاشية بن حزم، مصر، 1317هـ.

2- بيريس، شمعون: الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، عام 1994م.

3- توفيق السيف: حدود الديموقراطية الدينية: دراسة في التجربة الإيرانية، بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2008م.

4- جان جاك بيرني: الخليج العربي، بيروت.

5- جاسم سعدون: منتدى التنمية.

6- جودة حسنين جودة وآخر: جغرافيا الدول الإسلاميّة، الإسكندرية، دار نشر المعارف، 1999م.

7- حافظ برجاس: صراع الدول على النفط، بيسان للنشر والتوزيع، ط1، 2000م.

8- حامد النجار: دور العلماء في المعارضة السياسية الإيرانية الحديثة، كتاب إيران 1900-1981، بيروت، مركز الأبحاث العربية، 1981م.

9- حسن حمدان العكليم: قضايا إسلامية معاصرة، القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1997م.

10- سليم مطر: الذات الجريحة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 1997م.

11- شفيق عبدالرازق السامرائي وآخرون: العلاقات الإيرانية الفرنسية منذ وصول الخميني إلى السلطة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993م.

12- الاصطخري.

13- رأفت الشيخ: آسيا في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، القاهرة، عين للدراسات الإنسانية، 1997م.

14- رسلان جسبو لانوف: المواجهة الدامية شهادة للتاريخ على انهيار الاتحاد السوفيتي، ت أبو بكر يوسف، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996م.

15- عبدالمنعم حسنين: إيران في ظل الإسلام، القاهرة، بدون ناشر، 1997م.

16- علاء عبدالعزيز: الحركات الإسلاميّة في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998م.

17- عمر كامل حسن: المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2015م.

18- عبدالسلام فهمي: البرنامج النووي الإيراني والطريق الصعب، القاهرة، د.ت، 1995م.

19- كمال مجيد: النفط والأكراد، لندن، دار الحكمة، ط1، 1997م.

20- وجيه كوثراني: الفقيه والسلطات، دراسة في تجربتين العثمانية والصفوية، المركز العربي الدولي، القاهرة، 1990م.

21 وليد عبدالناصر: إيران دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، القاهرة، 1997م.

22- فراس عباس هاشم: النفوذ المعظم: إيران وأعداء التفكير الاستراتيجي جبال الصعود.

23- السيد خالد المطري: دراسات في سكان العالم الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، 1984م.

24- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 2013م.

25- محمد خميس الزوكة: أوراسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1999م.

26- محمود شاكر: تركستان، بيروت، دار الإرشاد الطبعة الأولى 1970م.

27- محمد علي الباز: المسلمون في الاتحاد السوفيتي عبر التاريخ، جدة، 1983م.

28- محمد عمارة: الفكر القائد للثورة الإيرانية، القاهرة، دار ثابت، 1982م.

29- محمود حسن العيلة: أواسط آسيا الوسطى الإسلاميّة بين الانقضاض الروسي والحذر البريطاني، الدوحة، 1986م.

30- محمود شاكر: تركستان، بيروت، 1997م.

31- موسى الموسوي: الشيعة والتصحيح من الصراع بين الشيعة والتشيع، 1998م.

32- هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ت عز الدين فودة، الهيئة المصرية للكتاب، 1985م.

33- أحمد محمد الساداتي: تاريخ الدول الإسلاميّة بآسيا وحضارتها، القاهرة، 1979م.

34- رسلان جسبو لانوف: المواجهة الدامية، شهادة للتاريخ على انهيار الاتحاد السوفيتي، ت أبو بكر يوسف، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996م.

35- محمد علاء الدين منصور: تاريخ إيران بعد الإسلام من بداية الدولة الطاهرية حتى نهاية الدولة القاجارية، القاهرة، 1989م.

36- محمد خاتمي: التنمية السياسية – التنمية الاقتصادية والأمن، ترجمة سرمد الطائي، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2002م.

37- محمد خاتمي: الديمقراطية وحاكمية الأمة، ترجمة سرمد الطائي، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، مايو، 2003م.

38- مأمون كيوان: اليهود في إيران، بيروت، سان للنشر والتوزيع، الرياض، موسوعة أعمال النشر والتوزيع والإعلام، 2000م.

39- مرتضى المطهري: الإسلام وإيران، بيروت، دار المعارف للمطبوعات، 1400هـ.

40- إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية دراسة الأصول والنظريات، الكويت: منشورات ذات السلاسل، الطبعة الخامسة، 1987م.

41- إبراهيم حامد المغازي: جمهورية إيران الإسلاميّة، الأطلس الآسيوي، محمد السيد سليم، ورجاء إبراهيم (محرران)، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2003م.

42- آمال السبكي: تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906 – 1979م.

43- إيزدي: مدخل السياسات الخارجية لجمهورية إيران الإسلاميّة، ت سعيد الصباغ، القاهرة، دار الثقافة للنشر، 2000م.

44- بارتولد المستشرق الروسي: تاريخ الترك في آسيا الوسطى، ترجمة أحمد السعيد سليمان، القاهرة، 1958م.

45- د جميس بيتراس: إيران في بؤرة العاصفة، المستقبل العربى، العدد 32، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م،

46- د. عبد الواحد الناصر: العلاقات الدولية الراهنة، ط2، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2002م

47- د. ماجدة صالح: الأبعاد الأمنية لقضايا إعادة التوحيد في آسيا، في د. السيد صدقى عابدين (محرراً): قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2004م،

48- د. محمد عبد الشفيع عيسى: الأزمة النووية الإيرانية .. حقائق القدر وخيارات الصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م

ثانياً: التقارير

1- التقرير الاستراتيجي العربي 1988م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1989م.

2- التقرير الاستراتيجي العربي، 1989م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1990م.

3- التقرير الاستراتيجي الهندي (1991 – 1992)، السياسة الدولية.

4- تقرير إيران والجمهوريات الإسلاميّة، السياسة الدولية، ع 110.

5- جمال الدين أبو حسن: تقرير أوجاع إيران من الداخل، بلوشيستان نموذجًا في 2015/5/20م.

6- خديجة عرفة محمد: إيران وآسيا الوسطى، التقرير الاستراتيجي الإيراني، عام 2001م.

7- د. أسامة مخيمر: الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، السياسة الدولية، العدد 170، القاهرة، 2007م

8- د. دينا عمار: شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين .. مسارات متنافسة، السياسة الدولية، العدد 180، القاهرة، 2010

9- د. سامي السلامي: التنافس الأطلسي – الروسي في شرق أوروبا والبلطيق، السياسة الدولية، العدد 2010، القاهرة، 2017م

10- د. عمرو عبد العاطي: عودة النفوذ الروسي فى أوروبا الشرقية، السياسة الدولية، العدد 181، القاهرة، 2010م

11- د. محمد فايز فرحات: القوى الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي، السياسة الدولية، العدد 185، القاهرة، 2011

12- روبرت لودكلير سبنسر: إيران وجيرانها والأزمة الإقليمية، تقرير الشرق الأوسط، لندن: المعهد الملكي للشئون الدولية، العدد 76، نوفمبر 2006م.

13- عبير ياسين: إيران وآسيا الوسطى، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي 1999م، يونيو 2001، السفارة الأرمينية بالقاهرة.

14- لنش مايكل: اقتصاديات النفط في الاتحاد السوفيتي السابق، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ترجمة خليل حماد، 1997م.

15- منال لطفي: هل ستكون الجمهورية مدخلًا لتفكك إرث الخميني، السياسة الدولية، ع 138، أكتوبر 1999م.

16- وحيد عبدالمجيد: تقارب إيراني سعودي يغير أجواء الخليج السياسية وليس الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، 1996م، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام للعام 1998م).

ثالثاً: الدوريات

1- أحمد عبد الونيس: التجمعات الاقتصادية لجمهورية آسيا الوسطى، سلسلة أوراق آسيوية، العدد السابع، إبريل 1996م، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

2- أمل حمادة: الملف النووي والسياسة الخارجية الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 39، السنة الرابعة، أكتوبر، 2003م.

3- أمين حسنى أبو السعود: دور المعارضة الدينية في السياسة الإيرانية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997م.

4- أنتونى كردزمان: القدرات العسكرية الإيرانية (أبو ظبي مركز الدراسات والبحوث، العدد 6، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، التعاون العسكري الروسي الإيراني وتداعياته على منطقة الخليج العربي، 1999/1/27م.

5- آية الله مرتضى المطهري: الإسلام وإيران، (ترجمة): محمد هادى اليوسفي الغروري، قسم العلاقات الدولية، طهران، منظمة الإعلام الإسلامي، 1995م، جـ1.

6- الحرب في أفغانستان تحسم الصراع على بحر قزوين: الحياة 2001/11/26، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 18، يناير 2002م.

7- د جيمس بيتراس: إيران في بؤرة العاصفة، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م.

8- د. إبراهيم الدسوقى شتا: الثورة الإيرانية .. الجذور والأيديولوجية، دار الوطن العربى، بيروت، 1979.

9- د. أحمد دياب: محدد الدور الروسى في وسط وشرق آسيا، السياسة الدولية، العدد 195، القاهرة، 2014م.

10- د. أحمد معوض: باكستان المعاصر .. دراسة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية باكستان الإسلاميّة، الدار العربية للنشر، ط3، القاهرة، 2006.

11- د. أروند إبراهيميان: تاريخ إيران الحديثة (ترجمة) مجدى صبحى، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2014م.

12- د. أسعد حيدر: مؤتمر الآسيان والهموم المعقدة لجنوب شرقى آسيا، الحياة، لندن، أغسطس، 2006م.

13- د. أشرف سعد العيسوى: أمن الخليج.. تحديات ومخاطر جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية–الأهرام، القاهرة، 2010م.

14- د. السباعى محمد السباعى: المسألة الإيرانية.. النظام السياسى، سلسلة أوراق آسيوية، الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 14، القاهرة، أبريل 1995.

15- د. آمال السبكى: تاريخ إيران السياسى بين ثورتين (1906 – 1979)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999م.

16- د. آمال السبكى: تاريخ إيران السياسى بين ثورتين، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1999م.

17- د. أمانى محمود فهمى: تطور العلاقات السوفيتية – الإيرانية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 144، القاهرة، 2001م.

18- د. أمل حماد: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في إيران، (تحرير) د. محمد السيد سليم، د. نيفين مسعد، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998م.

19- د. بيزن ايزدى: مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلاميّة، ترجمة) د. سعيد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000م

20- د. بيزيد إيزدى: مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلاميّة، (ترجمة) سعيد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000م.

21- د. جمال سند السويدى: إيران والبحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى، 1996م.

22- د. خالد حسن أمين: النظام الدولى والجمهورية الإيرانية الإسلاميّة، سلسلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام، القاهرة، 2001م.

23- د. خير الدين حسيب: العرب والعالم بعد الاتفاق النووى .. ما العمل عربياً؟، المستقبل العربى، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2015

د. سامح راشد: السياسة الخارجية الإيرانية فى عهد نجاد .. حدود التغيير، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 162، القاهرة، 2005م.

24- د. شفيق شقير: نظرية ولاية القيه وتداعياتها في الفكر السياسى الإيرانى المعاصر، ط2، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1993.

25- د. طلال صالح: إيران .. معضلة التعايش بين نظرية الفقيه والديمقراطية، السياسة الدولية، العدد 155، 2004م.

26- د. عبد المنعم الحفنى: موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلاميّة، دار الرشاد، القاهرة، 1994م،

27- د. عبد المنعم سعيد: الجماعة الأوروبية.. تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م

28- د. مجدى صبحى: استراتيجية النفط الأمريكية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 209، القاهرة، 2017م

29- د. محمد السعيد عبد المؤمن: المواجهة الوقائية بمنظور إيرانى، سلسلة مختارات إيرانية، العدد 36، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2003م.

30- د. محمد السعيد عبد المؤمن: إيران وآفاق المستقبل، زهدى للطباعة والنشر، القاهرة، 1996م

31- د. محمد السعيد عبد المؤمن: الجمهورية الثالثة في إيران، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012م.

32- د. محمد رحيم عيوضى: معالم الثورة الإسلاميّة .. تحليل وتقييم، سلسلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، العدد 35، القاهرة، 2003.

33- د. مدحت أحمد حماد: العلاقات الإيرانية-الأمريكية، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، العدد 35، القاهرة، 2003م.

34- د. نبيه الأصفهانى: مستقبل التعاون الروسى – الإيرانى في ضوء التقارب الأخير، السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، العدد 144، القاهرة، 2001م.

35- د. نورهان الشيخ: التعاون الإستراتيجى الروسى-الإيرانى ... الأبعاد والتداعيات، السياسة الدولية، العدد 180، القاهرة، 2010.

36- د. وليد عبد الناصر: إيران.. دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، القاهرة، 1997م.

37- د. وليد عبد الناصر: ثلاث دوائر إقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية، سلسلة كراسات استراتيجية، الأهرام، العدد 38، القاهرة، 1996.

38- سونر جاغايتاى وجيمس جيفرى ومهدي خليجي: إيران لن تتخلى عن ثورتها، معهد واشنطن للدراسات الشرق الأدنى، إبريل 2015م.

39- الصراع التركي/ الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 15، أكتوبر 2001م.

40- عبد الله الأشعل: ما هو حجم الطاقة في بحر قزوين؟ مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 18، يناير 2002م.

41- عبدالله الأشعل: إيران والخليج رؤية للمستقبل المنظور وأبعاده الاستراتيجية، مختارات إيرانية، العدد 86، سبتمبر 2007م.

42- عبير ياسين: منظمة التعاون الاقتصادي (الأيكو) سلسلة أوراق آسيوية، العدد 60، أكتوبر 2001م، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

43- عبير ياسين: منظمة التعاون الاقتصادي (الأيكو)، سلسلة أوراق آسيوية، العدد 60، أكتوبر 2001، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

44- عليان محمود عليان: العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين، ألمانيا، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017م.

45- عليان محمود عليان: العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشين، ألمانيا، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017م.

46- محمد السعيد إدريس: المأزق الأذربيجاني وتخطيط العلاقات الإقليمية الإيرانية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 14، سبتمبر 2001م.

47- محمد السعيد إدريس: المأزق الأذربيجاني وتخطيط العلاقات الإقليمية الإيرانية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 14، سبتمبر 2001م.

48- محمد السيد سليم: آسيا والتحولات الإقليمية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997م.

49- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1989م.

50- محمد رفعت الإمام: مشكلة قراباغ، صراع الشرعيات بين الحق ومنطق الدولة، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001م.

51- مصطفى عبد العزيز موسى: مؤسسات نظام الحكم في إيران، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الثامن، أكتوبر/ ديسمبر، 1998م.

52- وليد محمود عبد الناصر: ثلاث دوائر إقليمية في السياسة الخارجية الإيرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 20 مايو 1997م.

رابعاً: رسائل وبحوث ودراسات

1- فخري هاشم خلف: العلاقات المكانية المتبادلة بين الخليج العربي وساحل إيران المطل عليه، دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، 1999م.

2- أحمد عبد الونيس: التجمعات الاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى، سلسلة أوراق آسيوية، العدد السابع، إبريل 1996م، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

3- أحمد مجدى عبد الكريم السكرى: تأثير العلاقات الإيرانية – التركية على النظام الإقليمى العربى، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004م.

4- أحمد محمد بهاء الغمرى: الصراع الدولى وأثره على أفغانستان، رسالة ماجستير معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، 2003م.

5- حسن عباس حسن: الفكر السياسى الشيعى .. الأصول والمبادئ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997

6- خالد عبد الحميد مسعود العواملة: الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2006.

7- د. أمين حسنى أبو السعود: دور المعارضة الدينية في السياسة الإيرانية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997م.

8- دراسة نشرها مركز الدراسات العربية – الإيرانية، لندن، تشريح الجمهورية الإسلاميّة سياسيا واجتماعياً واقتصادياً المنشورة في مجلة الزمن، العدد 21 يوليو 1997م.

9- دراسة نشرها مركز الدراسات العربية – الإيرانية، لندن، تشريح الجمهورية الإسلاميّة سياسيا واجتماعياً.

10- عادل فتحي ثابت: النظام السياسي الإيراني بين الشرعية الثورية والمشروعية الدستورية، الإسكندرية، بحث مقدم لكلية التجارة جامعة الإسكندرية.

11- عبدالله يوسف سهر: السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية، دراسة في تحليل صناعة القرار، (الكويت: محاضرة تم إلقائها لموظفي الإعلام الكويتيين).

12- كوبا ماكن: زيادة الطلب على الطاقة في الدول الآسيوية، العرض والقيون أمام دول الخليج المصدرة للنفط، ترجمة خليل حماد، مركز دراسات الإمارات، أبو ظبي.

13- نيفين مسعد: السياسات الخارجية العربية (ندوة تطوير العلاقات العربية الإيرانية)، بيروت، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الخامسة عشر، العدد 279، مايو 2002م.

14- ويلفريدبوختا: من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلاميّة الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2003م.

15- يونس، فولكر: نظام الصراع في الشرق الأوسط المخاطر الملازمة لعملية التسوية، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1997م.

خامساً : الموسوعات

1- الموسوعة العربية العالمية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، (الرياض، موسوعة أعمال النشر والتوزيع)، ط1، 1996م.

2- سعيد الصباغ: المعجم الموسوعي فارسي/ عربي، دار الثقافة، القاهرة، 2011م.

3- محمد الجابري: موسوعة دول العالم حقائق وأرقام، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط1، 2000م.

سابعاً: المؤتمرات والدوريات وأوراق العمل:

1- خليل عبد المجيد أبو زيادة: جهود طاجيكستان الإسلاميّة ماضيها وحاضرها، مؤتمر المسلمين في آسيا والقوقاز، جامعة الأزهر.

2- رأفت الشيخ وآخرون: جمهوريات آسيا الوسطى الإسلاميّة وأقطار الخليج العربي (العمل الاستراتيجي والأمن القومي العربي).

3- المؤتمر السنوي الثاني عشر للبحوث: مصر ودول الجوار الجغرافي في التسعينات، القاهرة، (5-7 ديسمبر 1998م).

4- فوزي طايل: بحث آثار تفكك الإتحاد السوفيتي على أمن الأمة الإسلاميّة، مؤتمر المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز، جامعة الأزهر.

5- محمود طه أبو العلا: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنهري جيحون وسيحون في آسيا الوسطى، مؤتمر المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز.

6- أحمد عبد الونيس: التجمعات الاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى، سلسلة أوراق آسيوية، العدد السابع، إبريل 1996م، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

سابعاً : المجلات والجرائد

(أ) المجلات

1- أحمد ناجي: إيران والجمهوريات الإسلاميّة السوفيتية المستقلة، السياسة الدولية، ع 110، 1992م.

2- إياد على وإلى: الدور الإيراني في منطقه الخليج العربي، مجله القادسية للعلوم الإنسانية، العدد 16، 2008، كليه الآداب، العراق.

3- إيران قوة سياسية وإقليمية ودولية بارزة، مجلة الوحدة الإسلاميّة.

4- بهمان بختيارى: المؤسسات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلاميّة، في د. جمال سند السويدى (محرر) إيران والبحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996م

5- بيرزج ترزيان: قره باغ مشكلة تنتظر الحل، مجلة آريف، العدد السادس، يونيو 2001م، السفارة الأرمينية بالقاهرة.

6- الحرب في أفغانستان تحسم الصراع على بحر قزوين، الحياة، 2001/11/26م.

7- د. باكينام الشرقاوى: السياسة الخارجية الإيرانية، دراسة منشورة على صفات موقع www.aljazeera.com بتاريخ 2001/4/21.

8- د. حسين عدلى عبد اللطيف: الآثار الاستراتيجية لثورة إيران 1979م، مركز النيل للإعلام، القاهرة، 1980م

9- د. سامح راشد: تطور السياسة الإيرانية على إيقاع الربيع العربى، مجلة شؤون عربية، العدد 157، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2014م

10- د. صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993م.

11- د. مصطفى اللباد: الانتخابات البرلمانية والاستقطاب السياسى في إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2001م.

12- د. نيفين عبد المنعم مسعد: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002م.

13- د. وليد عبد الناصر: إيران دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، القاهرة، 1997م

14- ريتشارد سلوسكى وآخر: انتبهوا قبل أن يقفز الناتو إلى قزوين، السياسة الدولية، ع 110، 1992م.

15- الصراع التركي/ الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 15، أكتوبر 2001م.

16- طارق حسني أبو ستة: "ندوة الديناميكيات الداخلية والخارجية في آسيا الوسطي"، إسلام اباد – الباكستان (25-27 نوفمبر 1996م)، السياسة الدولية، ع 128، إبريل 1997م.

17- عفيف رزق: الصراع الاستراتيجي حول نقل نفط قزوين، مجلة الحرس الوطني السعودي، العدد 194، الرياض، سبتمبر 1998م.

18- لواء أ.ح عبد الرحمن رشدي الهوارى: مستقبل العلاقات بين الإتحاد الروسي وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة الدفاع.

19- لويجى ناربون: التكامل الاقتصادى والإقليمية في شرق آسيا، مجلة التنمية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى، العدد 58، 1994

20- ميشال يمين: العلاقات الروسية – الإيرانية .. مشاكل وتطلعات، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 114، ربيع 2004.

21- هدى راغب: مستقبل الدول المستقلة حديثاً في منطقة بحر قزوين والقوقاز ووسط آسيا بين التغير والاستمرارية، السياسة الدولية، ع 37، 1999م.

22- وليد نهويض: الصراع على نفط بحر قزوين، لعبة الاكورديون من افغانستان إلى فلسطين، الحياة،2001/9/21م .

23- ياما وهنتغتون: النظام العالمي الجديد "دراسة مقارنه"، مجلة البيان، الرياض، 2015م.

24- يحيي سعيد قاعود: اطروحات فوكو ياما وهنتغتون والنظام العالمي الجديد "دراسة مقارنه"، مجلة البيان، الرياض، 2015م.

(ب) الجرائد

- الحياة: 10مايو، 1997م.
- الحياة: 1997/11/19م.
- الرياض: 1419/7/17هـ.
- الشرق الأوسط: 1991/9/30م.
- الشرق الأوسط: 2001/7/26م.
- الاهرام: 2001/8/29م.
- الرأي العام: العدد 11008، 1997/8/11م.

- مجله الوسط: العدد 446، 2000/8/26.
- مجلة البيان: الرياض، 2015م.

(ج) المواقع

1- شبكة سنى نيوز على الرابط:htttp://sunni news.net

2- مايكل ايزنستات: الثقافة الاستراتيجية لجمهورية إيران الإسلاميّة، دلالات علمانية وسياسية، على موقع معهد واشنطن على الرابط:

http://www.washingtoninstitate.org/AR/policy-Analysis/view/the strategic-culture-of-the-Islamic-Republic-of-Iran-operational-and-polic.

3- السياسة الخارجية الإيرانية: الجزيرة نت www.Alijazeer.net

4- ولاية الفقيه: www.alwelayah.net

5- الحلقة الدينية لسياسة إيران الخارجية: www.alraseid.net

ثامناً: المراجع الأجنبية

1- "The middle East journal"، vol، 37، No 1، winter، 1983.

2- Vasque، 15-(1993) John ، Cambridge War puzzle The U.K: Cambridge University press.

3- Kenneth katzman "Iran:us: concorns and policy responses" congressional research service (CRS) October 1، 2014.

4- Ahangir Amuzegar Iran`s Ecomomy under the Islamic Rupublic،، London: I.B. Tourus، 1993.

Anthony H. Cordesman: In Search of Balance in The -5
Gulf: The GCC, Iran and The US, Gulf Strategic Conference, Bahrain Center for Strategic International and Enegy Studies Manama, 29 – 30 October, 2013.

Assessment of Corruption in Afghanistan, January 15, -6
2009 March 1, 2009, USAID. Available online at: ttp://www.usaid.gov/pdf-docs/PNADO.248pdf.

Brenda Shaffer, Partners in Need: The Strategic -7
Relationship of Russia and Iran (Washington: Washington Institute for Near East Policy), 2001

CF.J. Muravchik, The Imperative of American Leadership. -8
A Challenge to Neo-Isolatio-nism, Washington, D.C., The AEI Press, 1996,

Discussion: in the Iranian Revolution and the Islamic -9
Republic".

Excerpis from Pentagones Plan "Prevent the Emergence -10
of a New Rival", New York Times, Mars 1997

Frand Willer, Les atats-Unis en Asia Centrale: -11
Chronique dune dfaite annonce, Outre-Terre, 3/2006 (no 16),

Fred Halliday, Iran: Dictatarship and Development -12
(Second Edition: England Penguin Books, (1979),

January ، No 2، 49، World politics vol.،Gerald M.Easter -13
preference for presidentialism postcommuni st regime ،1997
change in Russia and nis.

Helsti Kalevi (1991) peace and War: Armed Conflicts -14
and International order 1648-1989 Combridgewk: Cambridge
University press.
I1.، Die Berufung der schwedischen rodsen،Hunik -15
،Hunter Ed. the polities of Islamic Revir Alism -16
1998.،Bloomington: Indiana University Press
Iran and the spread of Revolutionary ، shiReen،Hunter -17
1998.، Third world ceuarterly،Islam
Martin, S. Indyk, Tamara Cofman: Back to Blancing in -18
The Middle East Opportunity 0, February 2, 2009.
Mehdi Mozafri, L'Iran Paris: Librairie Generale De Droit -19
Et De Juris Prudence, 1997.
Miron Rezun, (Editor), Iran At the Crossroads Global -20
Relations in a Turbulent Decade, (Oxford: westviw Press, 2009.
(1966) A woeking peace system Chicago ، David،Mitrany -21
Quadrangly Books.
The Iramian Revolution of 78-79: Fun ،Mongol Bayal -22
damentalis or Modern?
، pounds "political geography" new York،no man JG -23
1972.،megrim hill books
Osiewicz, Przeyslaw: "The Iranian Foreign Policy in The -24
Persian Gulf Region Under The Rule of President Hassan
Roughani: Continuity or Change".

R.K. Ramazani, Revolutionary Iran: Challenge and -25
Response in the Middle East, (Baltimore), London: The John Hopkins University Press, 1986.

Rasmussen: De orientis commerciocum Russiaet -26
Scandinavia.

The Economies of control Asia ،Richard Fomfort -27
1996.،press، prenton University،prenton

The Economies of control Asia ،Richard Fomfort -28
1996.، press، prenton University،prenton

(iran forign policy) middle east ،Ruhallah Ramazani -29
spring 1989.، No.25، vol.43،journal

Domestic and International FACTORS in ،Seweryn Boiler -30
the formation of GORbachev's Reforms so urnal of international Affairs SPRING 1989.

Shehada, Nabil: "The Imparial Component in Iran's -31
Foreign Policy", Deplomacy, January 1, 2011.

Shireen T. Hunter, Iran Between the Gold and the -32
Caspian Basin: Strategic and Economic Implications, (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, The Emirates Occasional Papers Volume, 20, 2000.

political and Economic trends in central ،Shiren Akiner -33
1993.،K.B Touris، London،Asia

Steven Speigle & Kenneth Waltz, Conflict in World -34
Politics, N.J., Wintrou Publisher Inc, U.S.A., 1995

35- Touraj Atabaki، Soviet`s view thinking an U.S foreign policy، 150 World Affairs vol، No 2 Fall، 1988. .